



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد



اثر الصدمات الاقتصادية المزدوجة في احتياطات العملة الاجنبية في العراق

رسالة مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالب

زين العابدين محمد مايح الموسوي

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور

خضير عباس حسين الوائلي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

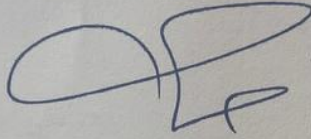


﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾
صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

[آل عمران: ٧]

أقرار المشرف على الرسالة

أشهد بأن اعداد هذه الرسالة الموسومة بـ ((اثر الصدمات الاقتصادية المزدوجة في احتياطات العملة الاجنبية في العراق)) المقدمة من قبل الطالب (زين العابدين محمد مايح) جرى تحت اشرافي في قسم الاقتصاد - كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية



التوقيع:-

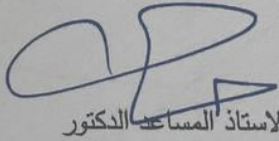
اسم المشرف: د. خضير عباس حسين الوائلي

المرتبة العلمية: استاذ مساعد دكتور

التاريخ: / / 2024

توصية السيد رئيس القسم

(بناء على توصية الاستاذ المشرف ارشح الرسالة للمناقشة)



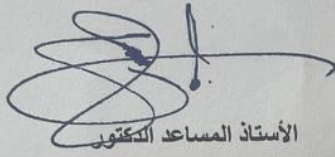
الاستاذ المساعد الدكتور

خضير عباس حسين الوائلي

التاريخ: / / 2024

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ (أثر الصدمات الاقتصادية المزدوجة في احتياطات العملة الأجنبية في العراق) والمقدمة من قبل الطالب (زين العابدين محمد مایح) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير (جيد جداً عالي) .



الأستاذ المساعد الدكتور

زاهد قاسم بن محمد

جامعة ميسان / كلية الإدارة والاقتصاد / الفرع

(عضواً)

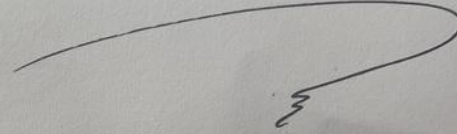


الأستاذ الدكتور

خضير عباس حسين الوائلي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً ومشرفاً)

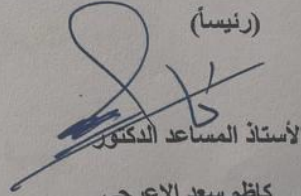


الأستاذ الدكتور

محمد حسين كاظم

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(رئيساً)

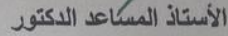


الأستاذ المساعد الدكتور

كاظم سعد الاعرجي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)



الأستاذ المساعد الدكتور

هاشم جبار حسين الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

أقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على أقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير/ قسم
الاقتصاد للطالب (زين العابدين محمد مایح) الموسومة بـ (اثر الصدمات
الاقتصادية المزدوجة في احتياطات العملة الاجنبية في العراق) أشرح هذا البحث
للمناقشة.

أ.د. علي احمد فارس

معاون العمید للشؤون العلمية والدراسات العليا

ورئيس لجنة الدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة

أ.م.د هاشم جبار الحسيني

عمید كلية الادارة والاقتصاد

الإهداء

من قال انا لها... نالها

وانا لها وان أبت رغباً عنها اتيت بها

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها ان تكون، ولم يكن الحلم قريباً

ولا الطريق كان محفوفاً بالتسهيلات لكنني فعلتها ونلتها..

الى: من شرفني بحمل اسمه.. والدي العزيز رحمه الله تعالى، الى النور الذي انار دربي والسراج الذي لا

ينطفئ نوره بقلبي ابداً، من بذل الغالي والنفيس، واستمدت منه قوتي واعتزازي بذاتي.

الى: نور عيني وضوء دربي ومهجة حياتي... الى التي ساندتني، ووقفت بجانبني، وقدمت لي الدعم

لمواصلة طريقي، الى التي وهبتني الحياة والامل، واحتضنتني قلبها قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها،

والدتي الحبيبة حفظها الله تعالى.

الى: زوجتي الجميلة... الى المرأة التي وقفت الى جانبي... اهدي بحثي هذا تعبيراً مني عن خالص

شكري وتقديري لجهودها خلال مدة دراستي، فقد كانت نعم الزوجة الداعمة، شكراً على توفيرك لي

الظروف اللازمة لمساعدتي على الدراسة اهديك هذا البحث لك.

الى: ضلعي الثابت وامان ايامي، الى من شددت عضدي بهم وكانوا لي ينابيع ارتوي منها الى خيرة ايامي

الى اخوتي..

الى: اساتذتي الكرام ممن لم يتوانوا في مد يد العون...

لكل من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق.. للأصدقاء الاوفياء ورفقاء السنين...

اهديكم هذا الانجاز وثمره نجاحي الذي لطالما تمنيته... ها انا اليوم اتممت اول ثمراته بفضل من الله عز

وجل، فالحمد لله على ما وهبني.

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والثناء لله عز وجل أولاً، ولصاحب العصر والزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف) ثانياً، الذي بفضلته تم هذا العمل، فله الحمد من قبل ومن بعد.
واتقدم بالشكر الجزيل الى استاذي الفاضل (أ.م.د. خضير عباس حسين الوائلي) لما بذله من جهد ولمساعدته لي لاتمام هذه الرسالة، ولجميع افراد اللجنة المحترمين، واقدم شكري وامتناني الى اساتذة قسم الاقتصاد بجامعة كربلاء الذين كانوا خير عون طوال مدة الدراسة جزاهم الله عني خير.
بالاضافة اتوجه بالشكر الى السيد رئيس لجنة المناقشة والسادة اعضاء اللجنة. والشكر موصول الى زملائي في مرحلة الماجستير لمواقفهم الاخوية ومشاعرهم الجميلة تجاهي طوال مدة الدراسة.
واتوجه بالشكر والثناء الى عائلتي لمساندتهم ودعواتهم لي والى كل من مد يد العون ولم بكلمة وليتقبل مني عظيم الاعتذار من فاتني ذكر اسمه.
واخيراً اتوجه بالشكر الى جميع موظفي المكاتب الذين ساعدوني من اجل الحصول على مصادر الرسالة.

الباحث

المستخلص:

تعد الصدمات الاقتصادية المزدوجة من الموضوعات المهمة لما تحدثه من تغيرات واختلال في توازن الاقتصاد الكلي، وأنّ الصدمة المزدوجة هي تزامن حدوث صدمتين في آن واحد إذ تكون على شكل صدمات خارجية وصدّات داخلية، وتكون نتائجها سلبية وتحدث اختلالات في ميزان المدفوعات وعجز الموازنة وان من أكثر البلدان عرضة للصدّات المزدوجة هي البلدان الربيعة نتيجة الاعتماد المباشر على ايراد واحد وعدم تنويع الايرادات، إذ أنّ عند حدوث صدمة مزدوجة سلبية سوف تؤدي الى تراجع الايرادات النفطية وتراجع الاحتياطات الاجنبية، وتصبح هنالك ضرورة استخدام الاحتياطات الاجنبية من اجل الوصول الى استقرار وتوازن الاقتصاد.

يهدف البحث الى بيان أثر الصدمات الاقتصادية المزدوجة وما لها من اثر سلبي على استنزاف الاحتياطات الاجنبية. إذ تتركز مشكلة البحث حول اعتماد الاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية في تكوين الايرادات العامة والاحتياطات الاجنبية وان اي انخفاض في هذه الايرادات جراء صدمات اسعار النفط سيؤثر على حجم الاحتياطات من العملة الاجنبية ولذلك يمكن صياغة المشكلة بالتساؤل التالي: ما مدى تأثير الصدمات الاقتصادية المزدوجة على احتياطات العملة الاجنبية في العراق؟

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للصدّات الاقتصادية المزدوجة اثراً سلبياً على احتياطات العملات الاجنبية في الاقتصاد العراقي. وتم التوصل الى جملة من الاستنتاجات اهمها، اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود تأثير سلبي على احتياطات العملات الاجنبية في اوقات حدوث الصدمات المزدوجة التي تؤدي الى تراجع وانخفاض الاحتياطات الاجنبية، وتم تقديم جملة من التوصيات اهمها استخدام جزء من الاحتياطات الاجنبية للاستثمار الخارجي وفي جوانب تكون المخاطرة منخفضة في الدول التي يكون تصنيفها الائتماني عال، من اجل ضمان الحصول على ايرادات اجنبية تضاف الى الايرادات النفطية، والعمل على تخصيص جزء من الاحتياطات الاجنبية الفائضة لبناء صندوق سيادي الهدف منه استخدام هذه الاحتياطات في اوقات الصدمات.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الأهداء
ت	الشكر والتقدير
ج	المستخلص
ح	قائمة المحتويات
خ	قائمة الجداول
د	قائمة الاشكال
10-1	المقدمة
56-12	الفصل الاول:- الاطار النظري للصددمات الاقتصادية المزدوجة واحتياطات العملات الاجنبية
13	تمهيد:-
14	المبحث الاول:- الاطار المفاهيمي للصددمات الاقتصادية
14	المطلب الاول:- مفهوم الصدمة وعلاقتها بالأزمة
16	المطلب الثاني:- انواع الصدمات الاقتصادية
32	المبحث الثاني:- الاطار المفاهيمي للاحتياطات الاجنبية
43	المبحث الثالث:- تأثير الصدمات الاقتصادية في الاحتياطات الاجنبية في ظل أنموذج Is-Lm-Bp
108-57	الفصل الثاني:- تحليل المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد العراقي
58	تمهيد
59	المبحث الاول:- تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق
59	المطلب الاول:- تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2023)
68	المطلب الثاني:- تحليل تطور المتغيرات النقدية
75	المطلب الثالث:- تحليل تطور المتغيرات المالية
84	المبحث الثاني:- تحليل تطور الاحتياطات الاجنبية وبعض مؤشراتها وعلاقتها بالمتغيرات الكلية
84	المطلب الاول:- تحليل تطور اجمالي الاحتياطات
88	المطلب الثاني:- تحليل مؤشرات الاحتياطات في العراق
97	المطلب الثالث:- العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي واحتياطات العملات الاجنبية
104	المطلب الرابع:- الصدمات المزدوجة التي حدثت في العراق للمدة من 2004-2023
154-109	الفصل الثالث:- قياس اثر الصدمات المزدوجة في احتياطات العملات الاجنبية في العراق
110	المبحث الاول:- الاطار النظري للاساليب القياسية المستخدمة
110	المطلب الاول:- توصيف متغيرات الانموذج
111	المطلب الثاني:- اختبارات الانموذج
117	المبحث الثاني:- تقدير اثر الصدمات المزدوجة على احتياطات العملات الاجنبية في العراق
117	المطلب الاول:- اختبار استقرارية المتغيرات

118	المطلب الثاني:- تقدير اثر الصدمة المزدوجة للنماذج
155	الاستنتاجات
157	التوصيات
158	المصادر والمراجع
170	الملاحق القياسية

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
61	تطور الناتج المحلي الاجمالي واسعار النفط في العراق للمدة 2003-2004	1
64	تطور الصادرات في العراق للمدة 2003-2004	2
66	تطور الاستيرادات والميزان التجاري في العراق للمدة 2003-2004	3
69	تطور عرض النقد الضيق M1 ومكوناته وعرض النقد الواسع M2 في العراق للمدة 2003-2004	4
74	تطور نافذة مبيعات العملة وسعر الصرف في العراق للمدة 2003-2004	5
77	تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة 2003-2004	6
78-79	تطور النفقات العامة في العراق للمدة 2003-2004	7
82	تطور الدين العام في العراق للمدة 2003-2004	8
85-86	تطور اجمالي الاحتياطيات الاجنبية في العراق للمدة 2003-2004	9
89	مؤشر اجمالي الاحتياطيات الاجنبية الى الاستيرادات في العراق للمدة 2003-2004	10
91	مؤشر اجمالي الاحتياطيات الاجنبية الى عرض النقد الواسع M2 في العراق للمدة 2003-2004	11
92	مؤشر اجمالي الاحتياطيات الاجنبية الى الدين الخارجي في العراق للمدة 2003-2004	12
94	مؤشر اجمالي الاحتياطيات الاجنبية الى ميزان المدفوعات في العراق للمدة 2003-2004	13
96	مؤشر اجمالي الاحتياطيات الاجنبية الى صافي الاستثمار الاجنبي غير المباشر في العراق للمدة 2003-2004	14
97	العلاقة بين الصادرات النفطية واحتياطيات العملات الاجنبية	15
98	العلاقة بين احتياطيات العملات الاجنبية و النفقات العامة	16
99	العلاقة بين احتياطيات العملات الاجنبية و نافذة مبيعات العملة	17
101	العلاقة بين الإيرادات العامة واحتياطيات العملات الاجنبية	18
102	العلاقة بين الاستيرادات واحتياطيات العملات الاجنبية	19
103	العلاقة بين عرض النقد الواسع M2 واحتياطيات العملات الاجنبية	20
105	اثر الصدمات المزدوجة على الناتج المحلي الاجمالي واسعار النفط	21
106	اثر الصدمات المزدوجة على اجمالي الصادرات واسعار النفط	22
107	اثر الصدمات المزدوجة على الإيرادات العامة واسعار النفط	23
108	اثر الصدمات المزدوجة على احتياطيات العملة الاجنبية واسعار النفط	24
117	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة	25
118	اختبار التكامل المشترك لناتج المحلي الاجمالي	26
119	عدد مرات الابطاء لأنموذج VAR لناتج المحلي الاجمالي	27
119	نتائج تحليل انموذج VAR	28
120	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Lm Test	29
121	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	30
122	استجابة النبضة للدوال fer(op.gdp)	31
123	تحليل مكونات التباين	32
124	اختبار التكامل المشترك للإيرادات العامة	33
125	عدد مرات الابطاء للانموذج Var	34

125	نتائج تحليل انموذج Var	35
127	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء Lm test	36
127	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	37
128	استجابة النبضة للدوال fer(op,gr)	38
129	تحليل مكونات التباين	39
130	اختبار التكامل المشترك للنفقات العامة	40
131	عدد مرات الابطاء لانموذج Var	41
131	نتائج تحليل انموذج Var	42
132	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء Lm test	43
133	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	44
134	استجابة Fer لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد للنفقات العامة	45
135	تحليل مكونات التباين	46
136	اختبار التكامل المشترك لنافذة مبيعات العملة	47
137	عدد مرات الابطاء لانموذج Var	48
137	نتائج تحليل انموذج Var	49
139	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء Lm test	50
139	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	51
139-140	استجابة Fer لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لنافذة مبيعات العملة	52
141	تحليل مكونات التباين	53
142	اختبار التكامل المشترك لعرض النقد الضيق	54
143	عدد مرات الابطاء لانموذج Var	55
143	نتائج تحليل انموذج Var	56
145	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء Lm test	57
145	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	58
146	استجابة Fer لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لعرض النقد الضيق	59
147	تحليل مكونات التباين	60
148	اختبار التكامل المشترك لدالة fer (op,IM)	61
149	عدد مرات الابطاء لانموذج Var	62
149	نتائج تحليل انموذج Var	63
150	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء Lm test	64
151	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	65
151	استجابة Fer لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد للاستيرادات	66
153	تحليل مكونات التباين	67

قائمة الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
18	منحنى الطلب الكلي	1
19	صدمة الطلب الكلي الايجابية والسلبية	2
20	منحنى العرض الكلي	3
21	صدمة العرض الكلي الايجابية والسلبية	4
27	صدمة الطلب الكلي والعرض الكلي الداخلية	5
28	صدمة السياسة النقدية والمالية الموجبة	6
29	صدمة نقدية ايجابية وصدمة مالية سلبية	7

30	صدمة خارجية ايجابية وصدمة داخلية ايجابية	8
30	صدمة خارجية سلبية وصدمة داخلية ايجابية	9
31	صدمة خارجية سلبية وصدمة داخلية سلبية	10
44	توازن نموذج IS-LM-BP	11
45	الصدمة النقدية في ظل اسعار الصرف الثابتة وتدفقات غير تامة لرؤوس الاموال	12
46	الصدمة النقدية في ظل اسعار الصرف المرنة وتدفقات غير تامة لرؤوس الاموال	13
47	الصدمة المالية في ظل اسعار الصرف الثابتة وتدفقات غير تامة لرؤوس الاموال	14
48	الصدمة المالية في ظل اسعار الصرف المرنة وتدفقات غير تامة لرؤوس الاموال	15
49	الصدمة النقدية في ظل اسعار الصرف الثابتة وتدفقات تامة لرؤوس الاموال	16
50	الصدمة النقدية في ظل اسعار الصرف المرنة وتدفقات تامة لرؤوس الاموال	17
51	الصدمة المالية في ظل اسعار الصرف الثابتة وتدفقات تامة لرؤوس الاموال	18
52	الصدمة المالية في ظل اسعار الصرف المرنة وتدفقات تامة لرؤوس الاموال	19
53	توازن داخلي وخارجي في نموذج IS-LM-BP	20
53	صدمة انخفاض الصادرات	21
54	الصدمة في سعر الفائدة العالمية	22
55	صدمة اسعار الفائدة الاجنبية	23
56	صدمة الاسعار المحلية	24
62	تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2023	25
64	تطور الصادرات في العراق للمدة 2004-2023	26
67	تطور الاستيرادات والميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2023	27
70	تطور عرض النقد الضيق M1 ومكوناته في العراق للمدة 2004-2023	28
74	تطور مبيعات نافذة بيع العملة وسعر الصرف الحقيقي في العراق للمدة 2004-2023	29
77	تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة 2004-2023	30
79	تطور النفقات العامة في العراق للمدة 2004-2023	31
81	تطور الدين العام الداخلي في العراق للمدة 2004-2023	32
83	تطور الدين الخارجي في العراق للمدة 2004-2023	33
86	تطور اجمالي الاحتياطيات الاجنبية في العراق للمدة 2004-2023	34
98	العلاقة بين الصادرات النفطية واحتياطيات العملات الاجنبية	35
99	العلاقة بين النفقات العامة واحتياطيات العملات الاجنبية	36
100	العلاقة بين نافذة بيع العملة واحتياطيات العملات الاجنبية	37
101	العلاقة بين الإيرادات العامة واحتياطيات العملات الاجنبية	38
102	العلاقة بين الاستيرادات واحتياطيات العملات الاجنبية	39
103	العلاقة بين عرض النقد الواسع واحتياطيات العملات الاجنبية	40
122	استجابة كل متغيرات لحدوث صدمة بانحراف معياري واحد للمتغير نفسه والمتغيرات الاخرى للناتج المحلي الاجمالي	41
124	تحليل مكونات التباين لكل متغير مع نفسه ومع بقية المتغيرات الاخرى للناتج المحلي الاجمالي	42
128	استجابة كل متغيرات لحدوث صدمة بانحراف معياري واحد للمتغير نفسه والمتغيرات الاخرى للإيرادات العامة	43
129	تحليل مكونات التباين لكل متغير مع نفسه ومع بقية المتغيرات الاخرى للإيرادات العامة	44

134	استجابة كل متغيرات لحدوث صدمة بانحراف معياري واحد للمتغير نفسه والمتغيرات الأخرى للنفقات العامة	45
135	تحليل مكونات التباين لكل متغير مع نفسه ومع بقية المتغيرات الأخرى للنفقات العامة	46
140	استجابة كل متغيرات لحدوث صدمة بانحراف معياري واحد للمتغير نفسه والمتغيرات الأخرى لمبيعات نافذة العملة	47
141	تحليل مكونات التباين لكل متغير مع نفسه ومع بقية المتغيرات الأخرى لمبيعات نافذة العملة	48
146	استجابة كل متغيرات لحدوث صدمة بانحراف معياري واحد للمتغير نفسه والمتغيرات الأخرى لعرض النقد الضيق	49
147	تحليل مكونات التباين لكل متغير مع نفسه ومع بقية المتغيرات الأخرى لعرض النقد الضيق	50
152	استجابة كل متغيرات لحدوث صدمة بانحراف معياري واحد للمتغير نفسه والمتغيرات الأخرى للاستيرادات	51
153	تحليل مكونات التباين لكل متغير مع نفسه ومع بقية المتغيرات الأخرى للاستيرادات	52

مقدمة

يعد موضوع الصدمات الاقتصادية المزدوجة من المواضيع المهمة والمتداولة إذ عانى الاقتصاد العراقي من صدمة مزدوجة في عام 2014، إذ كانت صدمة أمنية باحتلال المجاميع الارهابية وادت الى صدمة اقتصادية تمثلت بأنهييار اسعار النفط والتي تسببت بتراجع النشاط الاقتصادي وانكماش الاقتصاد العراقي وزيادة الدين العام وعجز الموازنة وانخفاض الاحتياطيات الاجنبية بسبب استمرار السحب من اجل الحفاظ على استقرار اسعار الصرف، وفي عام 2019 عانى الاقتصاد العراقي والاقتصاد العالمي من حدوث ازمة مزدوجة متمثلة بأزمة صحية اثر تفشي جائحة كورونا CVIED-19 التي ادت الى انخفاض اسعار النفط وانكماش النشاطات الاقتصادية. وعانى الاقتصاد من اثر حدوث هذه الصدمة المزدوجة على الاقتصاد وعاش مرحلة الركود الاقتصادي وانخفاض الاحتياطيات الاجنبية بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على إيرادات النفط وعدم تنويع إيراداته، مما اثر بشكل سلبي على الاقتصاد مما يجعله اكثر عرضة لاي صدمات داخلية او خارجية ويتأثر بشكل كبير.

إنَّ الثروة النفطية التي يملكها العراق ذات اهمية كبيرة وركيزة الاساسية للاقتصاد، إذ يعد العراق بلداً ريعياً يعتمد بشكل كبير وشبه كامل على الإيرادات النفطية من اجل تمويل النفقات العامة وهذا الامر جعل الاقتصاد العراقي اكثر عرضة للصدمات الخارجية التي تطرأ على السوق النفطية واستنزاف احتياطيات العملات الاجنبية. وان حدوث الصدمات المزدوجة التي تكون اما من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية او الصحية او الامنية فإن جميعها تؤدي الى تراجع النشاط الاقتصادي مثل حدوث صدمة أمنية واقتصادية مزدوجة في عام 2014 والمتمثلة باحتلال المجاميع الارهابية للعديد من المحافظات وانخفاض اسعار النفط العالمية، إذ اتضح عند حدوث اي صدمة فإنها تؤدي الى انخفاض احتياطيات العملات الاجنبية بسبب الاعتماد المفرط على قطاع النفط وهذا الامر جعل هيكل الاقتصاد يعاني من الاختلالات، لذا لا بد من الحكومة اتباع مجموعة من الاجراءات التي تهدف الى اصلاح الواقع الاقتصادي وتنويع مصادر الإيرادات من اجل ان تكون مستعدة عند حدوث اي صدمة في اي جانب اقتصادي وعدم الاعتماد على ايراد ريعي نفطي لان هذا الاعتماد سوف يخلق المزيد من الاختلالات الهيكلية.

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في الدور الذي تؤديه الاحتياطيات الاجنبية في الحفاظ على الاستقرار في الاسعار المحلية واسعار الصرف في اوقات حدوث الصدمات الاقتصادية وتلبية متطلبات الاستيرادات فضلاً عن كونها رصيماً لتغطية الدين الخارجي ومن ثم تكون هنالك اهمية بالغة للاحتياطيات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مختلف المجالات.

مشكلة البحث

تتركز مشكلة البحث حول اعتماد الاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية في تكوين الايرادات العامة والاحتياطيات الاجنبية وان اي انخفاض في هذه الايرادات جراء (صددمات) اسعار النفط سيأثر على حجم الاحتياطيات في العملة الاجنبية ولذلك يمكن صياغة المشكلة بالتساؤل التالي:-
ما مدى تأثير الصدمات على احتياطيات العملة الاجنبية في العراق؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للصدمات الاقتصادية المزدوجة لها اثر سلبي على احتياطيات العملات الاجنبية في الاقتصاد العراقي.

اهداف البحث

يهدف هذا البحث الى:

- 1- تحليل متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق من خلال تحليل الصدمات الهيكلية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي المتجه VAR للمدة (2004-2023).
- 2- قياس اثر الصدمات الاقتصادية المزدوجة في المتغيرات الاقتصادية.
- 3- بيان اثر الصدمات الاقتصادية المزدوجة وما لها من اثر سلبي على استنزاف الاحتياطيات الاجنبية.

منهجية البحث

اعتمد الباحث على استخدام المنهج الاستقرائي عند طريق استقراء واقع اثر الصدمات الاقتصادية المزدوجة على احتياطيات العملات الاجنبية في العراق فضلاً عن الاسلوب الوصفي في تحليل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية وملاحظة العلاقات والتأثير فيما بين هذه المتغيرات عبر المدد الزمنية فضلاً عن استخدام التحليل القياسي المتمثل بأنموذج VAR الانحدار الذاتي ذي المتجه ودوال استجابة النبضة وتحليل مكونات التباين.

الحدود الزمانية والمكانية

تضمن هذا البحث المدة من 2004-2023 وتم اعتماد بيانات سنوية في العراق .

هيكلية البحث

قسم البحث على ثلاثة فصول إذ تناول الفصل الاول الاطار النظري لصددمات الاقتصادية المزدوجة والاحتياطيات الاجنبية وتضمن ثلاثة مباحث المبحث الاول يضم مفهوم الصدمات الاقتصادية المزدوجة وانواعها والمبحث الثاني مفهوم الاحتياطيات الاجنبية وانواعها والمبحث الثالث يضم تأثير الصدمات الاقتصادية في الاحتياطيات الاجنبية في ظل أنموذج IS-LM-Bp، اما الفصل الثاني نبذة مختصرة لملامح الاقتصاد العراقي وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق وتضمن مبحثين الاول يضم تحليل متغيرات الاقتصاد والمتمثلة للنتائج المحلي الاجمالي والتجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات)

والميزان التجاري وتحليل متغيرات السياسة النقدية مثل عرض النقد بالمعنى الضيق والواسع ونافذة مبيعات العملة وسعر الصرف الحقيقي وتحليل متغيرات السياسة المالية مثل الإيرادات العامة والنفقات العامة وتحليل الدين العام الداخلي والخارجي، والمبحث الثاني شمل تحليل الاحتياطيات الأجنبية وتحليل مؤشرات الاحتياطيات الأجنبية وإيضاً شمل العلاقة بين الصادرات النفطية واحتياطيات العملات الأجنبية والعلاقة بين النفقات العامة واحتياطيات العملات الأجنبية والعلاقة بين نافذة مبيعات العملة واحتياطيات العملات الأجنبية والعلاقة بين الإيرادات العامة واحتياطيات العملات الأجنبية والعلاقة بين الاستيرادات واحتياطيات العملات الأجنبية والعلاقة بين عرض النقد الواسع واحتياطيات العملات الأجنبية، أما الفصل الثالث شمل قياس اثر الصدمات الاقتصادية المزدوجة على احتياطيات العملات الأجنبية وتكون من مبحثين، الاول الاطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة والثاني يتضمن عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي وتم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة

1- اسم الباحث	خضير عباس حسين الوائلي ^(١)
عنوان البحث	اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2011-1980)
مشكلة البحث	الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على النفط كمصدر اساس اذ تشكل نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي نسبة كبيرة مع تراجع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى وهذا يجعل الاقتصاد العراقي اكثر عرضة للصدمات الخارجية التي تنتج عن تقلبات اسعار النفط العالمية فضلاً عن ذلك فإن إيرادات النفط لم يتم استغلالها لتطوير بقية القطاعات الاقتصادية من اجل زيادة انتاجها وكذلك عدم استثمار الفوائض التي تنتج عن الوفرة الوطنية. بسبب الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة من حروب وعقوبات اقتصادية افرزت صدمات داخلية ناتجة عن السياسة النقدية وزيادة الاصدار النقدي الجديد لسد النقص الذي سببه توقف تصدير النفط وصدمات اخرى ناتجة عن السياسة المالية لزيادة الانفاق الحكومي لتمويل النشاط العسكري في عقد الثمانينيات وسد حاجات المواطن الغذائية من خلال دعم القطاع الزراعي في عقد التسعينات وزيادة الانفاق على اعادة الاعمار وتحسن الوضع الامني وزيادة الرواتب والمخصصات

(١) خضير عباس حسين الوائلي، اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (٢٠١١-١٩٨٠)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٢م.

<p>للموظفين بعد عام 2003 مع عدم زيادة إيرادات الأخرى مع عدم زيادة إيرادات الدولة الأخرى غير النفطية كالضرائب والرسوم وغيرها.</p>	
<p>تنتقل هذه الدراسة من فرضية مفادها ان صدمة السياسة المالية المتمثلة بالانفاق الحكومي يكون اثرها اكبر من صدمة السياسة النقدية المتمثلة في عرض النقد وسعر الصرف في التأثير بالاقتصاد العراقي لمجمل المدة من 1980-2011</p>	<p>فرضية البحث</p>
<p>١- تهدف هذه الدراسة الى تحديد العلاقة الديناميكية بين متغيرات الاقتصاد الكلي في هذه الدراسة وكيف يمكن لتلك المتغيرات الاستجابة للصدمة التي يتعرض لها النظام الاقتصادي، واثار تلك المتغيرات في نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومن ثم هذا الهدف يؤدي الى اختيار السياسات المناسبة لمتخذ القرار في تحقيق معدلات نمو اعلى للناتج المحلي الاجمالي من خلال الانسجام الامثل بين متغيرات الدراسة.</p> <p>٢- تحليل ديناميكية الناتج المحلي الاجمالي في العراق من خلال تحليل الصدمات الهيكلية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي المتجه Var للمدة 1980-2011.</p> <p>٣- قياس اثر الصدمات الاقتصادية في المتغيرات الاقتصادية في الاجل القصر والطويل.</p> <p>٤- استخدام دوال استجابة النبضات وتحليل مكونات التباين لقياس اثر الصدمات في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاجل الطويل.</p>	<p>هدف البحث</p>
<p>١- تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات خارجية (صدمة اسعار النفط) سالبة كثيرة خلال مدة الدراسة وكان تأثير بعض هذه الصدمات شديداً جداً على الاقتصاد لاسيما الصدمة التي حدثت عام 1990 بعد توقف تصدير النفط وفرض العقوبات الاقتصادية، ويأتي سبب التأثير الشديد لهذه الصدمات هو اختلال الناتج المحلي الاجمالي وهيمنة القطاع النفطي مع تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى.</p> <p>٢- ارتفاع معدلات التضخم الى معدلات كبيرة جداً ولاسيما في عقد التسعينات وكذلك فإن الاقتصاد العراقي تعرض الى معدلات تضخم كانت ناتجة عن ارتفاع اسعار السلع المستوردة (تضخم مستورد) مع ارتفاع نسبة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد العراقي.</p>	<p>استنتاجات</p>

٢- اسم الباحث	سلام كاظم شاني الفتلاوي (١)
عنوان البحث	دور الاحتياطات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للاقتصادات الريعية (تجارب دول مختارة)
مشكلة البحث	تتصف معظم الاقتصادات الريعية بعدم وجود إدارة سليمة وكفاءة للاحتياطات الدولية بالشكل الذي يضمن تحقيق الموازنة بين المنافع المتحققة منها والتكاليف المترتبة على الاحتفاظ بها، مما يؤدي الى حصول خللاً في دور الاحتياطات الدولية كأداة مهمة لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
فرضية البحث	ينطلق البحث من فرضية مفادها، بإمكان الاقتصادات الريعية وفي ظل الإدارة السليمة والكفاءة للاحتياطات الدولية من تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر الموازنة بين المنافع والتكاليف، ويتباين هذا الامر بحسب كفاءة هذه الإدارة وطبيعة ودرجة التطور الاقتصادي والذي يضمن الاستخدام الأمثل للاحتياطات والأكثر فعالية.
هدف البحث	١- تحليل تطور الاحتياطات الدولية وانعكاساتها في الاستقرار الاقتصادي لدول العينة. ٢- قياس دور الاحتياطات الدولية في الاستقرار الاقتصادي في بلدان العينة والتوصل الى نتائج تخدم الجانب النظري.
الاستنتاجات	١- تعد الإدارة الكفاءة والسليمة للاحتياطات الدولية عاملاً مهماً من اجل ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي (الداخلي والخارجي)، وهذا ما يعكس الاستخدام الأمثل لها من خلال الموازنة بين المنافع والتكاليف. ٢- يضمن الاحتفاظ بالاحتياطات الدولية إمكانية التعديل الوقائي، والذي يعكس الرغبة في التأمين الذاتي ومواجهة التوقعات غير المتوقعة في المستقبل. إذ أن المستوى المناسب من الاحتياطات الدولية يحقق الاستقرار في النفقات العامة خاصة بالنسبة لتلك البلدان التي تتصف بتقلب الإنتاج وان الطلب فيها غير مرن تجاه النفقات العامة، وهذا يحفز النمو الاقتصادي ويعزز الإنتاج المحتمل والذي بدوره يمكن أن يحسن من آلية عمل السوق ومن ثم الحد من تأثير الأزمات المالية. ٣- للاحتياطات الدولية دور مهم في زيادة الاستخدام وتوفير فرص عمل، من

(١) سلام كاظم شاني الفتلاوي، دور الاحتياطات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للاقتصادات الريعية (تجارب دول مختارة)، اطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٧.

<p>خلال استثمار الجزء الفائض منها سواء كان ذلك عن طريق برامج التشغيل وفقاً لشروط معينة، او بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها في النمو الاقتصادي والصادرات. كما ان زيادة تشغيل الايدي العاملة التي تسهم بشكل كبير في الصادرات، ينعكس تأثيرها بشكل إيجابي في الاحتياطات الدولية فيما بعد.</p>	
<p>جعفر صادق و عبد الحسين سليمان طاهر 2018⁽¹⁾</p>	<p>٣- اسم الباحث</p>
<p>تحليل وقياس اثر الصدمات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2018-2004)</p>	<p>عنوان البحث</p>
<p>لقد تعرض الاقتصاد العراقي للعديد من الصدمات الاقتصادية خلال مدة الدراسة مما أثر بشكل مباشر على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، إلا أن تأثيرها كان جلياً على الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لحساسية هذا المتغير اتجاه الصدمات الاقتصادية، لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي: هل للصدمات الاقتصادية تأثير واضح على الناتج المحلي الاجمالي للعراق خلال فترة الدراسة؟ وما هو حجم هذا التأثير؟ واي نوع من الصدمات كان هو الاكثر تأثيراً على هذا الناتج خلال الفترة المذكورة.</p>	<p>مشكلة البحث</p>
<p>ينطلق البحث من فرضية اساسية مفادها: انه نتيجة لخصائص الاقتصاد العراقي الريعي، والمنفتح على العالم الخارجي، عدم مرونة الجهاز الانتاجي فيه، فقد تعرض لجملة من الصدمات الاقتصادية خلال فترة الدراسة، وقد تباينت هذه الصدمات من حيث تأثيرها على النمو الاقتصادي.</p>	<p>فرضية البحث</p>
<p>يهدف البحث الى تسليط الضوء على محددات النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة، وتحديد المتغيرات ذات التأثير الاكبر من بينها، فضلاً عن التعرف على ماهية الصدمات الاقتصادية ومصادرها وانواعها، وتحديد تأثيرها على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2018-2004) من اجل رصد وادارة هذه الصدمات.</p>	<p>هدف البحث</p>
<p>١- لقد تعرض العراق لعدد من الصدمات الاقتصادية، لكونه اقتصاداً صغيراً ومفتوحاً على الاقتصاد العالمي، ومرتبطاً به من خلال التجارة الخارجية، واسعار النفط، والاستثمارات الاجنبية المباشرة، والسياحة، فضلاً عن تأثر اقتصاده بالمتغيرات الاقتصادية الداخلية المتمثلة بالسياسة المالية والسياسات التي مارستها</p>	<p>الاستنتاجات</p>

(١) جعفر صادق سفر، عبد الحميد سليمان طاهر، تحليل وقياس اثر الصدمات على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2018-2004)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة زاخو، 2020م.

<p>الحكومات المتعاقبة، والحروب والنزاعات المسلحة.</p> <p>٢- تبين ان السلاسل الزمنية للنتائج المحلي الاجمالي وفقاً للتحليل القياسي مستقرة بعد اخذ الفرق الاول عند مستوى معنوية %5، والسلاسل الزمنية لاسعار النفط لا تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى، وانها تصبح متطابقة بعد اخذ الفرق الاول لها. اما سعر الصرف والانفتاح التجاري والديون الخارجية فهي تكون مستقرة عند المستوى وبمعنوية %5.</p>	
<p>مهند خليفة عبيد وطبية عباس عبد 2020^(١)</p>	<p>٤- اسم الباحث</p>
<p>الانضباط المالي واثره في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020).</p>	<p>عنوان البحث</p>
<p>يعاني العراق من مشكلة سوء استغلال الموارد المالية المتوفرة له، ولاسيما ان الاقتصاد العراقي يعتمد على الايرادات النفطية بشكل كبير مع ضعف الايرادات الاخرى في تمويل الموازنة العامة للدولة، مما جعله عرضة الى الصدمات الخارجية، اضافة الى الظروف الاقتصادية والسياسية الداخلية التي افرزت صدمات سلبية في السياسة المالية متمثلة بزيادة النفقات العامة، ويضاف الى ذلك تزايد الالتزامات الملقاة على عاتق الحكومة في اوقات الوفرة المالية، كل ذلك اثر بشكل سلبي على وضع الحكومة المالي في اوقات العسرة المالية.</p>	<p>مشكلة البحث</p>
<p>استند البحث على فرضية مفادها (ان الانضباط المالي لم يكن له دوراً ايجابياً في مواجهة الصدمات المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي في مدة الدراسة).</p>	<p>فرضية البحث</p>
<p>١- توضيح مفهوم الانضباط المالي وبيان مؤشرات الانضباط المالي في العراق وامكانية المحافظة على نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي.</p> <p>٢- توضيح مفهوم الصدمة المزدوجة وبيان الصدمات المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي.</p> <p>٣- توضيح وتحليل اثر الانضباط المالي في معالجة الصدمات المزدوجة عن طريق بناء انموذج قياسي يوضح علاقة المؤشرات الخاصة بالانضباط المالي مع الصدمات المزدوجة.</p>	<p>هدف البحث</p>
<p>١- ان الانضباط المالي لم يكن له دوراً ايجابياً في مواجهة الصدمات المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي في مدة الدراسة، فعلى الرغم من وجود فوائض</p>	<p>الاستنتاجات</p>

(١) مهند خليفة عبيد، وطبية عباس عبد، الانضباط المالي واثره في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي، مجلة اقتصاديات الاعمال للابحاث التطبيقية، جامعة الفلوجة، مجلد ٤، العدد ١، ٢٠٢٣.

<p>في الموازنة العامة خلال السنوات 2004-2014 الا انها لم تساعد في معالجة الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي في منتصف عام 2014 واستمرت حتى نهاية 2016 او تخفف من اثارها.</p> <p>٢- الصدمات المزدوجة التي طالت الاقتصاد العراقي احدهما صدمة خارجية سلبية تتمثل في انخفاض اسعار النفط العالمية والاخرى داخلية تتمثل في زيادة النفقات العامة بسبب الظروف الامنية والصحية التي مرت بها البلاد والتي انعكس تاثيرها بوضوح على الناتج المحلي الاجمالي.</p>	
<p>بان عباس مهدي عباس العبيدي 2023^(١)</p>	<p>٥- اسم الباحث</p>
<p>الصدمة الاقتصادية المتعددة واثرها في الأداء المالي للمصارف الإسلامية تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق</p>	<p>عنوان البحث</p>
<p>تتمثل مشكلة البحث في الإشكالية الأساسية التي تنصب حول طبيعة و أبعاد و آليات اثر الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في بلدان العينة و بحسب التباين النسبي في طبيعة النظام المالي و المصرفي لها ، و في ضوء الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية في النظم المالية والمصرفية لكل بلد ، مع الاخذ بنظر الاعتبار الخصائص المشتركة لنوع الصدمات الاقتصادية الخارجية لوقوع بلدان العينة في منطقة اقتصادية واحدة ، و كذلك تباين تأثير الصدمات الداخلية و الخارجية بحسب اختلاف تركيبة النظام الاقتصادي في كل بلد من بلدان العينة المختارة ، و من هذه الإشكالية تنفرع الأسئلة الآتية :</p> <p>(١) ما هي الأبعاد الأساسية للعلاقة بين الصدمات الاقتصادية بشكل عام والصدمة الاقتصادية المتعددة بشكل خاص في الأداء المالي للمصارف الإسلامية في الأدبيات الاقتصادية في ضوء الإشكاليات الأساسية التي تواجه عمل المصارف الإسلامية؟</p> <p>(٢) ما طبيعة و أبعاد و آليات تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في الأردن و الكويت؟</p> <p>(٣) ما طبيعة و أبعاد و آليات تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في العراق.</p>	<p>مشكلة البحث</p>

(١) بان عباس مهدي عباس السعيد، الصدمات الاقتصادية المتعددة واثرها في الاداء المالي للمصارف الإسلامية تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٣

<p>وتتمثل في ان تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية يتباين حسب طبيعة تركيب الصدمة الاقتصادية المتعددة التي يتحدد من خلالها اتجاه وقنوات التأثير على مؤشرات الأداء المالي للمصارف الإسلامية في كل بلد من بلدان العينة وفقا لدرجة نضج النظام المالي ومدى تطور المصارف الإسلامية ومكانتها في الجهاز المصرفي ومستوى مؤشرات الأداء المالي وتوفر متطلبات مواجهة الصدمات الاقتصادية المتعددة.</p>	<p>فرضية البحث</p>
<p>(١) بيان الابعاد الأساسية للعلاقة بين الصدمات الاقتصادية بشكل عام والصدمات الاقتصادية المتعددة بشكل خاص في الأداء المالي للمصارف الإسلامية في الأدبيات الاقتصادية في ضوء الإشكاليات الأساسية التي تواجه عمل المصارف الإسلامية.</p> <p>(٢) الوقوف على طبيعة وأبعاد وآليات تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في الأردن والكويت.</p> <p>(٣) التركيز الخاص على طبيعة وأبعاد وآليات تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في العراق.</p>	<p>هدف البحث</p>
<p>تتباين طبيعة وأبعاد وآليات تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في بلدان العينة وبحسب التباين النسبي في طبيعة النظام المالي والمصرفي لها، والأهمية النسبية للمصارف الإسلامية في النظم المالية والمصرفية لكل بلد.</p> <p>١- جوهرية العلاقة بين الصدمات الاقتصادية بشكل عام والصدمات الاقتصادية المتعددة بشكل خاص والأداء المالي للمصارف الإسلامية في الأدبيات الاقتصادية، والتي تتعد في ضوء الإشكاليات الأساسية التي تواجه عمل المصارف الإسلامية.</p> <p>٢- إنَّ طبيعة وأبعاد وآليات تأثير الصدمات الاقتصادية المتعددة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في بلدان العينة تأثرت بخصائص علاقة المصارف الإسلامية بالبنوك المركزية ومدى تطور متطلبات مواجهة الصدمات الاقتصادية.</p>	<p>الاستنتاجات</p>

ثانياً: دراسات اجنبية سابقة	
٦- اسم الباحث	(Kathryn M.E.dominguez,2012) ^(١)
عنوان البحث	The High Demand For International Reserves In The Far East: What Is Going On?
	تهدف الدراسة عن كيفية ادارة الاحتياطيات من العملات الاجنبية خلال الازمات المالية العالمية، وقد استنتجت الدراسة ان للاحتياطيات الاجنبية دور مهم وايجابي في استقرار الاقتصاد الكلي خلال الازمات المالية العالمية رغم ان المخزونات الاحتياطية للعديد من البلدان التي تجاوزت احتياطياتها المستوى الامثل قبل الازمة، تعد الاكثر احتمالاً لاستخدام ذلك الفائض خلال الازمة.
٧-اسم الباحث	(Joshua Aizenman and Jaewoo Lee – 2006) ^(٢)
عنوان البحث	International Reserves: Precautionary versus Mercantilist Views
	تناولت هذه الدراسة بيان مدى اهمية الاحتياطيات الاجنبية من حيث الدافع الوقائي من الازمات او الصدمات المفاجأة، فضلاً عن الدوافع التجارية لحيازة الاحتياطيات الدولية وقد اجزت الدراسة تطبيق لهذه الحالة وللمدة 1880-2000، لمجموعة من الاقتصادات الناشئة وقد توصلت هذه الدراسة التي ان المتغيرات المرتبطة بالانفتاح التجاري والتعرض للازمات المالية على حد سواء، تعد مهمة احصائياً واقتصادياً في تغير الطلب على الاحتياطيات الدولية.

اهم ما تميز به البحث : اختلفت دراساتنا عن الدراسات والبحوث السابقة من حيث الحدود الزمانية والمكانية ، اهتمت دراساتنا بعرض الصدمات الاقتصادية وتأثيرها على التوازن الداخلي والخارجي في ظل نموذج IS-LM-BP وكذلك تحليل التطور الحاصل في المتغيرات الاقتصادية ومسببات الارتفاع والانخفاض على مدار سنوات البحث، واستخدام اساليب قياسية وبرامج احصائية حديثة ومن اهمها (برنامج E-Fiews9) واستخدام نموذج الانحدار الذاتي Var لمتغيرات الدراسة، وتوضيح اثر حدوث الصدمات الاقتصادية المزدوجة في احتياطيات العملة الاجنبية.

^(١)Kathryn M. E. Dominguez: Foreign Reserve Management During The Global Financial Crisis, NBER, 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138, 2012

^(٢)Joshua Aizenman and Jaewoo Lee: International Reserves: Precautionary versus Mercantilist Views, Theory and Evidence, International Monetary Fund, 2006.

الفصل الأول

الاطار النظري للصدّات الاقتصادية المزدوجة واحتياطات

العملات الأجنبية

المبحث الأول

(الاطار المفاهيمي للصدّات الاقتصادية)

المبحث الثاني

(الاطار المفاهيمي للاحتياطات الأجنبية)

المبحث الثالث

(تأثير الصدّات الاقتصادية في الاحتياطات الأجنبية في ظل

نموذج Is-Lm-Bp

تمهيد:

كان رأي المدرسة الكلاسيكية في علم الاقتصاد في البدء تنظر الى الازمات والصدمات بأنه امر وقتي لا يسترعي الاهتمام له، بسبب افتراض هذه المدرسة بثبات المعروض الحقيقي وتلقائية عودة الاقتصاد الى نقطة التوازن السابقة للانتاج وعند مستوى الاستخدام الكامل بسبب فرضية مرونة الاجور والاسعار. لكن الانتقادات الكنزوية قادت الى تحليلها للوضع الاقتصادي الى انه من الممكن ان يعمل الاقتصاد عند مستوى اقل من مستوى الاستخدام الكامل وان الحالة الاخيرة هي حالة خاصة، عليه فإن اي صدمة اقتصادية ممكن علاجها عبر السياسات الحكومية (خاصة السياسة المالية) تتدخل في الاقتصاد لتعيده الى وضعه الطبيعي. اما المدرسة النقودية فبينت ان الصدمات الاقتصادية هي ظواهر نقدية تسببت به تدخلات الحكومة عبر سياستها المالية في الاقتصاد، فارتفاع المستوى العام للأسعار متأتية من كون التضخم هو ظاهرة نقدية بحثة نتيجة زيادة كمية النقود التي تم ضخها في الاقتصاد.

ان موضوع الصدمات يتخذ ابعاد عديدة منها ما هو مرتبط بالداخل الاقتصادي فتسمى صدمات داخلية، كما في تغير المستوى التكنولوجي او اكتشاف موارد طبيعية جديدة او عدم الاستقرار الامني والسياسي المحلي، مما قد تؤدي الى تغير توجهات السياسات الاقتصادية بالذات السياسات المالية والنقدية، من خلال ان تغير احد هذه الصدمات تعمل على توجيه اجراءات السياسات باتجاهات ايجابية او سلبية حسب نوع الاقتصاد ومدى علاقة الصدمات بأدوات السياسات وتأثيرها في اهدافها. كما ان هنالك صدمات متأتية من خارج الاقتصاد المحلي فتسمى بالصدمات الخارجية، كما في حالة تعرض الاقتصاديات النفطية بتغيرات اسعار النفط بالاسواق العالمية، مما ينعكس على متغيرات الاقتصاد المحلي لهذه الاقتصاديات منها المتغيرات المالية والنقدية ويكون اتجاه التغير في هذه المتغيرات ايجابي في حالة ارتفاع اسعار النفط ، فترتفع الايرادات المتأتية من بيع النفط، الامر الذي يؤدي الى زيادة القدرة الاتفاقية للمالية العامة وايراداتها في الدول النفطية، كما تؤدي زيادة الايرادات النفطية الى زيادة احتياطات العملة الاجنبية لدى البنك المركزي، ويحصل العكس في حالة انخفاض اسعار النفط.

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي للصدمة الاقتصادية

المطلب الاول/ مفهوم الصدمة وعلاقتها بالأزمة

تعرف الصدمات بأنها مجموعة من الاضطرابات التي تحدث في المتغيرات الاقتصادية وان الصدمة الاقتصادية احداث تطراً على الاقتصاد بصورة غير متوقعة وهي الاحداث المفاجئة التي تصيب الافراد والشركات^(١). تكون على شكل احداث خارجية وداخلية تصيب الاقتصاد بصورة مفاجئة تواجهها الدولة دون ان يكون لها دور فعال ومباشر في تحديد هذه الاثار ومراقبة اثارها وهي تحدث بشكل مفاجئ وحاد يؤدي الى حدوث تغيرات في الاقتصاد وتكون اما صدمة ايجابية (زيادة قيمة المتغير) او سلبية (انخفاض قيمة المتغير)^(٢). هي مجموعة من الاحداث التي تصيب الاقتصاد الكلي وتحدث تغيرات مفاجئة التي يكون لها تأثير كبير على ناتج الاقتصاد الكلي ومقاييس الاداء الاقتصادي، مثل البطالة والاستهلاك والتضخم. هي حدث غير متوقع له تأثير واسع النطاق على الاقتصاد، وعادةً تكون هذه الصدمات غير قابلة للتنبؤ ويكون سبب حدوثها خارج نطاق المعاملات الاقتصادية، ويكون لها اثار واسعة النطاق ودائمة على الاقتصاد^(٣). تشير ايضاً الى حدوث تغير في متغيرات الاقتصاد الكلي الاساسية او في الاتجاهات والعلاقات التي لها تأثير على نتائج الاقتصاد الكلي ومقاييس الاداء الاقتصادي وان هذه الصدمات غالباً ما تكون غير متوقعة، وعادة ما تكون او تحدث نتيجة لأسباب خارج نطاق المعاملات الاقتصادية العادية^(٤).

هي الاحداث المفاجئة او التغيرات التي تحدث في الظروف الاقتصادية ويكون تأثيرها على الاداء الطبيعي للاقتصاد وعادة ما تكون ايجابية او سلبية، وتؤثر على قطاعات مختلفة في الاقتصاد، وتكون الصدمة الايجابية عبارة عن زيادة مفاجئة في الطلب على منتج معين، اما الصدمة السلبية فتكون انخفاض مفاجئ في الطلب بسبب حدوث كارثة طبيعية وكذلك الصدمة في جانب العرض اذا كانت صدمة ايجابية تؤدي الى انتقال منحنى العرض الى الاسفل (اليمين) وصدمة العرض السلبية تؤدي الى نقل منحنى العرض الى الاعلى (اليسار)^(٥).

(١) علاء طالب رزوقي، الصدمات الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣: اسباب وتداعيات، دراسات اقتصادية، العدد ٤٧، ٢٠٢١، ص ٤١.
(٢) محمد غايب يعقوب، وسامر محمد فخري، دراسة تحليلية للصدمة الاقتصادية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢١)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد ٢٠، العدد ٦٥، ٢٠٢٤، ص ٢٦٢.
(3) Eric Reed, Economic Shocks: Definition and Examples, 2020, <https://finance-yahoo-com.translate.google/news/economic-shocks-definition-examples> .
(4) <https://www.investopedia.com/terms/e/economic-shock.aps>
(٥) التعامل مع الصدمات الاقتصادية، حياذ المال في الاوقات المضطربة، مقال مترجم، على الموقع: <https://fastercapital.com>

هي وجود خلل يؤثر على النظام بشكل كامل، ويكون هذا الخلل ناتج عن حدث مفاجئ، وان الصدمة إذ لم يتم السيطرة عليها في بدايتها فهذا يؤدي الى تفاقم وحدث الازمة، اي ان الصدمة بداية لحدث الازمة ومما يؤدي الى انهيار التوازن^(١). اي ان حدوث الصدمة لاقتصاد المنطقة عن الكوارث الطبيعية او الهجمات الارهابية او تكون غيرها من الاحداث غير الاقتصادية التي تكون لديها القدرة والتأثير السلبي على الاقتصاد^(٢)

هي الاختلال الحاصل في التوازن الاقتصادي بسبب الاختلاف بين توازن العرض والطلب، وتكون الازمات الاقتصادية انخفاض حاد في مجال الاداء الاقتصادي للبلد والذي ينتج عنه انخفاض معدلات الانتاج والطلب، وارتفاع نسبة البطالة مما يؤدي الى زيادة خسارة الشركات وارتفاع مستويات الاسعار، وهذا ما يؤدي الى ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل^(٣).

تعد الازمة بأنها موقف معقد وحالة من عدم الاستقرار، وتزداد درجة التعقيد بتفاقم الازمة وتفاعل صناعات القرار معها ومع تفاعلاتها وانعكاساتها المستقبلية التي تنتج بحدوث تغيرات جوهرية وحاسمة قد تكون نتائجها غير مرغوب بها بدرجة كبيرة. الصدمة هي السبب الرئيس للازمات التي تكون عبارة عن تغير مفاجئ حاد الاثر يحدث بسبب التغيرات التي تكون من اسباب نتائج حدوثها انهيار التوازن وهي نقطة تحول نحو الاسوء او الافضل، وتختلف في شدتها وسرعتها او المدة الزمنية. التي تؤدي الى اختلال وفقدان التوازن وانهياره على مستوى الدولة^(٤).

(١) نسيم بن يحيى، طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمة الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد ٥، جانفي، ٢٠١٦، ص ١٣٦.

(2) Edward Hill, et al, Economic Shocks and Regional Economic Resilience, Urban Institute, Building Resilient Region Project conference on Urban and Regional Policy and Its Effects: Buliding Resilient Regions, Washington, DC, 2010, p:6.

(٣) عبدالله سراج، العولمة والازمات الاقتصادية، سلسلة كتيبات تعريفية، موجة الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، العدد ٢٤، صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٣، ص ٤.

(٤) محمد صالح سلمان الكبيسي، دراسة تحليل لصدمة اسعار النفط الخام في السوق العالمية، الاسباب والنتائج، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، مجلد ٢٤، العدد ١٠٤، ٢٠١٧، ص ٢٥٧.

المطلب الثاني/ انواع الصدمات الاقتصادية

اولاً: الصدمات الداخلية وتنقسم الى:

١- الصدمات النقدية

تعرف الصدمة النقدية على انها الزيادة المهمة والمفاجئة في وسائل الدفع في الاقتصاد^(١)، والصدمات النقدية تقسم من حيث طبيعتها الى الصدمات النقدية التوسعية والانكماشية، فأما الصدمات النقدية التوسعية هي الارصدة النقدية التي تمتلكها المنشآت والافراد بشكل كبير، لذا فهي تغيرات مفاجئة في متوسط الارصدة النقدية، وان البنك المركزي عندما يقوم بشراء السندات الحكومية فإن ذلك يؤدي الى زيادة اسعارها الامر الذي يدفع حاملي السندات الى بيعها من اجل الاستفادة منها نتيجة ارتفاع اسعارها ومن ثم يتولد لديهم ارصدة نقدية اضافية إذ يستخدمون هذه الارصدة اما لتسديد الديون او لشراء السلع والخدمات، في حين ان المصارف سوف يكون لديها احتياطات اضافية جديدة لتستخدمها في شراء السندات من السوق المفتوحة ولتقديم قروض للافراد ورجال الاعمال بشروط افضل مما كان متاحاً من قبل^(٢). اما الصدمات النقدية الانكماشية وتحدث هذه الصدمات نتيجة قيام البنك المركزي ببيع كميات كبيرة من السندات الحكومية عن طريق السوق المفتوحة ومن ثم انخفاض اسعارها الامر الذي يجعل الافراد والمنشآت يقبلون على شراء السندات الحكومية بكميات كبيرة إذ ينتج عنه انخفاض في الارصدة النقدية ومن ثم انخفاض في قدرة الافراد على شراء السلع والخدمات الامر الذي يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي ومن ثم مستوى الاسعار وايضاً انخفاض قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان وتمويل المشاريع الاستثمارية^(٣)

٢- الصدمات المالية

تعني حدوث تغيير مفاجئ في المالية العامة التي تتكون من مجموعة واسعة من السياسات مثل (صدمة الايرادات العامة، صدمة الانفاق العام) والتي تحدث تغييرات في الاقتصاد الكلي^(٤)، ويعتقد الكثير من الاقتصاديين ان جزءاً مهماً وكبيراً من التغيرات في الاجراءات الحكومية تعكس استجابات صانعي السياسة المالية بالنسبة للتغير في وضعية الاقتصاد، إلا أنّ الواقع يشير الى انه ليس كل التغيرات في سياسة الدولة يمكن عدها رداً على حالة الاقتصاد، فجزء من التغيرات غير المحسوبة (غير المقصودة)

(١) حيدر فاخر عبد الستار، التحليل الاقتصادي لتغيرات اسعار الاسهم منهج الاقتصاد الكلي، دار المريخ لنشر، الرياض، ٢٠٠٢، ص ٢٥.

(٢) علي آياد وحسين ديكان درويش، اثر الصدمات النقدية على سوق الاسهم في العراق (العراق، الاردن) دراسة مقارنة، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، مجلد ٩، العدد ٤، ٢٠١٧، ص ٣٠.

(٣) رفاة عدنان نجم وآخرون، اثر الصدمات النقدية في النمو الاقتصادي للارجلتين للمدة (١٩٨٠-٢٠١٨)، بحث مستقبلية (٤٩)، كلية الحداثة والجامعة، ٢٠٢١، ص ١١٨.

(٤) مصطفى محمد ابراهيم ونسرين غالي قاسم، قياس وتحليل اثر التنمية المستدامة في معالجة الصدمات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٣-

٢٠٢٢)، مجلة اقتصاديات الاعمال، البنك المركزي العراقي، مجلد (٥)، العدد (خاص)، ٢٠٢٣، ص ٢٩٣

في السياسة المالية لا يعد ردة فعل على حالة الاقتصاد والتي يشار إليها بالصدمات العشوائية للسياسة المالية^(١).

اجمعت معظم الادبيات الاقتصادية على ان الصدمات التجميعية للسياسة المالية تمتد على فضاء ثنائي الابعاد يشمل نوعين من الصدمات الاساسية، ويتعلق الامر بالتقلبات التي تحدث في الايرادات الحكومية وتقلبات الانفاق الحكومي بوصفهما المكونتين الرئيسيتين للمتغيرات المالية، كما تعرف انها التغير غير المتوقع في احد المتغيرات المالية (احد مكونات الانفاق العام او احد مكونات الايرادات العامة) ما ينجم عنه من آثار مباشرة وغير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية^(٢).

٣- الصدمات الحقيقية: تأخذ هذه الصدمات شكل التذبذب في الناتج المحلي الاجمالي وتعرض العديد من الدول لهذا النوع من الصدمات وتحدث نتيجة اعتماد تكنولوجيا جديدة او حدوث تقلبات في اسعار المواد الاولية او تحدث نتيجة حدث مفاجئ في سوق السلع والخدمات ما يؤثر في الناتج المحلي الاجمالي للبلاد^(٣).

٤- الصدمات العشوائية: يظهر هذا النوع من الصدمات نتيجة للظروف الطارئة التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية كالزلازل او الفيضانات والتي تؤدي الى خسائر فادحة بالمنشآت الحيوية في البلد، وهذا النوع من الصدمات يزول عند انتهاء تلك الكوارث ولكنها تؤدي الى اختلال في التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة^(٤).

٥- صدمات الطلب الكلي

قبل الدخول في صدمات الطلب الكلي، من المهم فهم مفهوم ومكونات وخصائص الطلب الكلي، فالطلب الكلي هو مجموع قيمة السلع والخدمات النهائية التي يستهلكها القطاع المنزلي والحكومة والمؤسسات الإنتاجية، وكذلك مكونات إجمالي الطلب الخارجي بأسعار محددة في مدة محددة.

تحدث هذه الصدمات عند تغير هيكل الطلب الداخلي او الخارجي وتحوله من قطاعات معينة الى اخرى او تحول الطلب على النقد الاجنبي بدلاً من العملة المحلية بسبب عدم الاستقرار الداخلي^(٥). ويبين الشكل (1) أن منحني الطلب الكلي ينحدر من الأعلى إلى الأسفل (نحو اليمين)، أي أن الميل سالب، من ثم توجد علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة والمستوى العام للأسعار.

(١) رجا عزيز بندر، اثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي، مركز الدراسات المصرفية، ٢٠٠٩، ص ٤.

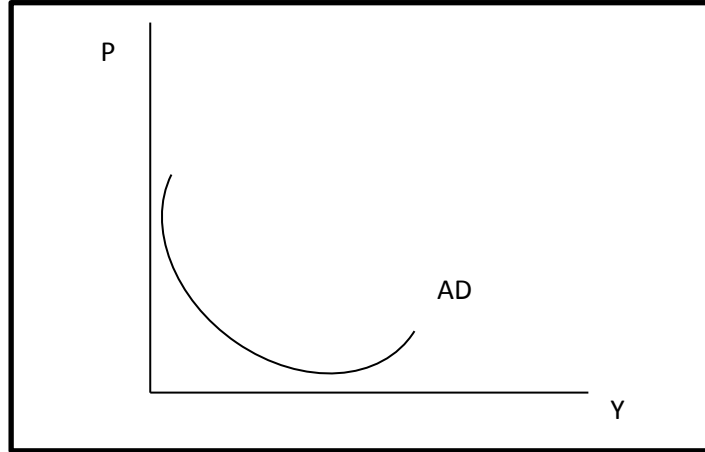
(٢) محمد صلاح الكندي، آلية عمل النظم البنكية في ظل الصدمات النقدية، جامعة الازهر، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٢٣، ص ٩.

(٣) محمد صالح سلمان، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥ دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد ١٦، العدد ٥٨، ٢٠١٠، ص ١٤٣.

(٤) محمد صالح سلمان، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥ دراسة قياسية، ص ١٤٣.

(٥) خديجة عدنان حميد، تحليل الصدمات الهيكلية لنموذج الطلب الكلي باستخدام متجه الانحدار الذاتي الهيكلي، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠١٥، ص ٥٤.

شكل (1) منحنى الطلب الكلي



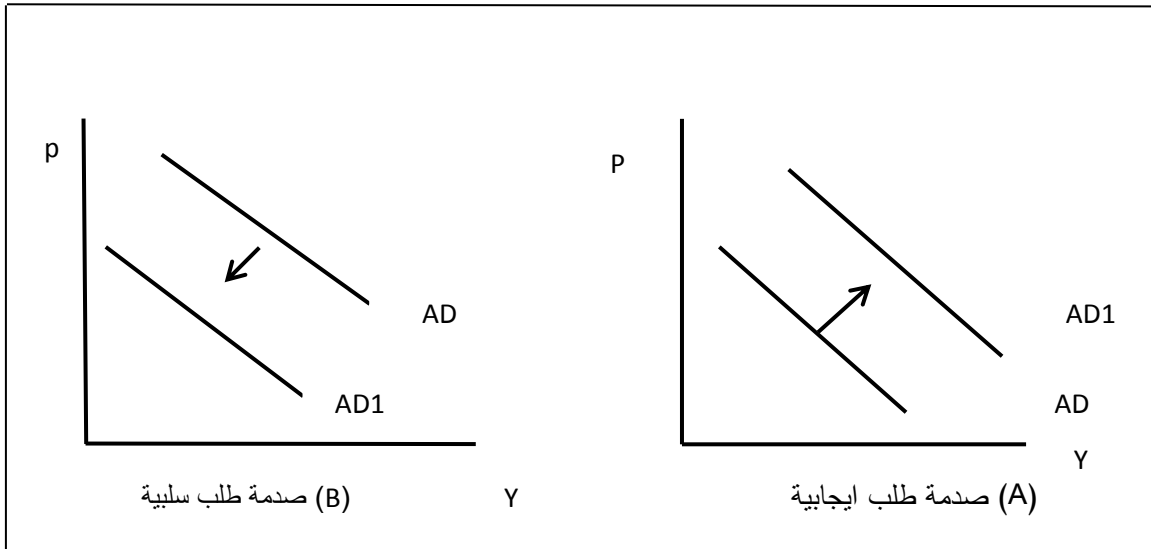
Source; Gavin Cameron, lady Margaret Hall, Macroeconomics V:Aggregate Demand, Hilary Term, 2004, p:14

إنَّ صدمات الطلب الكلي هي حدث مفاجئ يقلل او يزيد من الطلب على السلع والخدمات ويكون سببها تغير في احد العوامل المؤثرة على الطلب الكلي، فيما يشير بعض الاقتصاديين الى صدمة الطلب الكلي بأنها انتقال في دالة الطلب الكلي الذي يعتمد في حركته على حصيلة القوى المؤثرة فيها والتي تكون باتجاه واحد او في اتجاهات مختلفة، ومن ثم فإن حدوث تغير في احد مكونات الطلب الكلي بالزيادة او النقصان يؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي الى الاعلى والاسفل، فإذا حدث زيادة في احد مكونات الطلب الكلي، فإن منحنى الطلب الكلي ينتقل الى الاعلى (صدمة ايجابية) كما في الجزء (A) من الشكل(2)، ويحدث العكس في حالة انخفاض احد مكونات الطلب الكلي فإن المنحنى ينتقل الى الاسفل (صدمة سلبية)، وكما في الجزء (B) من الشكل (2)⁽¹⁾

ويحدث تحول مفاجئ في دالة الطلب الكلي، والتي تعتمد حركتها على نتائج القوى المؤثرة فيها، والتي قد تكون في اتجاه واحد أو في اتجاهات مختلف، أو تغير في بعض مكونات الطلب الكلي، مما يؤدي إلى تغير في الطلب الكلي، أو صدمة الطلب مما يعني تغيرات غير متوقعة في الطلب الكلي. المبالغ الناتجة عن التغيرات غير المتوقعة في السياسة المالية أو النقدية أو التغيرات المفاجئة في الاستهلاك الخاص وسلوك الاستثمار.

(¹) مهند خليفة عبد، وطيبة عباس عبد، الانضباط المالي واثره في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي، مجلة اقتصاديات الاعمال للابحاث التطبيقية، جامعة الفلوجة، مجلد ٤، العدد ١، ٢٠٢٣، ص ٢٢٩.

شكل (2) صدمات الطلب الكلي الايجابية والسلبية



المصدر: فاروق بن صالح الخطيب وآخرون، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٤٣٥هـ، ص ٢١٢ .

إنَّ مصدر الصدمات حسب رأي الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد (ستانلي جيفون 1835-1882 ويمثل الحدية المنفعية في مدينة كامبردج بانجلترا و(والراز 1834-1910 ويمثل الحدية الرياضية في مدينة لويزان و (كارل مانجر 1849-1921 ويمثل الصيغة السيكلوجية (النفسية) للحدية في مدينة فيينا و(الفريد مارشل 1842-1924) ان تتولد اضطرابات تكون في جانب الطلب او جانب العرض، اما الكينزيون الجدد (ستانلي فيشر 1943 و جون تايلور 1946 ونيكولاس كريكوري مانكيو 1958) رأبهم ان تكون هنالك مجموعة من الاحتكاكات والعيوب داخل الاقتصاد من شأنها تؤدي الى زيادة وتضخم هذه الصدمات تولد تقلبات كبيرة في الناتج الحقيقي والعمالة وان القضية المهمة بالنسبة للكينزيين الجدد ليست مصدر الصدمات الى حد كبير وانما كيف يستجيب الاقتصاد لهذه الصدمات^(١).

يوضح انخفاض المعروض النقدي الذي يحول الطلب الكلي من AD_0 الى AD_1 في حالة صعود الاسعار فإن الانخفاض في الطلب الكلي وهذا مما يقلل انخفاض الناتج على الطلب الفعال على العمالة. (دمج صدمة الطلب القديم)

٧- صدمات العرض الكلي

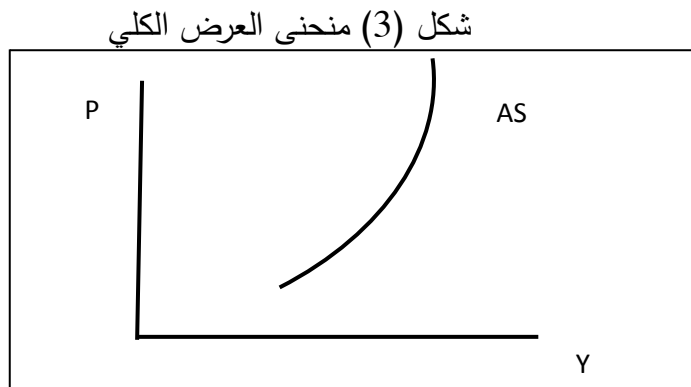
إذا كانت التوقعات تشير الى انخفاض في التضخم فهذا سوف يؤدي الى انخفاض المعدل المتوقع مما ينقل منحنى العرض الكلي الى اليسار^(٢)، تحدث نتيجة لحدوث الكوارث الطبيعية او فيضانات او ارتفاع اسعار النفط او اسعار السلع الغذائية او نتيجة لحدوث حروب وصراعات سياسية او تزايد في

(1) Brian Snowdon and Howard R. Vane, Modern Macroeconomics, principal Lecturer in Economics in the Newcastle Business School, Northumbria University, uk, 2005, p:396.

(٢) نبيل مهدي الجنابي، التوقعات العقلانية "المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي"، ط، ادار غيداء للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٦، ص ١١٣.

نشاط النقابات العمالية وممارستها لقوة احتكارية تؤدي الى زيادة الاجور. ومثل تلك الصدمات قد يكون لها اثر سلبي على النشاط الاقتصادي فتكون صدمة سلبية اما إذا كانت صدمة محفزة للنشاط الاقتصادي فتكون صدمة ايجابية^(١).

ان صدمة انتقال منحنى العرض الكلي هي حسب نوع الصدمة^(٢). أو أن التغير في مكون معين من دالة العرض الكلي يؤدي إلى تغير في إجمالي العرض. على سبيل المثال، يؤدي ارتفاع نسب الضرائب إلى ارتفاع التكاليف ومن ثم انخفاض الإنتاج وانخفاض إجمالي العرض^(٣)، ويظهر منحنى العرض الكلي في الشكل (3).



Source: David Miles, Macroeconomics UNDERSTANDING THE WEALTH OF NATIONS, John Wiley & Sons, Inc. 2005, p:374

ومن خلال المنحنى يتبين ان العلاقة بين الناتج الحقيقي Y والمستوى العام للأسعار P علاقة طردية، وهذا المنحنى يمثل منحنى العرض الكلي القصير الاجل اما منحنى العرض الكلي طويل الاجل فيكون عمودياً ليمثل مستوى التشغيل الكامل للإنتاج^(٤).

يمكن تعريف صدمة العرض الكلي بأنها الاحداث الداخلية او الخارجية التي تنتقل منحنى العرض الكلي، او هي الاحداث التي تنتقل منحنى العرض الكلي من موقعه وتخرجه عن وضع التوازن الذي هو عليه، او هي حدوث تغير في احد مكونات دالة العرض الكلي ما يؤدي الى تغير العرض الكلي مثلاً ارتفاع اسعار النفط يؤدي الى ارتفاع التكاليف فينخفض الناتج وينخفض العرض الكلي. وكذلك تعرف

(١) محمد احمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية "السياسة والممارسة"، الامين للنشر والتوزيع، ط٢، صنعاء، ٢٠١٤، ص ٥٠٠.

(٢) اسامة بشير الدباغ واثيل الجومرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، مطبعة المناهج، عمان، ٢٠٠٣، ص ١٤.

(٣) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء جمهورية مصر قطاع التحليل الاقتصادي، بين المتغيرات الاقتصادية الاساسية في الاقتصاد المصري، مصر، ٢٠٠٤، ص ٧.

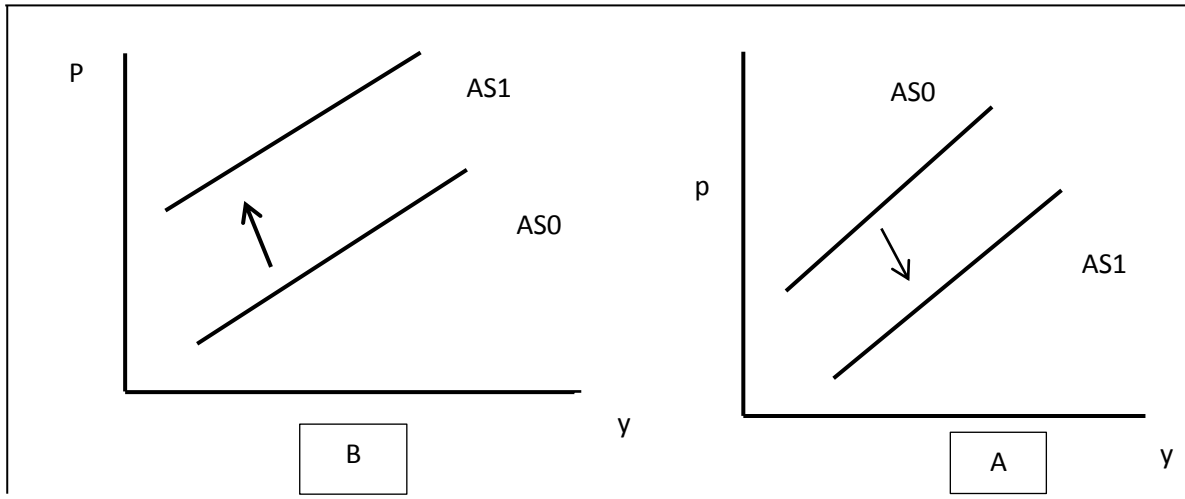
(٤) خضير عباس حسين، اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١١)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٢، ص ١٧.

بأنها تغير مفاجئ في تكلفة عناصر الانتاج او في الانتاجية تؤدي الى طفرات حادة في العرض الكلي. او هي اضطراب في العرض الكلي ناجم عن تدهور في متغيرات غير مسيطر عليها داخليا كالنقص غير المتوقع في مستلزمات الانتاج المستوردة او تدهور في الظروف المناخية بحيث لا يكون للحكومة دور مباشر في التأثير فيها، وهذا الاضطراب سيؤدي الى تغير تكاليف الانتاج وانتقال منحنى العرض الكلي^(١).

ويمكن ان تحدث صدمات العرض الكلي بسبب احداث داخلية منها ارتفاع نسبة الضرائب المعروفة على قطاع الانتاج فإن ذلك يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج ومن ثم انتقال منحنى العرض الكلي، او قد تحدث صدمات العرض الكلي بسبب احداث خارجية بسبب ارتفاع اسعار المواد الاولية ومستلزمات الانتاج المستورد لاسيما النفط الى انتقال منحنى العرض الكلي ايضاً.

منحنى العرض الكلي شأنه شأن منحنى الطلب الكلي ينتقل نتيجة الصدمات الاقتصادية التي تؤثر فيه اما بشكل ايجابي او سلبي فصدمة العرض الكلي الموجبة تعني انتقال منحنى العرض الى الاسفل (اليمين) من AS_0 الى AS_1 كما في الجزء (a) من الشكل ٤ اما صدمة العرض السالبة فإن منحنى العرض الكلي ينتقل الى الاعلى (اليسار) من AS_0 الى AS_1 كما في الجزء (b) من الشكل نفسه، ويمكن بيان اهم الاسباب التي تؤدي الى انتقال منحنى العرض الكلي سواء كانت هذه العوامل داخلية ام خارجية وهي:-

شكل (4) صدمات العرض الكلي الموجبة والسالبة



Soutce: Frederic S. Mish kin, the Economics of money and financial markets, 14 ad, Candian, 2011, P. 627.

(١) قصي عيود فرج الجابري، بناء نموذج قياسي لتحليل آثار صدمة العرض في الاقتصاد العراقي المحاصر، اطروحة دكتوراه، غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، ١٩٩٥، ص ٣-٤

أ- صدمات الطقس والكوارث الطبيعية: هنالك الكثير من القطاعات التي يؤثر فيها الطقس مثل الزراعة والسياحة، ويؤثر هطول الامطار واشعة الشمس على مخرجات هذه القطاعات ومن ثم فإن الطقس هو مصدر للتقلبات، وينطبق هذا ايضاً على الكوارث الطبيعية مثل الزلازل او انهيارات الارضية (الزلازل الذي قضى على وادي السيلكون)، يمكن ان يغير من دالة الانتاج والطقس ايضاً يؤثر في انتاج القمح^(١).

ب- صدمة تكافؤ اسعار الفائدة الغير مكشوفة بسعر الصرف: يؤدي الانخفاض الكبير في سعر الصرف الى زيادة قوية في اسعار الواردات على الرغم من ان صدمة سعر الصرف عادة لا تتجاوز التأثير، إلا ان الاستجابة القصوى لاسعار الواردات واسعار المستهلكين لا تتحقق الا بعد اكثر من عام واحد، يؤدي الاستهلاك الى تحول في الطلب نحو السلع المحلية لكن تدهور في معدلات التبادل التجاري يولد ايضاً تأثيراً سلبياً على الثروة ويقلل من الطلب المحلي فضلاً عن زيادة اسعار الفائدة الحقيقية من اجل الحد من الاثار التضخمية^(٢).

ج- صدمات الضريبية: يؤدي ارتفاع مستوى الضرائب المفروضة على المنتجين الى ارتفاع تكاليف الانتاج وهذا ما يؤدي الى انتقال منحنى العرض الكلي الى اليسار اي انخفاضه اي تكون صدمة عرض سلبية مما يؤدي الى انتقال مستويات التضخم والبطالة في آن واحد^(٣).

د- صدمات الانتاجية: من المرجح ان تؤدي صدمات الانتاجية التي تؤثر على الناتج في المدة الحالية الى زيادة الاستهلاك وكذلك زيادة الادخار، من ثم زيادة تراكم رأس المال، نظراً لان زيادة تراكم رأس المال يؤدي الى ارتفاع الناتج في وقت لاحق، فإن الصدمات الانتاجية تؤدي الى استجابة مترابطة بشكل متسلسل للناتج^(٤).

٨- **الصدمات الخارجية:** ويقصد بالصدمات الخارجية التغيرات التي تحدث في المتغيرات خارج اقتصاد معين والتي لها تأثير كبير على الاقتصاد المحلي، و يمكن ان تكون هذه الصدمات ايجابية او سلبية على الاقتصاد، نظراً لان المصدر الرئيسي للصدمات الخارجية الايجابية تحدث عندما ترتفع اسعار الصادرات الرئيسية للبلد او تنخفض اسعار الواردات، وتشير الصدمة الخارجية السلبية الى الحالة التي تنخفض فيها

(1)Matthias Doepka, MACROECONOMICS, University of Chicago, Copyright by Matthias Doepke,1999, p:69.

(2)Palgrave macmillan, Exchange Rates and Macroeconomic Dynamics, Edited by Pavlos Karadeloglou and Virginie Terraza, 1991, p: 209.

(3)David Andolfatto, Macroeconomic Theory and Policy, Preliminary Draft, Simon Fraser University, 2005,p:121.

(4) Olivier Jean Blanchard Stanley Fischer, Lectures on Macroeconomics, The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England, Sixth printing, 1993, p: 322.

اسعار الصادرات الاساسية للبلد او ترتفع اسعار الاستيرادات الاساسية^(١)، هي مجموعة من الاحداث التي تكون خارج اطار الدولة وخرج النطاق وسيطرتها، إذا كان هذا التأثير او الصدمة لصالح الدولة في حالة الصدمات الخارجية الايجابية، او يكون في غير صالحها في حالة الصدمات الخارجية السلبية^(٢). ومن ابرز الاسباب المسببة لظهور هذا النوع من الصدمات :-

١- **صدّات اسعار الطاقة والنفط:** خلال مدة السبعينات ارتفعت اسعار النفط بشكل كبير كما ارتفعت ايضاً بشكل كبير وملحوظ عام ٢٠٠٤ بسبب زيادة الطلب على النفط مع نمو اقتصادات دول مثل الصين والولايات المتحدة، والمخاوف من انقطاع العرض مع استمرار الحرب في العراق. من خلال رفع سعر الطاقة تؤدي زيادة في اسعار النفط الى ارتفاع تكاليف الانتاج وبذلك سترفع الشركات الاسعار ومما يؤدي الى قفزة في معدل التضخم^(٣).

٢- **تغير عوائد الصادرات:** تواجه العديد من البلدان صدمات خارجية (سلبية وإيجابية) يمكن أن تؤدي إلى الركود بسبب انخفاض عائدات التصدير، لاسيما عندما تعتمد الدولة على صادرات سلعة واحدة فقط أو عدد قليل من السلع (مثل النفط أو القطن أو النحاس). وقد حدثت هذه الصدمات نتيجة لانخفاض عائدات النقد الأجنبي. وهذه صدمة سلبية، وعندما ترتفع عائدات التصدير تحدث صدمة إيجابية بسبب زيادة هذه الإيرادات^(٤)، تؤثر صدمة السلع الاساسية على اسعار التصدير وهذا يؤدي الى انخفاض الدخل وتؤدي ايضاً الى خفض الإيرادات الحكومية وزيادة اسعار الواردات التي تزيد من التكلفة المالية لتدبير الاعانات التي تدعم السكان وفي كل الحالات تضعف قدرة الدولة على التخفيض من الصدمة الاقتصادية^(٥).

٣- **تغير مستويات الهبات والمعونات الأجنبية:** تحدث هذه الصدمة نتيجة تغير مستوى المساعدات والهبات التي تحصل عليها الدولة من الدول المانحة عن مستواها السابق كما حصل لمصر بعد حرب الخليج إذا حصلت على مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة.

٤- **تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية:** إنّ الاقتصاد العالمي كان يواجه مرحلة من التباطؤ في النمو والاضطرابات في الاسواق المالية لكن الصورة بشكل عام تبدو مختلفة للغاية وذلك بسبب النمو في اوربا واليابان والصين والولايات المتحدة، وإنّ الاوضاع المالية لا تزال قوية في بلدان العالم، كما ان الاسواق

(١) جعفر صادق سفر، وعبد الحميد سليمان ظاهر، تحليل وقياس اثر الصدمات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، جامعة زاخو، العراق، المجلد ٨، العدد ٤، ٢٠٢٠، ص ٦٣٢.

(٢) سالي محمد فريد، الصدمات الخارجية التجارية واثرها على اقتصادات الدول، الابتكار للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٢٢، ص ٢٠.

(3) Jagdish Handa, Monetary Economics, This edition published in the Taylor & Francis e-Library, 2nd Edition, 2008, p: 130

(٤) زيتوني كمال، مصدر سابق، ص ٢٣.

(5) Patcharaporn Leepipatpiboon, Macroeconomic Shocks and Conflict, Authorized for distribution by Bjorn Rother, 2023, p: 16.

المالية تتوقع حدوث القليل من الاضطرابات في المدة القادمة، بينما يواصل الاحتياط الفيدرالي استعادة واستقرار الاوضاع النقدية العادية، ويسير البنك المركزي الاوربي باتجاه واحد^(١).

٥- التضخم المستورد: تعتمد بلدان كثيرة على الاستيراد وعند ارتفاع اسعار الاستيرادات ينخفض الدخل الحقيقي للبلد المستورد بسبب الطلب على هذه السلعة بالنسبة لاغلب البلدان مما يؤثر بشكل سلبي على ميزان المدفوعات والميزان التجاري فضلاً عن ارتفاع مستوى الاسعار^(٢)، ومن الممكن ان يفسر التضخم المستورد في ثلاثة اسباب هي:

أ- ارتفاع التكاليف: عندما ترتفع اسعار المواد الاولية المستوردة فإن تكاليف الانتاج للشركات سترتفع وهي بدورها تقوم بعكس هذا الارتفاع في اسعار منتجاتها النهائية المصدرة.

ب- زيادة السيولة: إذ ان زيادة العملة الاجنبية في اقتصاد بلد ما سيؤدي الى زيادة السيولة في ذلك الاقتصاد ومن ثم سيؤدي الى تغيرات في مستوى الاسعار بالاتجاه نفسه، والزيادة في رؤوس الاموال بسبب اختلاف اسعار الفائدة وتوقعات تغير قيمة العملة المحلية^(٣).

ثانياً: الصدمات المزدوجة

يكون حدوث الصدمة المزدوجة من صدمتين تحدثان في آن واحد وتتسبب في وقوع الازمة الناتجة عن صدمة مزدوجة، وتعاني العديد من الدول من حدوث ازمات حادة لاسيما إذا كانت سلبية بسبب الصدمات المزدوجة والتي تكون من ابرزها، تزامن وترايط وقوع صدمة اقتصادية او غير اقتصادية وانهيار اسعار النفط في الاسواق العالمية، مما تسبب حدوث صدمة حقيقية يكون تأثيرها مؤدي الى عجز كبير في الموازنة العامة للدول المصدرة، ونتيجة لحدوث الصدمات المزدوجة يؤدي الى نقص في الايرادات النفطية مما ينعكس على انخفاض الايرادات العامة^(٤).

تواجه العديد من الاقتصادات صدمات خارجية احادية الجانب بينما تتعرض الدول التي تعتمد على الاقتصادات الريعية الى صدمات ثنائية نتيجة الاعتماد شبه التام على اسواق النفط الخام الدولية المتذبذبة، او الاعتماد على اتجاه واحد من الصناعة، مما يؤثر على حركة المنشأة وتنعكس على متغيرات الاقتصاد الكلي واداء الاقتصاد مثل الموازنة العامة، والنتاج المحلي الاجمالي، والتجارة الخارجية والبطالة

(١) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ٢٠١٧،

<https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2017/09/19/world-economic-outlook-october-2017>

(٢) مصطفى محمد ابراهيم، قياس وتحليل اثر التنمية المستدامة في معالجة الصدمات الاقتصادية في العراق، المصدر السابق، ص ٢٩٣.

(٣) مهدي سهر الجبوري، و خضير عباس حسين، تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية، ط١، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨، ص ٤٩

(٤) بان عباس مهدي عباس، الصدمات الاقتصادية المتعددة واثرها في الاداء المالي للمصارف الاسلامية تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، ٢٠٢٣م، ص ٤٦.

والمستوى العام للأسعار، ومن الاتجاه الآخر فإنها تخلق توترات ومشاكل سياسية وصدّامات شعبية والتي تنعكس سلبياً على النشاط الاقتصادي^(١).

الصدّامات المزدوجة هي تزامن صدّمتين اقتصاديتين في آن واحد، مثل تزامن حدوث صدّمة سلبية على العرض الكلي مع صدّمة سلبية على الطلب الكلي، مثل تعرض اغلب البلدان النفطية الى حدوث صدّمة مزدوجة في عام ٢٠٢٠ بسبب انتشار فايروس كورونا فكانت صدّمة عرض سلبية بسبب انخفاض العمالة بشكل مباشر، وذلك لاصابة اغلب العمال بالفايروس المستجد، فضلاً عن ذلك حدوث نقص في المواد الخام ورأس المال والمستلزمات الخاصة بالنقل، اما سبب حدوث صدّمة الطلب السلبية تتمثل بانخفاض الطلب على النفط بسبب الصعوبات الاقتصادية العالمية وتعطل الحياة بشكل شبه كامل في اغلب بلدان العالم^(٢).

واجهت بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا صدّمة مزدوجة غير مسبوقة من جراء انتشار فايروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) وانهيار اسعار النفط، وبينما يصارع العالم شبح الركود، كانت منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا تواجه بالفعل سخطاً اجتماعياً يتجلى في احتجاجات الشوارع. وحدثت الصدّمة المزدوجة تأثيرات سلبية على العرض والطلب والدخل، مما ادى الى زيادة تفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية القائمة من قبل. ومن ابرز الاحداث التي توافقت وحدثت صدّامات مزدوجة في عام ٢٠٢٠ ما يأتي:

أ- تفشي فايروس كورونا المستجد

ابلغت السلطات الصينية منظمة الصحة العالمية بظهور اصابات بسلالة جديدة من فايروس كورونا في ٣١ ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٩، ويمكن لهذا الفيروس المستجد ان يسبب اعراضاً شبيهة بالأنفلونزا قد تكون اكثر حدة في بعض الاحيان وتزداد احتمالات الوفاة بسبب هذا الفيروس مقارنة بالأنفلونزا. والى جانب الخسائر البشرية، يؤثر الفيروس على بلدان منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا عبر اربع قنوات: تدهور الصحة العامة، وتراجع الطلب العالمي على السلع والخدمات التي تنتجها المنطقة، وانخفاض العرض والطلب المحليين، والاهم من ذلك انخفاض اسعار النفط^(٣):

ب- تدهور الاوضاع الصحية

اتسعت رقعة انتشار الفيروس حتى وصل الى ١٧٧ بلداً واقليةما وتجاوز عدد الاصابات ١٠٠ الفاً والوفيات قرابة ٣٥٠٠ حتى ٢٣ مارس/إذار ٢٠٢٠، وتسبب الوباء في حدوث اضطرابات شديدة في

(١) زينب حسين صبيح، تداعيات الصدّمتين المزدوجتين على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٤-٢٠٢٠)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٢٣م، ص ٦٥.

(٢) مهند خليفة عبيد وطبية عباس، مصدر سابق ص ٢٢٨.

(٣) منظمة الصحة العالمية. مؤرشف من "Naming the coronavirus disease (COVID-19) and the virus that causes it".^(٣) الأصل في ٢٠٢٠-٠٥-١٦.

النشاط الاقتصادي في جميع انحاء العالم وتفشي الفيروس بالفعل في بلدان المنطقة، وتتوقف القدرة على احتواء الفيروس على قوة انظمة الصحة العامة في بلدان المنطقة، والاستجابة على صعيد السياسات الصحية، وتعتمد استجابة سياسات الصحة العامة بدورها على عدد الاصابات ومكان انتشارها. وقد يكون التفشي في مجموعات، وقد تتحول بعض الاماكن الى بؤر، وتعد شفافية البيانات وتبادل المعلومات امراً حيوياً إذ يجب على الحكومات والمواطنين العمل جنباً الى جنب لتغيير السلوكيات الاجتماعية للسيطرة على منحنى العدوى^(١).

ج- تراجع الطلب العالمي

ستؤدي الصعوبات الاقتصادية العالمية وتعطيل سلاسل القيمة العالمية الى خفض الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها المنطقة، وعلى الاخص النفط والسياحة، ويتأثر قطاع السياحة في المنطقة بطريقتين، الاولى، يفرض العديد من بلدان المنطقة والكثير من البلدان الاخرى قيوداً على السفر. والثاني، يعني التباطؤ الاقتصادي العالمي واجراءات التباعد الاجتماعي تراجع عدد السياح الذين يسافرون الى بلدان اخرى، بما في ذلك داخل المنطقة. فضلاً عن ذلك سيؤدي انخفاض حركة السياحة العالمية الى تفاقم هبوط اسعار النفط^(٢).

د- انخفاض العرض والطلب المحليين في المنطقة

يسبب انتشار فيروس كورونا المستجد ايضاً صدمة سلبية على جانب الطلب نتيجة الانخفاض المفاجئ في الأنشطة التجارية الاقليمية وتوقف السفر بسبب المخاوف من انتشار الفيروس. فضلاً عن ذلك، فإن عدم اليقين المرتبط بانتشار الفيروس والطلب الكلي يمكن ان يزيد من ضعف الاستثمار والاستهلاك في المنطقة. وادى انهيار اسعار النفط الى انخفاض الطلب في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ويعد قطاع النفط والغاز هو اهم قطاع في العديد من بلدان المنطقة. واخيراً، يمكن للتقلبات المحتملة في الاسواق المالية تأثيرات حقيقية وتعطل الطلب الكلي في المنطقة بصورة اكبر^(٣)، وقد وقعت تأثيرات مماثلة اثناء جائحة الانفلونزا الاسبانية عام ١٩١٨ بالولايات المتحدة فقد وجد كوريا وآخرون (٢٠٢٠) ان تلك الجائحة ايضاً احدثت صدمات سلبية على جانبي العرض والطلب، وفي اطار التصدي للوباء، يمكن للسلطات المالية اعطاء الاولوية للإنفاق الصحي. بما في ذلك انتاج ادوات الاختبار او الحصول عليها، وتعبئة العاملين الصحيين ودفع رواتبهم، وتعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية، والاستعداد لحملات

(١) التحديث الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، كيف يمكن للشفافية ان تفيد بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ابريل، ٢٠٢٠، موقع انترنت: www.worldbank.org

(٢) البنك الدولي، التعامل مع صدمة مزدوجة، بقلم، رباح ارزقي وها نغوين، ٢٠٢٠، بدون صفحة.

(٣) التحديث الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، المصدر السابق، ص ٥

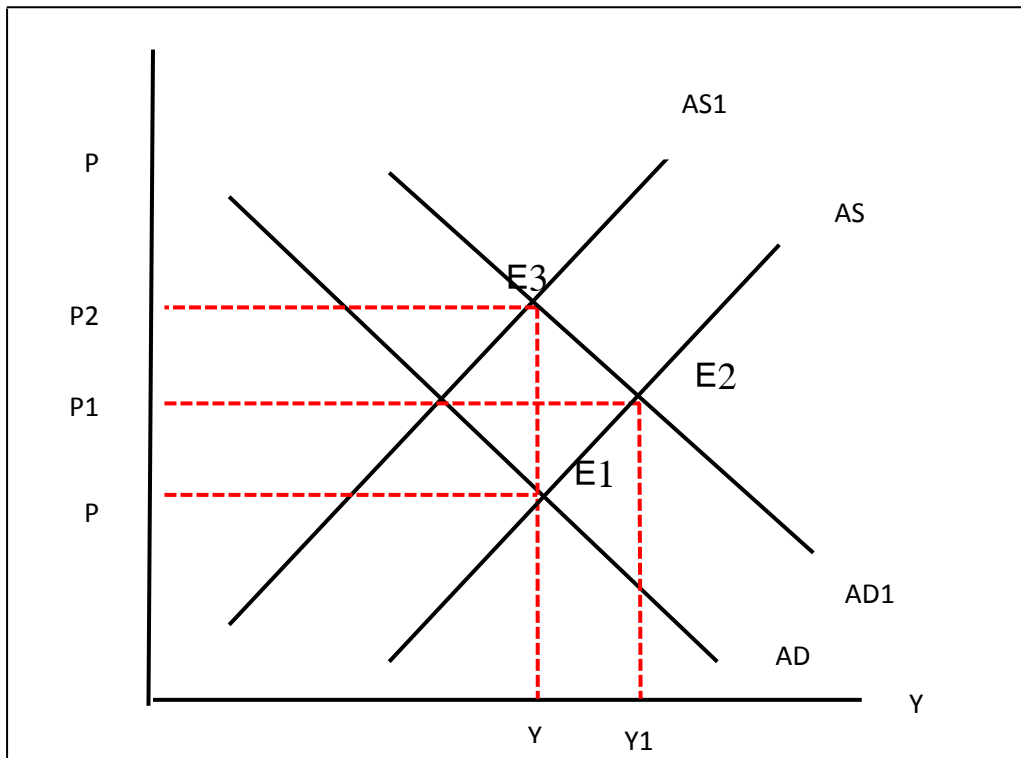
التطعيم. ويمكن للسلطات استخدام التحويلات النقدية الموجهة للأسر المحرومة ودعم القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات بالقطاع غير الرسمي^(١).

ثالثاً: الصدمات المزدوجة ونموذج الطلب الكلي والعرض الكلي

١- صدمات الطلب الكلي والعرض الكلي الداخلية

في إطار الصدمات الاقتصادية كما في الشكل (5)، فمثلاً إذا قام البنك المركزي باتباع سياسة نقدية توسيعية بزيادة عرض النقد من أجل زيادة الانتاج والعمالة فإن منحنى الطلب الكلي سينتقل من AD الى AD_1 فإذا توقع الافراد آثار هذه السياسة بارتفاع معدل التضخم الى P_1 فإن العمال سيطلبون بزيادة الاجور ومن ثم ستزداد الاجور والاسعار وارتفاع الاجور سيؤدي الى ارتفاع التكاليف وانتقال منحنى العرض من AS الى AS_1 ^(٢). إذ سيعود الانتاج الى المستوى الاصلي قبل حدوث الصدمة Y ولكن مستوى الاسعار سيرتفع من P_1 الى P_2 ليساوي المعدل المتوقع من قبل الافراد. اما إذا كانت هذه السياسة غير متوقعة فإنها ستؤدي الى زيادة الناتج الى Y_1 ومن ثم ستزداد العمالة مع ارتفاع الاسعار الى P_1

شكل (5) صدمات الطلب الكلي والعرض الكلي الداخلية



Source: Brian Snowdon, Modern Macroeconomics, Its Origins, Development and Current State, Edward Elgar Publishing Limited, 2005, p:243

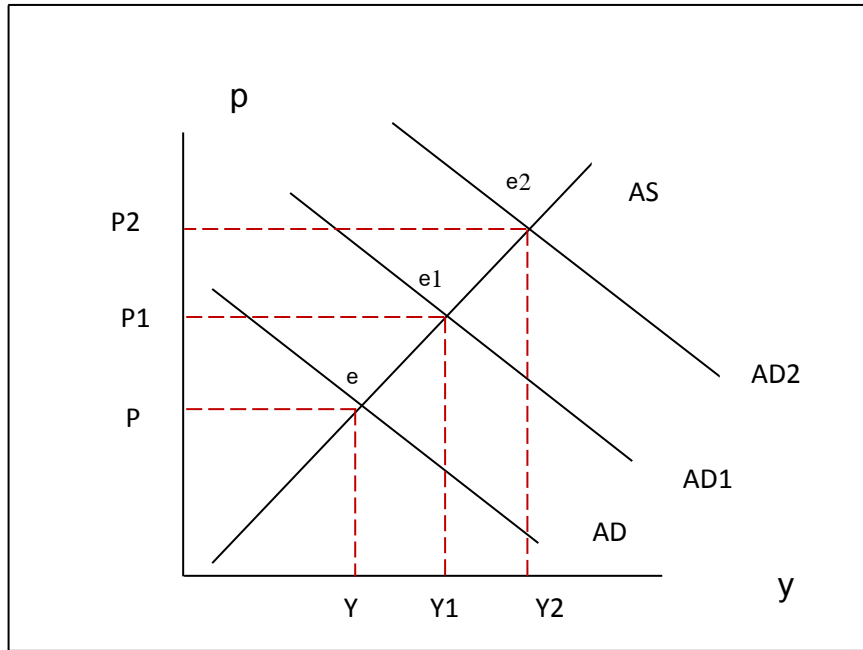
(١) التحديث الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، المصدر السابق، ص ٦

(٢) أ.د. مهدي سهر، و د. خضير عباس، تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية، المصدر السابق، ص ٧٩-٨٠.

٢- صدمات السياسة النقدية والمالية الموجبة

يطلق مصطلح الصدمات النقدية الايجابية عند حدوث زيادة او ارتفاع في احد المتغيرات النقدية (عرض النقد او الطلب عليه) رغم ان اثارها تكون مختلفة على متغيرات نقدية اخرى، اما الصدمة المالية الايجابية تؤدي الى زيادة المتغير^(١)، كما في الشكل (6) ان نقطة التوازن الاصلية E1 عند تقاطع AD مع AS تؤدي الى زيادة المتغير^(١)، كما في الشكل (6) ان نقطة التوازن الاصلية E1 عند تقاطع AD مع AS فعند حدوث صدمة نقدية ايجابية فان منحني الطلب الكلي ينتقل الى AD1 يرتفع كل من الناتج الى Y1 والاسعار الى P1 وعند قيام الحكومة بزيادة الانفاق الحكومي مثلاً في نفس الوقت فإن ذلك سيؤدي الى انتقال منحني الطلب الكلي من AD1 الى AD2 ليصبح مستوى الناتج Y2 ومستوى الاسعار P2، وقد تحدث مثل هذه الصدمات عندما يكون الاقتصاد يعاني من مشكلة ركود ومن ثم يتدخل كل من البنك المركزي والسياسة المالية لمعالجة هذه المشكلة.

شكل (6) صدمات السياسة النقدية والمالية الموجبة



المصدر: محمد احمد الافندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، الامين للنشر والتوزيع، ط٥، ٢٠١٥، ص٢٧٦

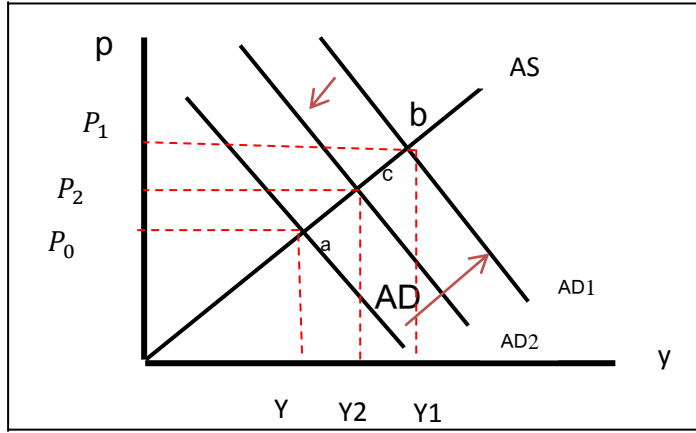
٣- صدمة نقدية ايجابية وصدمة مالية سلبية

اما الصدمات الايجابية للطلب على النقود فتؤدي الى انتقال منحني الطلب الكلي من AD الى AD1 وانتقال التوازن من النقطة A الى النقطة B كما في الشكل (7) ومنه ارتفاع مستوى الاسعار من P0 الى

(١) سامي السيد، مبادئ الاقتصاد، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٨، ص٦٣.

P1، اما الصدمة المالية السلبية (رفع مستوى الضرائب) فتؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي الى AD2 ومن ثم انخفاض الناتج الى Y2 ومستوى الاسعار الى P2^(١).

شكل (7) صدمة نقدية ايجابية وصدمة مالية سلبية



المصدر: مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ١٩٩٩، ص ٢٨٥

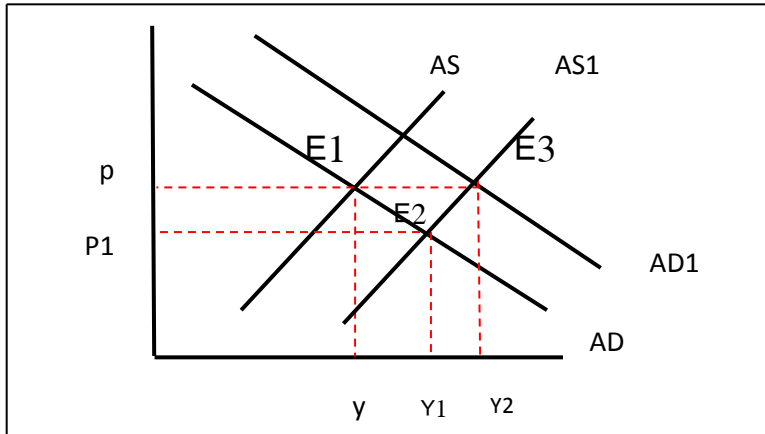
٤- صدمة خارجية ايجابية وداخلية ايجابية

الصدمة الخارجية ايجابية تمثل ارتفاع توافر المواد الاولية التي تؤدي الى خفض تكاليف الانتاج وانتقال منحنى العرض الكلي الى الاسفل او توافر المياه للزراعة او انخفاض اسعار النفط يؤدي الى تخفيض في تكاليف الانتاج^(٢). فعندها تنتقل في منحنى العرض الكلي من AS الى AS1 كما في الشكل (٨) وهذا يؤدي الى زيادة الناتج الى Y1 وانخفاض الاسعار الى P1، اما إذا حدثت صدمة داخلية ولتكن مالية (زيادة الانفاق الحكومي او خفض الضرائب) مثلاً فإن ذلك يؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي الى AD1 ليتقاطع مع منحنى العرض الكلي AS1 في نقطة E2 وينتج عنها ارتفاع الناتج الى Y2 وارتفاع الاسعار مرة اخرى الى P المستوي الاصلي قبل حدوث التغيير

(١) لميس محمد مطرود، وسمير عبد الصاحب يارة، انعكاس الصدمات المالية في اداء اسواق الاوراق المالية دراسة تطبيقية في سوق العراق لاوراق المالية، مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية، م٤، العدد٧، ٢٠٢٢، ص١٧.

(٢) طيبة عباس عبد، الانضباط المالي واثره في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، مصدر سابق، ص٢٣٠.

شكل (8) صدمة خارجية ايجابية وداخلية ايجابية

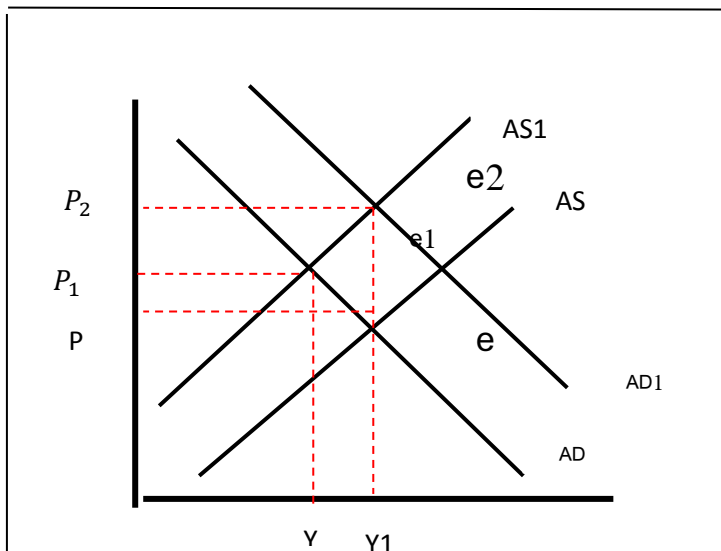


Source: Thomas J. Webster, Managerial Economics Theory and Practice, Lubin School of Business, Academic Press, New York, 2003, p:125.

٥- صدمة خارجية سلبية وداخلية ايجابية

ومنه نلاحظ ان حدوث صدمة خارجية سلبية بسبب ارتفاع اسعار النفط للدول المستوردة مثلاً فإنها تؤدي الى انتقال منحنى العرض الكلي من AS الى AS1 كما في الشكل (9)، ينتقل التوازن الى نقطة E1 وهذا يؤدي الى انخفاض الناتج الى Y1 وارتفاع الاسعار الى P1 اي انخفاض كل من التضخم والبطالة، وفي ظل اجراءات الحكومة لمعالجة ذلك باستخدام السياسة المالية مثلاً عن طريق زيادة الانفاق الحكومي وهذا سيؤدي الى انتقال الطلب الكلي الى AD1، لينتقل التوازن الى E2 وهذا يؤدي الى عودة مستوى الناتج الى Y مع ارتفاع مستوى الاسعار الى P2 اي تفاقم مشكلة التضخم.

شكل(9) صدمة خارجية سلبية وصدمة داخلية ايجابية

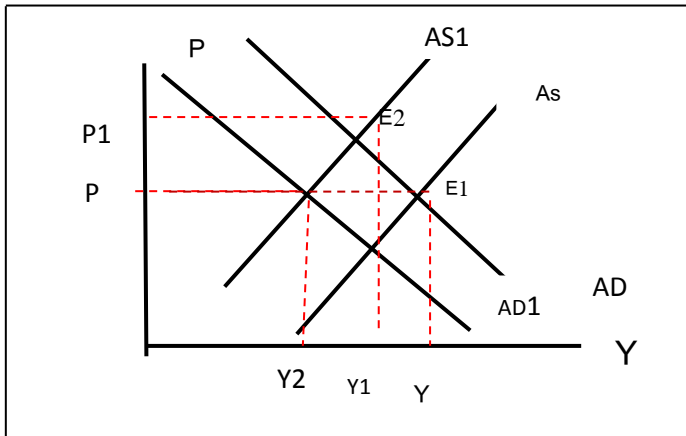


المصدر: نبيل مهدي الجنابي، التوقعات العقلانية المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط ١، عمان، الاردن، ٢٠١٧، ص ١٧٩.

٦- صدمة خارجية سلبية وداخلية سلبية

عند حدوث صدمة خارجية سلبية تتمثل بارتفاع اسعار النفط بالنسبة للدول المستوردة مثلاً فإن ذلك يؤدي الى انتقال منحنى العرض الكلي الى اليسار كما في الشكل (10) ومنه نلاحظ ان انتقال منحنى العرض الكلي الى اليسار الى $AS1$ ليصبح التوازن في نقطة $E1$ اي ارتفاع مستوى الاسعار الى $P1$ مع انخفاض الناتج الى $Y1$ ، فإذا سعت الحكومة لمعالجة هذه المشكلة لاسيما ارتفاع الاسعار يمكن لها اتباع سياسة انكماشية عن طريق تخفيض الانفاق الحكومي فإن ذلك يؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي الى اسفل الى $AD1$ وانتقال التوازن الى نقطة $E2$ وسيؤدي ذلك الى تراجع مستوى الاسعار الى (p) ولكن انخفاض مرة اخرى في مستوى الناتج الى $y2$ وهذا فاقم مشكلة البطالة.

شكل (10) صدمة خارجية سلبية وداخلية سلبية



المصدر: عبد الرحمن محمد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، ط ١، مكتبة حرير، الرياض، ٢٠١٨م، ص ١٨٣.

المبحث الثاني

الاطار المفاهيمي للاحتياطيات الاجنبية

اولاً: مفاهيم الاحتياطيات الاجنبية

تسعى الدول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عبر مختلف الوسائل، معتبرة إياها أحد المحددات الأساسية للتقدم، وذلك بالاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية، وهو ما يتجلى في فوائض ميزان المدفوعات، إذ تحتفظ السلطات النقدية بهذا الفائض على شكل احتياطيات النقد الأجنبي، لتقديم الدعم في أوقات الأزمات، أو كوسيلة للاستثمار.

استندت الانظمة النقدية الحديثة الى قوانين المناقصات القانونية التي اعترفت بالعملات المعدنية المصنوعة من الذهب والفضة كأدوات لتسوية الديون الى الحد الذي سمح فيه لمصرف الاصدار بإصدار ملاحظات دون وضع مناقصة قانونية كانت هذه الملاحظات مطالبات على النوع من اجل ضمان جودتها من خلال قابليتها لتحويل اي بمعنى انه يمكن استرداد الاوراق النقدية في نافذة البنك المركزي ومن ثم فهي جيدة مثل الذهب او السبائك الفضية⁽¹⁾.

قبل عصر العولمة المالية كانت البلدان تحتفظ بالاحتياطيات بشكل رئيس لادارة الطلب والعرض من العملات الاجنبية الناشئة عن معاملات الحساب الجاري، وان القاعدة التقليدية التي تنص على ان البنوك المركزية هي التي تحتفظ بكمية من احتياطيات النقد الاجنبي التي تعادل ثلاث اشهر من الواردات ولذلك فإن جزءاً على الاقل من الزيادة في الاحتياطيات سيكون راجع الى زيادة الانفتاح التجاري في البلدان النامية⁽²⁾.

بعد الحرب العالمية الثانية حدث نقص حاد في الدولار، إذ ينظر الى الاحتياطيات الاجنبية كوسيلة للوفاء بالالتزامات و المدفوعات الخارجية ويضع بعض المعايير فيما يتعلق بنسبة الاحتياطيات الى الواردات للحكم على ما إذا كانت الدولة لديها الحد الأدنى من القدرة على الوفاء بالالتزام في اقرب وقت ودراسة الدافع للاحتياطي اي انه المقصود وليس لغرض المعاملات الذي يدفع بشكل رئيس الطلب على تراكم الاحتياطيات الاجنبية، وينصب تركيز عمله على انشاء اطار لتحليلات التكلفة والعائد، وان الاحتياطيات المثالية التي يمكنها موازنة الاحتياطيات وتكاليف التكيف الاقتصادي الكلي الكبيرة في غياب

(1)Barry Eichengreen and Marc Flandreau, A Century and A Half of Central Banks, International Reserves and international Currencies, university of california, Berkeley and Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva, 2014, p:3.

(2)Dani Rodrik, The Social Cost of Foreign Exchange Reserves, Harvard University, International Economic Journal, 2006, p:255.

الاحتياطيات مع تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطيات بافتراض وجود دافع المعاملات ومرونة الاسعار⁽¹⁾.

اولاً/ نبذة عن الاحتياطيات الاجنبية

يشمل إجمالي صافي الأصول الأجنبية مطروحاً منه الالتزامات قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية، والتي تمثل ميزان المعاملات بين المقيمين المحليين وغير المقيمين. ويشكل صافي الأصول الأجنبية أقوى عنصر في الاحتياطيات والسيولة. وعادة ما تحكمها السلطة النقدية الوطنية ممثلة في البنك المركزي. ويمكن تعريف الاحتياطيات بأنها اصول خارجية متاحة للسلطات النقدية التي تسيطر عليها من اجل التمويل المباشر لاختلال في ميزان المدفوعات الخارجية ولتنظيم حجم الاختلالات بشكل غير مباشر عن طريق التدخل في اسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، كانت السلطات تستخدم الاصول الاحتياطية لتمويل الاختلالات الحاصلة للمدفوعات ولدعم سعر الصرف ويجب ان تكون هذه الاصول الاحتياطية اصول بالعملة الاجنبية⁽²⁾.

ان البنوك المركزية تحتفظ بأصول اجنبية لضمان سهولة استهلاك الاقتصاد في فترات الصدمات غير المتوقعة والعبارة لحساب الجاري، ان المستوى الامثل للاحتياطيات الاجنبية هو النوع الذي يترك السلطة النقدية غير مبالية بين تكلفة تعديل الاقتصاد الكلي في اعقاب الازمة وتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطيات الاجنبية، ان الصدمات التي حدثت في حساب رأس المال هي التي تلعب دوراً مهم⁽³⁾.

مخزون الاحتياطيات الاجنبية: تتكون الاحتياطيات الاجنبية الرسمية من الذهب وحقوق السحب الخاص والعملات القابلة للتحويل، ان المخزون الاحتياطي العالمي القائم هو موقف ميزان المدفوعات المتراكم (عبر البلدان) لكل بلد فإننا نتوقع ان يعكس صورة نمط الاحتياطي الاجنبي سمات مؤسسية مهددة بالنظام النقدي الاولي ولاسيما قواعد بريتون وودز للتبادل وانهيارها اللاحق التي كانت مرتبطة بقاعدة الذهب، ان الاثار المترتبة على هذا النظام وعمله الخاص في ضوء الدولار الامريكي بوصفه العملة الرئيسية لسلوك الاحتياطيات الاجنبية موثقة جيداً⁽⁴⁾.

(1) Zhichao Zhang, Frankie Chau, Li Xie, Accumulation of Large Foreign Reserves in China: A behavioural perspective, Durham University, 2015, p:6.

(2) Debt- and Reserve- Related Indicators of External Vulnerability, International Monetary fund, Prepared by the Policy Development and Review Department in consultation, with other Departments, 2000, p:11.

(3) Carolina Osorio, The Motivation and Methodology for Breaking Foreign Reserves into Tranches, For instance, the United States' government short term notes, DIC 2007, P:339.

(4) Jocelyn Horne and Daehoon Nahm, International Reserves and Liquidity: A Reassessment, jhorne@efs.mq.edu.au, p:4.

مفهوم الأصول الاحتياطية: تتكون الأصول الاحتياطية الرسمية عموماً من أصول سائلة أو قابلة للتداول مقومة بعملة أجنبية، وتسيطر عليها الجهة المنوط بها إدارة الاحتياطيات، ومتاحة بشكل دائم للتخلص منها. علاوة على ذلك، يجب أن تخضع هذه الأصول لحقوق غير المقيمين لدى السلطات النقدية. وهي مقومة بالعملة الأجنبية، وهي قابلة للتحويل بحرية ويمكن استخدامها لتسوية المعاملات الدولية. وتشمل الأصول الاحتياطية صافي المعاملات في الأصول المخصصة لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات، وفي بعض الحالات، احتياجات أخرى. تشمل الأصول الاحتياطية الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة والمراكز الاحتياطية لصندوق النقد الدولي وأصول النقد الأجنبي والأصول الأخرى^(١). وهي أصول خارجية تتحكم فيها السلطات النقدية وتكون تحت سيطرتها من أجل تلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات والتدخل في اسواق الصرف لتأثير على سعر صرف العملة وتستخدم لأغراض أخرى ذات صلة مثل الحفاظ على الثقة في العملة والاقتصاد والعمل كأساس للاقتراض الأجنبي^(٢).

تتكون الأصول الاحتياطية من الأدوات المالية المتاحة للسلطات المركزية لتمويل أو استيعاب الاختلال الحاصل في التوازن للمدفوعات أو التنظيم وتخفيض حجم الاختلالات عن طريق تدخل السلطات في السوق للتأثير على سعر صرف العملة الوطنية، وتختلف الأصول الاحتياطية اختلافاً واضحاً عن أنواع الاستثمارات الأخرى. والوظيفة الأساسية للأصول الاحتياطية هي توفير امتصاص السيولة اللازمة. وتسوية اختلال التوازن في ميزان المدفوعات بين البلد وبقية العالم بوسائل مختلفة والأصول الاحتياطية تلعب دور مهم في عملية تعديل الاختلالات التي تحصل في الاقتصاد^(٣).

١ - مفهوم الاحتياطيات الأجنبية

هناك العديد من التعاريف والاختلافات فيها ومن أهم هذه التعاريف التي تخص احتياطيات العملة الأجنبية:

تعد احتياطيات النقد الأجنبي بمثابة أصول خارجية يمكن السيطرة عليها من قبل السلطات النقدية لتلبية الاحتياجات التمويلية لميزان المدفوعات، أو للتدخل في سوق الصرف الأجنبي للتأثير في أسعار صرف العملات، أو لأغراض أخرى. ويجب أن تكون الأصول الاحتياطية أصولاً بالعملة الأجنبية وأن تكون أصولاً موجودة بالفعل، باستثناء الأصول المحتملة.

(١) د. احمد شفيق الشاذلي، طرق تكوين وإدارة الاحتياطيات الأجنبية تجارب بعض الدول العربية والأجنبية، دراسات اقتصادية،

صندوق النقد العربي، ابو ظبي، الامارات، ٢٠١٤، ص ٥-٦

(٢) Adelheid Burgi- Schmelz, INTERNATIONAL RESERVES AND FOREIGN CURRENCY LIQUIDITY, GUIDELINES FOR A DATA TEMPLATE, INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2011, p:17.

(٣) BALANCE OF PAYMENTS TEXTBOOK, INTERNATIONAL MONETARY FUND, Balance of payments textbook. — Washington, DC, USA: International Monetary Fund, 1996, p:129.

وتعرف بأنها الأصول التي ترغب الحكومات في الاحتفاظ بها لأن الحكومات الأخرى تقبلها في تسويات الديون والمعاملات الدولية، وبناء على مدى قبول هذه الأصول في المعاملات الدولية، تسعى الحكومات دائما إلى إنشاء هذه الأصول والاحتفاظ بها دوليا في المعاملات. الاحتفاظ بها حتى تتمكن من استخدامها كاحتياطي في حالة حدوث عجز طارئ أو مؤقت في ميزان المدفوعات حتى لا يضطر إلى إجراء تغييرات جوهرية غير مرغوب فيها في سياساته وأهدافه الاقتصادية والاجتماعية^(١).

ويرتكز الإطار الأساسي لاحتياطيات النقد الأجنبي على مفهومين مترابطين، هما احتياطيات النقد الأجنبي والسيولة الأجنبية. المفهوم الأساسي لاحتياطيات النقد الأجنبي (الأصول الأجنبية) على أنها أصول خارجية يمكن الحصول عليها في أي وقت وتتحكم فيها السلطات النقدية لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات، والتدخل في سوق الصرف الأجنبي للتأثير على سعر الصرف، وتستخدم لصرف العملات، فضلاً عن الأغراض الأخرى ذات الصلة (مثل الحفاظ على الثقة في العملة والاقتصاد، وتكون بمثابة أساس للعملة والاقتصاد) ويرتكز مفهوم احتياطيات النقد الأجنبي في إطار الميزانية العمومية، مع "الأصول الاحتياطية" كمفهوم عام ولا يشمل الالتزامات الخارجية للسلطة النقدية^(٢).

ثانياً: أهمية الاحتياطيات الأجنبية

١- دور الاحتياطيات في منع وقوع الازمات

إن فوائد الاحتياطيات من ناحية تخفيف الازمة (خفض تكاليف الرفاهية الاجتماعية الناجمة عن الازمة) قد تكون الفائدة الاضافية للاحتياطيات هي وضع الثقة في الاقتصاد وتقليل احتمالية التوقف المفاجئ، وتكون فوائد الاحتياطيات من حيث منع الازمات^(٣).

٢- **المحافظة على سعر الصرف:** يكون احدي طرق المحافظة على سعر صرف ثابت في المشاركة في تدخلات العملة وهذه هي الحالات التي تتلاعب فيها الحكومات سعر الصرف من خلال استخدام الاحتياطيات الرسمية على سبيل المثال من خلال بيع احتياطياتها من الجنيهات، يمكن لحكومة الولايات المتحدة زيادة المعروض منه الجنيهات ومن ثم الاحتفاظ على سعر الصرف^(٤).

(١) سهيلة مواكني و محمد زيدان، محددات الطلب على احتياطي الصرف الاجنبي في الجزائر دراسة قياسية من ١٩٩٤-٢٠١٦، جامعة شلف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد ١٦، العدد ٢٢، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ١٣١.

(٢) مصطفى محمد ابراهيم، فاعلية الاحتياطيات الاجنبية في استخدام ادوات السياسة النقدية الغير التقليدية للمدة من (٢٠١٤-٢٠٢٠)، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، ص ٥.

(٣) Olivier Jeanne, Romain Rancière, The Optimal Level of International Reserves For Emerging Market Countries, Johns Hopkins University, 2010, p:8.

(٤) Brue, McConnell, and Flynn, Economics Principles, Problems, and Policies, Campbell R. McConnell, EIGHTEENTH EDITION, 2009, p:775.

الاحتياطيات النقدية مهمة أيضاً للحفاظ على استقرار سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية ودعمها في حالة أسعار الصرف الثابتة، وللحفاظ على استقرار سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية^(١).

٣- خفض العجز والحفاظ على الاحتياطي الاجنبي

ينبغي على البلدان التي تريد منع عدم الاستقرار الاقتصادي والمضاربة في العملات أن تقلل من عجزها المالي وعجز الحساب الجاري وان تحافظ على مستويات كافية من الاحتياطيات الاجنبية، وأن القدرة على وضع الاقتصاد في مستوى ايجابي وتطوير والنمو مثل الذي حدث في تايلند عندما قامت الحكومة بأصلاح مالي ناجح وحولت العجز المالي الى فائض وتمكنت من الحفاظ على مستوى عال من الاحتياطيات الاجنبية قبل المالية^(٢).

٤- ضرورة الاحتفاظ بالاحتياطيات الاجنبية:

التمويل المباشر لاختلال ميزان المدفوعات الدولية، والتدخل في الاسواق المالية لتوفير السيولة في اوقات الازمات، و التأثير على سعر الصرف. ويكون استخدام الاحتياطيات التي يتم الاحتفاظ بها على شكل اوراق مالية قصيرة الاجل وعالية السيولة لدفع ثمن المشتريات الحكومية العادية من الخارج او السداد الديون المقومة بالعملة الاجنبية ويكون الطلب على الاحتياطيات الدولية كمقايضة بين فوائد زيادة حرية السياسة وتكاليف الاحتفاظ بالاحتياطيات اي يعني الفرق بين العائد من الاستثمار محلي والاجنبي^(٣).

تعد احتياطيات النقد الأجنبي مؤشرا هاما لتحديد التصنيف الائتماني للدولة.

٥- **تعد الاحتياطيات كضمان:** إنَّ الدور الرئيس للاحتياطيات هو تسهيل الاستهلاك وان ارتفاع نسبة الاحتياطيات تتحقق مع انخفاض الديون وان الاحتياطيات يمكن استخدامها كضمان، ان معظم الحكومات تحرص بشكل عام على ابقاء اصولها الاحتياطية بمنأى عن المساس بها فلا آلية يمكن للدائن عن طريقها الاستيلاء عليها وإذا تم نقل الضمانات خارج الدولة في بلد ما إذ يمكن للدائن الاستيلاء عليها^(٤).

٦- ضرورة المحافظة على الاحتياطيات من اجل منع او التخفيف من ارتفاع قيمة العملة وبهذه يتمثل في زيادة نمو الصادرات وينفي ربط احتفاظ بالاحتياطيات الناجم عن المخاوف التجارية بزيادة الصادرات

(١) قصي عبد الوهاب حسين علوان، وآخرون، اثر الاستثمار في الاحتياطيات الاجنبية على ميزانية البنك المركزي العراقي، الجامعة العراقية، كلية الادارة والاقتصاد، بدون سنة، ص ٥١٢.

(٢) Songporn Hansanti, Sardar M.N. Islam, International Finance in Emerging Markets , Physica-Verlag, A Springer Company, 2008, p:75.

(٣) Christopher j, FEDERAL RESERVE BANK of ST. LOUIS, Cleveland, 1993, p:18.

(٤) Laura Alfaro, Fabio Kanczuk, Optimal Reserve Management and Sovereign Debt, by Laura Alfaro and Fabio Kanczuk, 2006, p16.

وزيادة معدل النمو ومع انخفاض سعر السعر الحقيقي بالنسبة الى تعادل القوة الشرائية الاساسي الحقيقي لسعر الصرف ومن اجل السيطرة على نمو الصادرات^(١).

إنّ تفسير لموضوع زيادة الاحتياطيات يكون للدور الذي تؤديه السيولة الدولية كأداة للتأمين الذاتي ضد الصدمات الخارجية ووفقاً للتفسير الذي قدمه دولي وفولكيرتس لاندو وجاربر (2003-2004) لتراكم الاحتياطيات الكبيرة من قبل اقتصادات شرق اسيا وحسب تفسير هؤلاء المؤلفين فإن هذا التراكم للاحتياطيات وخاصة الصين يتوافق جزئياً مع استراتيجية التنمية الموجهة نحو التصدير التي تحاول من خلال الحكومات المحافظة على سعر الصرف اقل من قيمة الحقيقية من خلال زيادة الاحتياطيات^(٢).

٧- دعم الثقة في سياسات الإدارة النقدية فيما يتعلق بأسعار الصرف وتعزيز قدرة السلطات النقدية على التدخل في إدارة العملة المحلية، بما يحقق الاستقرار في قيمة العملة المحلية. تسمح الأصول الاحتياطية الدولية الرسمية للبنك المركزي بشراء عملته الخاصة كجزء من مسؤولياته.

٨- تمثل الاحتياطيات القوة الشرائية الدولية للدولة التي تمتلكها وتوفر الدعم للقيمة الخارجية للعملة الوطنية في حالة حدوث انخفاض مفاجئ في أسعار التصدير أو الأرصدة التحويلية التي ينتج عنها عجز في ميزان المدفوعات الخارجي مثل وقف التحويلات الخارجية^(٣).

وخلاصة القول، يمكننا أن نرى بوضوح أن وجود احتياطيات من النقد الأجنبي مهم جداً لأنه يعد من العوامل الأساسية التي تحدد ثقة الدائنين في الدولة، سواء كانوا مواطنين أو دائني البنك المركزي أو المواطنين. العملة المحلية التي يحملونها.

ثالثاً: اهداف ادارة الاحتياطيات^(٤):

- ١- توفر احتياطيات كافية من النقد الاجنبي لتلبية مجموعة محددة من الاهداف.
- ٢- يتم التحكم في مخاطر السيولة والسوق والائتمان بطريقة حكيمة.
- ٣- مراعاة قيود السيولة والمخاطر الاخرى ويتم تحقيق ارباح معقولة على المدى المتوسط الى المدى الطويل من الاموال المستثمرة
- ٤- الحد من مخاطر الأزمات الخارجية وتوفير السيولة الكافية بالعملة الأجنبية لاستيعاب الصدمات أو تخفيفها.

(^١)Joshua Aizenman and Jaewoo Lee, International Reserves: Precautionary versus Mercantilist Views, Theory and Evidence, Economics Department and the NBER University of California, First version, 2005, p:5.

(^٢)Pablo García, LARGE HOARDINGS OF INTERNATIONAL RESERVES: ARE THEY WORTH IT?, Central Bank of Chile, 2005, p:173.

(^٣) قصي عبد الوهاب حسين علوان، وآخرون، اثر الاستثمار في الاحتياطيات الاجنبية على ميزانية البنك المركزي العراقي، مصدر سابق، ص ٥١٢.

(^٤)Liy oy Louie and Jorge Salazar, Guidelines for Foreign Exchange Reserve Management, Prepared by the Staff of the International Monetary Fund, Washington, DC, 2004, P:4.

- ٥- تعزيز ثقة السوق في قدرة البلاد على سداد الديون الخارجية وتعزيز الاستقرار المالي
- ٦- زيادة الثقة بالعملية المحلية من خلال استخدام احتياطات النقد الأجنبي كغطاء لإصدار الأوراق النقدية محلياً.

رابعاً: انواع الاحتياطات الاجنبية

هناك انواع متعددة من الاحتياطات الاجنبية سنوضح منها ما يأتي:

- ١- عملات اجنبية: انَّ الصرف الاجنبي ليس سلعة متجانسة، والتعبير يصف عدة اشكال مختلفة من الحقوق المالية قصيرة الاجل على الاجانب مسمية بعملة اجنبية. وهناك وسائل عدة لاجراء المدفوعات الدولية تطورت من الوسائل القديمة التي كانت تحتاج الى شبكات الاتصال الحديثة لتنفيذ الحوالات بأشكالها المختلفة^(١).
- ٢- سبائك الذهب: يعد الذهب هو الثروة المضمونة في نظر كثير من المستثمرين في ظروف التذبذب العالمي في اسواق الصرف، وقد ادى ارتفاع اسعار الذهب عالمياً الى زيادة قيمة احتياطي الذهب في البنوك المركزية^(٢).
- ٣- سلة العملات: سلة العملات هي محفظة مكونة من مجموعة عملات مختلفة بنسبة معينة يتم استخدامها كمعيار لقياس أداء عملة محددة مقابل مجموعة من العملات الأخرى. يعتمد تكوين سلة العملات على أهداف المتداول، تتألف هذه السلة من ست عملات: اليورو والجنه الإسترليني والدولار الكندي والكرونة السويدية والفرنك السويسري والين الياباني. وتعد مؤشراً لقوة الدولار الأمريكي مقابل هذه العملات^(٣).
- ٤- حقوق السحب الخاصة: تعد من الاصول الاحتياطية الدولية التي نعني بها اصول احتياطية دولية اوجدها صندوق النقد الدولي كأصل احتياطي مكمل لانواع الاصول الاحتياطية في بلدان الاعضاء في صندوق النقد الدولي^(٤) ولا تكون على شكل عملة وانما يتم تحديد قيمتها على اساس سلة من العملات، وهي تعد شكل جديد من السيولة النقدية الدولية والتي لا يمكن للأفراد والمؤسسات الخاصة الاحتفاظ بها^(٥)، وتم انشاءها في سنة ١٩٦٩ بموجب التعديل على الاتفاقية المنشأة للصندوق، تعد نوعاً جديداً من الاحتياطات الاجنبية التي يمكن للبلدان استخدامها في تسديد المدفوعات الخارجية ويكون استخدامها

(١) التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة في السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول/ ديسمبر ٢٠١٤، منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية الثامنة والستون، ص ٢٨.

(٢) احمد بن عبد العزيز الشثري، الاحكام الفقهية للمضاربة بالذهب في المصارف الاسلامية، (دراسة فقهية تطبيقية)، جامعة الامير سطاتم بن عبد العزيز، مجلد ٥، العدد ٣١، الاسكندرية، ص ١٦٥.

(٣) موقع ADSS <https://www.adss.com/ar/trading-glossary/currency-basket-definition>

(٤) بثينة حسيب سلمان، ادارة احتياطي الاجنبي واثره في تلافي الازمات الاقتصادية جراء انخفاض اسعار النفط عالمياً للمدة ٢٠٠٨-٢٠٢٠، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ١٧، ٢٠٢٣، ص ١٣٠.

(٥) ياسر الحويش، حقوق السحب الخاصة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٠، العدد ٢، جامعة دمشق، ٢٠١٤، ص ١٤.

ضمن نطاق بلدان الاعضاء في صندوق النقد الدولي ولا يمكن استخدامها على مستوى الدول غير الاعضاء في الصندوق^(١).

خامساً: طرق الحصول على الاحتياطيات الاجنبية

الاحتياطيات اصول خارجية متاحة للسلطة النقدية وتأتي في العراق من خلال الصادرات التي قسم منها ينفق على النفقات الحكومية خلال وزارة المالية والقسم الاخر يبقى لدى البنك المركزي. هناك طريقتين متعارف عليهما لتكوين الاحتياطيات لكل منها أثره المختلف على السوق المالية المحلية وسوق الصرف ، وتتمثل هذه الطرق فيما يلي^(٢):

١- شراء عملات اجنبية مقابل عملات محلية من خلال اسواق المبادلات (Fx Swap Markets): يؤثر هذا الاجراء وقتياً في سوق الصرف على الرغم من انه ينطوي على عملية بيع للعملة المحلية مقابل حيازة عملة اجنبية الا ان هناك في المقابل تعامل سوف يتم في المستقبل ويتمثل في استرداد جزء من العملة الاجنبية بدفع مقابل الصادرات بالعملة المحلية للمصدرين والحفاظ على حصيلة الصادرات لدى المراسلين الاجانب او تكوين مراكز بالعملة الاجنبية لديهم تدخل ضمن الاحتياطيات ، كما يمكن تخفيف الضغوط على سعر صرف العملة المحلية من خلال استخدام جزء من ما تمت حيازته من العملة الاجنبية لتمويل الواردات^(٣).

هو ما قد يؤثر على سعر الصرف ومعدل التضخم بالتبعية في حالة البلدان التي يسجل الميزان التجاري بها عجزاً مزمناً لاسيما إذا ماتبع هذا الاجراء زيادة عرض النقود من العملة المحلية ولم يتم اتخاذ الاجراءات المقابلة لامتناس السيولة الفائضة نتيجة التخلي عن العملة المحلية في الاسواق بهدف حيازة العملة الاجنبية ، وفي هذه الحالة يكون من الضروري ان تقوم البنوك المركزية بامتصاص السيولة الفائضة من خلال قبول ودائع من المصارف المسجلة لديها بفائدة على ان يراعى عدم التأثير سلباً على حجم الائتمان المتاح للقطاع الخاص وذلك من خلال قبول هذه الودائع باسعار فائدة متدنية^(٤).

٢- الاقتراض من الخارج سواء باصدار سندات بالعملة الاجنبية او الحصول على قروض مباشرة من اسواق المال الدولية .

(١) عرفان تقي الحسني :ا لتمويل الدولي، ط٢، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2002، ص٢٣٧
(٢) احمد شفيق الشاذلي ، طرق تكوين وادارة الاحتياطيات الاجنبية تجارب بعض الدول العربية والاجنبية ، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٤ ، ص ١١-١٢ .
(٣) مصطفى محمد ابراهيم، فاعلية الاحتياطيات الاجنبية في استخدام ادوات السياسة النقدية الغير التقليدية للمدة من (٢٠١٤-٢٠٢٠)، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، ص٧.
(٤) تيجاني بالريقي، وآخرون، اثر تغيرات اسعار صرف العملات الاجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي ٢١ والنظام المحاسبي المالي، جامعة فرحات عباس، سطيف ١، الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد ٣، العدد ١، ٢٠١٧، ص١٥٩.

سادساً: مؤشرات الاحتياطيات الأجنبية

توجد العديد من المؤشرات التي تستخدم للحكم على مدى كفاية الاحتياطيات من الصرف الاجنبي، ومنها^(١):

١- نسبة تغطية الاحتياطيات الى الواردات:

أقترح ترفين عام ١٩٤٧ مؤشر نسبة الاحتياطيات إلى الواردات كمؤشر على كفاية الاحتياطيات، ويرى ترين أن نسبة الاحتياطيات المثلى يجب أن تغطي قيمة ثلاثة اشهر او (٢٥%) من اجمالي الواردات من السلع والخدمات خاصة من السلع الاساسية^(٢).

٢- نسبة الاحتياطيات الى عجز ميزان المدفوعات:

يهدف هذا المؤشر الى التحوط ومواجهة احتمالات العجز الطارئ في ميزان المدفوعات، إذ تعد الاحتياطيات بمثابة رصيد لمواجهة العجز، وطبقاً لهذا المؤشر فإن الاحتياطيات يجب ان تتغير بنفس معدلات التغير المتوقع في العجز بميزان المدفوعات، فإذا كان منحنى العجز يتجه نحو التزايد فإن الاحتياطيات يجب ان تنمو بنفس معدلات النمو في العجز^(٣).

٣- نسبة الاحتياطيات الى اجمالي الديون الخارجية:

يفترض هذا المؤشر ان نسبة الاحتياطيات المثلى في اي دولة يجب ان تعادل ٤٠% من اجمالي الديون الخارجية، ويستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى قدرة الدولة على سداد اعباء الديون الخارجية.

٤- نسبة الاحتياطيات للاستثمار الاجنبي غير المباشر:

يهدف هذا المؤشر الى مواجهة التدفقات الخارجة غير المتوقعة من خلال هروب رؤوس الاموال، ويفترض هذا المؤشر ان نسبة الاحتياطيات المثلى يجب ان تغطي ٣٠% من الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة^(٤).

٥- نسبة الاحتياطيات الى عرض النقود الواسع M2:

يستخدم هذا المؤشر لتلافي الانتقادات الموجهة للمؤشرات السابقة عن طريق التركيز على البعد الداخلي، إذ تستخدم نسبة الاحتياطيات الدولية الى السيولة المحلية (المفهوم الواسع للنقود M2) كمؤشر

(١) صندوق النقد الدولي ٢٠٠٩، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص ١٢.

(٢) Saba Abid , Neelam Jhavar, " An Analysis of Foreign Exchange Reserves in India since 2001-2016," IOSR Journal of Economics and Finance, Volume 8, Issue 2, 2017, p.71.

(٣) خالد هاشم عبد الحميد، ادارة احتياطيات الصرف الاجنبي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٠١٩، ص ٦٠٤.

(٤) سيف عبد الجبار محمد وآخرون، الاستثمارات الاجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم العلاقات الدولية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد خاص ، ٢٠١٣، ص ٤٢٠.

لحماية الاقتصاد من الازمات المالية التي قد يتعرض لها، وطبقاً لهذا المؤشر يجب ان تغطي الاحتياطيات ٤٠% من عرض النقود الواسع^(١).

سابعاً: اسباب ودوافع الاحتفاظ بالاحتياطيات الاجنبية

تختلف الاسباب وراء الاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية من دولة الى اخرى، فبالإضافة الى تأثير الاحتياطيات في الحكم على مدى حساسية الدولة للتقلبات والازمات الاقتصادية الخارجية فإن هذه العلاقة تبادلية، بمعنى ان وضع الدولة الخارجي والظروف الاقتصادية تؤثر ايضاً في حجم وطبيعة الاحتياطيات من العملة الاجنبية من اجل:

١- مواجهة عدم استقرار وديمومة مصادر الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل، وفي هذه الحالة يتم تحديد مستوى وحجم الاحتياطيات وفق هذه الالتزامات^(٢).

٢- لاستخدامها كغطاء للعملة المحلية المصدرة، وقد كان هذا التوجه سارياً اثناء العمل بقاعدة الذهب، واستمر العمل بهذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى انهيار نظام بريتون وودز والذي كان يقضي بتحديد قوة العملة المحلية بقدر ما تملكه الدولة من ذهب يغطي تلك الاصدارات، ومع ان دور الذهب كغطاء للعملة المحلية المصدرة لم يتلاش نهائياً، إلا انَّ الجزء الذهبي من الاحتياطيات التي تستخدم او تكون لهذا الغرض اصبح ذا اهمية ضئيلة جداً. إذ لم يعد وجود رصيد ذهني لدى الدولة مصدراً من مصادر زيادة الثقة في العملة المحلية لها، واتساع نطاق قبولها على المستوى العالمي، ومثال ذلك تعد نيجيريا من اكبر منتجي الذهب في العالم، ومع ذلك فإن عملتها المحلية لا تلقى قبولاً كعملة دولية^(٣).

٣- تكوين مخزون وقائي لحماية الاقتصاد ضد الطوارئ المستقبلية، وبهذا الشكل تكون الاحتياطيات الدولية بمثابة صمام امان يحتفظ به او يتم اللجوء اليه عند الضرورة لكي تحمي الدولة نفسها من آثار الصدمات الخارجية التي تتعرض لها.

٤- إنَّ امتلاك السلطة النقدية لاحتياطي الصرف الاجنبي يمكنها ان تسعى الى تعويض تكلفة الفرصة البديلة للاحتياطيات ويتم ذلك عن طريق ادارة هذه الاحتياطيات والمحافظة عليها من التآكل وتوظيف جزء منها.

٥- ادارة السياسات النقدية من قبل البنك المركزي، إذ يتيح امتلاك البنك المركزي لاحتياطي الصرف الاجنبي ادارة السياسات النقدية، إذ يحتاج في كثير من الاحيان الى حجم كبير من العملات الاجنبية بيعاً

(^١)Russell Green & Tom Torgerson, " Are High Foreign Exchange Reserves in Emerging Markets A Blessing or A Burden?", Department of The Treasury : Office of International Affairs, Occasional paper, 2007, No. 6, p.p. 2-3.

(^٢)Archer,David,(2016),Rationale for Holding Foreign Currency Reserves, Reserve Bank of New Zealand ,vol. 61, No.4 , p347 .

(^٣) خالد المرزوك، النظام النقدي الدولي، الاقتصاد الدولي، جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد، ص ٧٧.

- وشراء عن طريق عمليات السوق المفتوحة وإدارة غطاء النقد واستثمار موجوداته من العملات الأجنبية لدى البنوك المراسلة في الخارج وتوفير العملات الأجنبية للبنوك التجارية من أجل الوفاء بالتزاماتها باتجاه مختلف المتعاملين وعليه فالاحتياطات هي مصدر للسيولة.
- ٦- تأمين واردات الدولة من السلع والخدمات ومواجهة موجة الزيادة المتوقعة في الواردات وتزايد العجز في الميزان التجاري بعد تحرير التجارة الخارجية^(١).
- ٧- تمويل تحويلات وعوائد المستثمرين الأجانب الذين لهم مشروعات في الدولة وتنتج للسوق المحلي.
- ٨- المحافظة على توفير السيولة لتفادي الحالات التي يكون فيها الوصول إلى الاقتراض أو تقليص القروض مكلفاً جداً.
- ٩- اللجوء إليها في المستقبل القريب لدفع الديون الخارجية وابعائها.
- ١٠- التدخل في أسواق الصرف وذلك من أجل دعم سياسة سعر الصرف سواء بهدف الحصول على سعر الصرف مستقر أو المحافظة على قيمة العملة، إذ تمثل هذه الاحتياطات الدولية خط الدفاع الأول عن قيمة العملة المحلية لاسيما في ظل انتهاج أحد أشكال سياسة سعر الصرف الثابت إذ تستخدمها الحكومات في التدخل في أسواق الصرف الأجنبي من حين لآخر لضمان استقرار سعر صرف عملتها عند مستوى محدد مسبقاً وكذلك لتمويل الاختلالات المحتملة في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات مع العجز الخارجي حال حدوثها^(٢).

(١) مصطفى محمد إبراهيم، فاعلية الاحتياطات الأجنبية في استخدام أدوات السياسة النقدية الغير التقليدية للمدة من (٢٠١٤-٢٠٢٠) مصدر سابق، ص ٨.

(٢) صندوق النقد الدولي، دواعي التدخل في سوق الصرف، مجلة التمويل والتنمية، مارس، ٢٠٢٣، ص ٤٦.

المبحث الثالث

تأثير الصدمات الاقتصادية في الاحتياطات الأجنبية في ظل نموذج IS-LM-Bp

Bp

أولاً: نموذج IS-LM-Bp

إنّ أساس عمل هذا النموذج هو حالة التوازن في السوق السلعية عن طريق منحنى IS الذي يوضح التساوي بين مستوى الادخار المخطط والاستثمار المخطط، ويوضح أيضاً التوازن في السوق النقدية عن طريق LM الذي يبين التعادل بين عرض النقد والطلب عليه، أما منحنى BP فيعكس التوازن في ميزان المدفوعات وعند تقاطع هذه المنحنيات (IS-LM-BP) تكون السوق النقدية والسلعية وميزان المدفوعات في حالة توازن وينتج عن ذلك الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازنية^(١).

ويعدّ نموذج IS-LM-BP من النماذج الكنزوية التي سعت الى تحديد التوازن في الاقتصاد الكلي عن طريق تحديد المتغيرات الأساسية المسؤولة عن التوازن في كل سوق، بداية من سوق السلع والخدمات التي تتحكم فيه متغيرات مثل الادخار والاستثمار، أما السوق النقدي فتتحكم فيه الكتلة النقدية وأسعار الفائدة، أما التوازن الخارجي فتتحكم فيه أسعار الصرف ودرجة حرية انتقال رؤوس الاموال وان الهدف الأساسي من هذا النموذج هو تقييم فاعلية كل من السياسية النقدية والسياسية المالية في تحقيق التوازن الكلي^(٢).

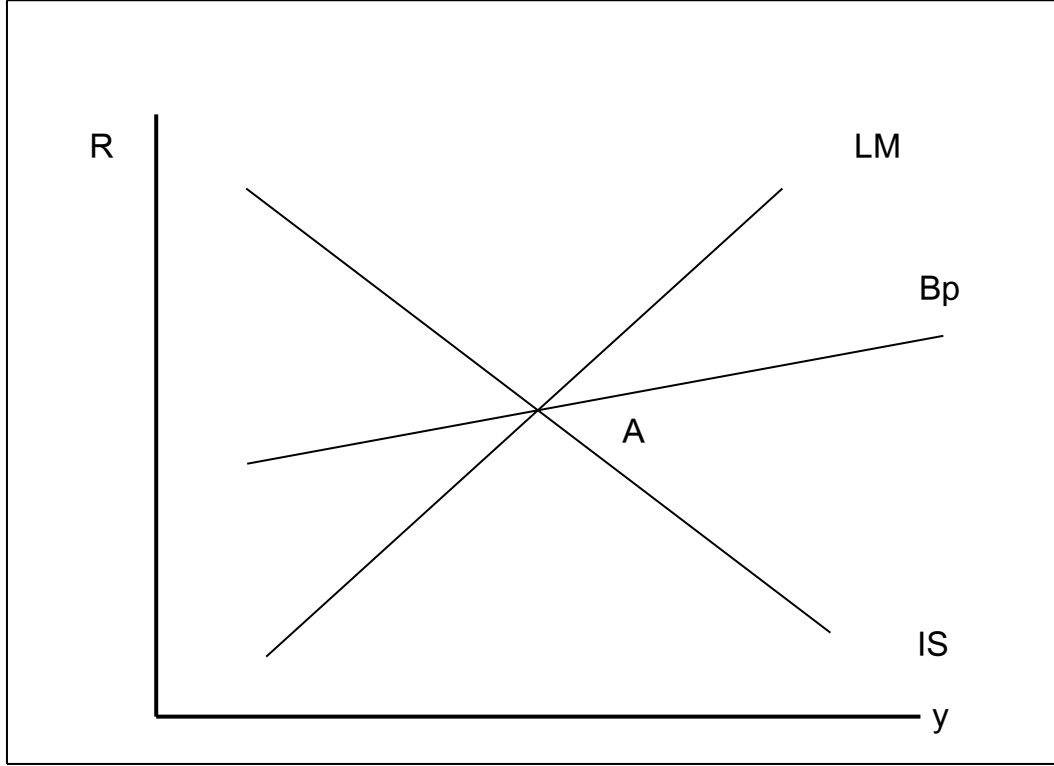
ان للبنوك المركزية دوراً مهماً في عمليات التحول الخارجي بغض النظر عن القاعدة النقدية المتبعة إذ كانت للاحتياطات الأجنبية دور بارز ومهم في استيعاب الصدمات التي تعرضت لها فضلاً عن كون هذه الاحتياطات وسيلة لانتظام أسعار الصرف فعند حصول فائض في ميزان المدفوعات يتجمع لدى البنك المركزي الفائض من العملات الأجنبية والتي تستعمل لسد النقص الحاصل في تلك العملات في حالة ظهور عجز في ميزان المدفوعات فيما بعد، لان العجز المستمر وبشكل تراكمي في ميزان المدفوعات يؤدي الى استنزاف الموارد النقدية الأجنبية الاحتياطية^(٣).

(١) صلاح مهدي عباس البيرماني، نموذج رياضي لقياس وتحليل توازن العام في الاقتصاد العراقي من خلال نموذج IS-LM-BP، بحوث ومقالات، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١١ ص ١٠٨.

(٢) وليد لعاب، دراسة تحليلية لفعالية السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج IS-LM-BP خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريش، العدد ٧، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٩٦.

(٣) فاروق بن صالح وعبد العزيز بن احمد، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز، دار خوارزم العلمية للنشر، جدة، ٢٠١٥م، ص ٣١٣.

شكل (11) توازن أنموذج Is-Lm-Bp



Source: Alan A. Rabin, Monetary Theory, The University of Tennessee at Chattanooga, Published by Edward Elgar , 2004, p:213.

من خلال تخصص أنموذج IS-LM-BP تم استخدامه لتمثيل الاقتصاد أثناء مدة بريتون وودز وكذلك يوجد العديد من النماذج لاسعار الصرف المرنة المختلفة في ظل بريتون وودز كانت اسعار الصرف ثابتة ولم يكن هنالك حركة لرأس المال، ثم يمثل الحساب رأس المال لميزان المدفوعات تغيرات في الاحتياطيّات ومن ثم تغيرات في العرض النقدي، هذا هو الوضع النهجي النقدي لميزان المدفوعات⁽¹⁾.

ثانياً: الصدمات الاقتصادية في ظل أنموذج IS-LM-BP

١- الصدمات النقدية وأنموذج IS-LM-BP

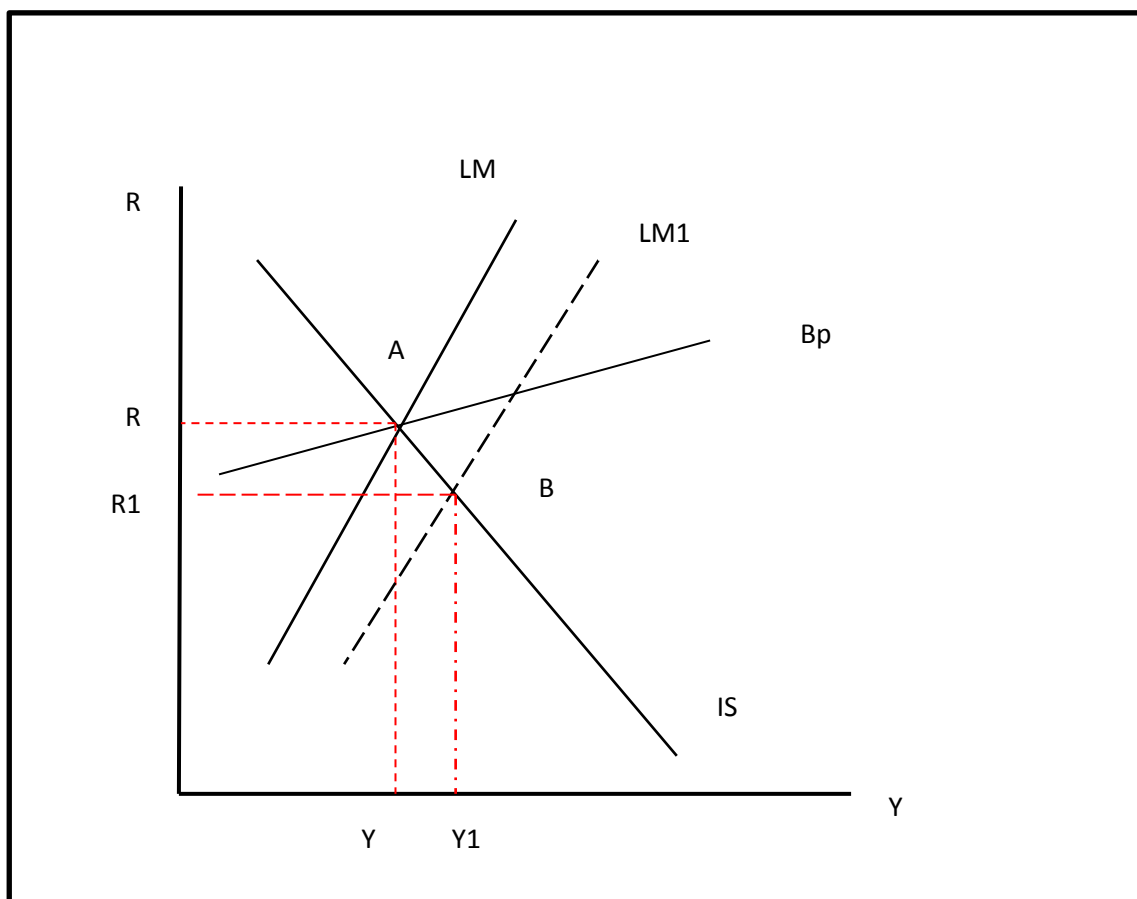
أ- الصدمات النقدية في ظل اسعار الصرف ثابت وتدفقات غير تامة لرؤوس الاموال

يوضح الشكل (12) توازن الاقتصاد في نقطة A وتقاطع منحنيات IS-LM-Bp وسعر الفائدة R ومستوى الدخل Y، وفي حال قررت السياسة النقدية اتباع سياسة نقدية توسعية سيؤدي الى انتقال منحنى LM الى LM1 وانتقال نقطة التوازن من A الى B والحصول على توازن جديد، وفي هذه الحالة سوف يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز بسبب زيادة المعروض النقدي من العملة المحلية وانخفاض سعر

(1)Michael Wickens, Macroeconomic Theory A Dynamic General Equilibrium Approach, Copyright University Press,41 William Street, America, 2008, p:316.

الصرف فسوف تقوم السلطة النقدية بشراء العملة المحلية وعرض العملة الاجنبية من اجل المحافظة على سعر الفائدة هذا مما يؤثر على انخفاض الاحتياطيات الاجنبية بسبب السياسة المستخدمة من قبل البنك المركزي بشراء العملة المحلية وعرض العملة الاجنبية مما يؤدي هذا الى انتقال منحنى LM الى نقطة التوازن الاصلية ومما يبين عدم فعالية السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت^(١).

شكل (12) الصدمات النقدية في ظل اسعار الصرف الثابتة وتدفقات غير تامة لرؤوس الاموال



المصدر: عبد الحسين جليل الغالبي، وليلى بديوي مطوق، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية واسعار الصرف في العراق، مصدر سابق، ص ٢١٩.

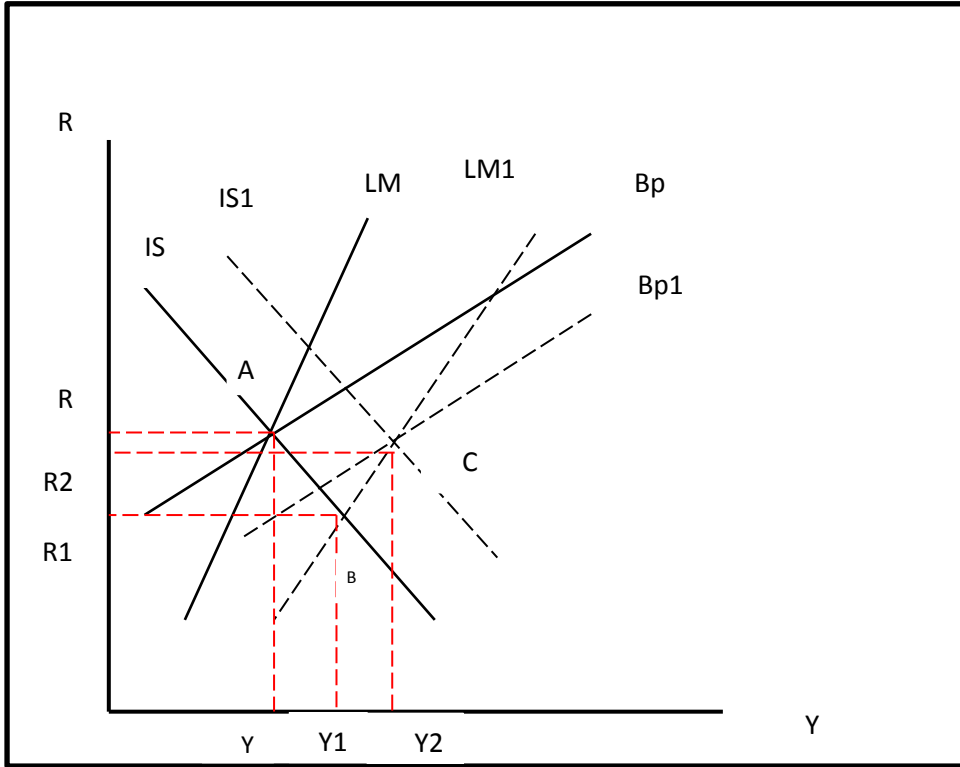
ب- السياسة النقدية في ظل اسعار الصرف المرنة وتدفقات غير تامة لرؤوس الاموال

يوضح الشكل (13) في حالة اتباع سياسة نقدية توسعية فإن ذلك سوف يؤدي الى انتقال منحنى LM الى LM1 ونقل نقطة التوازن من A الى B وانخفاض سعر الفائدة من R الى R1 وزيادة الدخل من Y الى Y1 وسوف يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز وانخفاض تدفقات رأس المال وتكون غير قادرة على سد العجز الحاصل في الحساب الجاري وانخفاض اسعار الصرف المحليه الذي سوف يؤدي الى تراجع الاستيرادات وارتفاع الصادرات بسبب انخفاض قيمة السلع المحلية بالنسبة للاجانب، وانخفاض

(١) عبد الحسين جليل الغالبي، وليلى بديوي مطوق، مصدر سابق، ص ٢١٩.

الاستيرادات لان السلع الاجنبية تصبح اغلى مقارنة مع السلع المحلية مما سوف يؤدي الى انتقال منحنى IS الى IS1 نتيجة الانفاق الحكومي وانتقال نقطة التوازن من B الى C وارتفاع سعر الفائدة من R1 الى R2 الى IS1 الى IS وارتفاع سعر الفائدة من R1 الى R2 وزيادة الدخل من Y1 الى Y2 وانتقال منحنى Bp الى Bp1 وحدث توازن داخلي وتوازن خارجي في نقطة C⁽¹⁾.

شكل (13) الصدمات النقدية في ظل اسعار الصرف المرنة وتدفقات غير تامة لرؤوس الاموال



Source: Kamran Dadkhah, The Evolution of macroeconomic theory and policy, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, northeastern University, Boston, New York, 2009, p:114.

٢- الصدمات المالية وأنموذج IS-LM-Bp

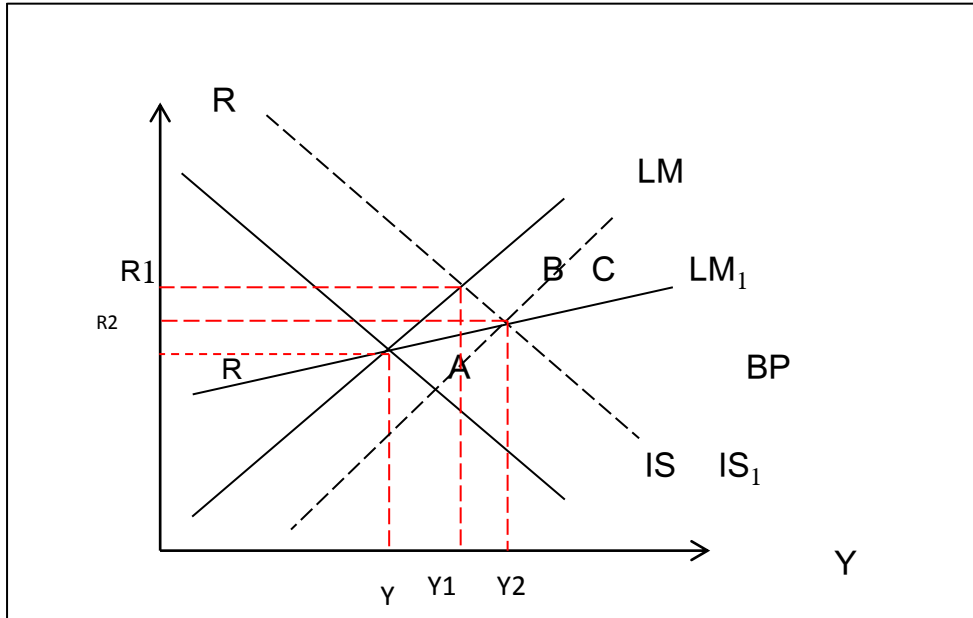
أ- الصدمات المالية في ظل اسعار الصرف الثابت والتدفقات غير التامة لرؤوس الاموال

يوضح الشكل (14) عندما يكون الاقتصاد في حالة توازن عند نقطة A وسعر الفائدة R ومستوى الدخل Y وقامت الحكومة باتباع سياسة مالية توسعية فإن ذلك سوف يؤدي الى انتقال منحنى IS الى IS1 وانتقال نقطة التوازن من A الى B وارتفاع معدل الفائدة من R الى R1 وزيادة الدخل من Y الى Y1 مع بقاء منحنى LM ثابت وزيادة حساب رأس المال وان زيادة الدخل سوف تؤدي الى زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات اي سوف يكون هنالك فائض في ميزان المدفوعات والاقتصاد في حالة غير

(1)Kamran Dadkhah, The Evolution of macroeconomic theory and policy, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, northeastern University, Boston, New York, 2009, p:114.

متوازنة خارجية عند نقطة B هذا بدوره سوف يؤدي الى زيادة الطلب على العملة المحلية وزيادة عرض العملة الاجنبية بسبب حصول فائض في ميزان المدفوعات سوف تقوم السلطة النقدية من اجل المحافظة على سعر الصرف بالتدخل وضح العملة المحلية والقيام بشراء العملة الاجنبية الذي سوف يؤدي الى زيادة المعروض النقدي هذا مما سوف يؤدي الى انخفاض احتياطات العملة الاجنبية بسبب السياسة المستخدمة من قبل البنك المركزي من اجل المحافظة على التوازن وانتقال منحنى LM الى LM1 وانتقال نقطة التوازن من B الى C وانخفاض سعر الفائدة من R1 الى R2 وزيادة الدخل من Y1 الى Y2 وسوف يكون الاقتصاد في حالة توازن داخلي وخارجي عند نقطة C وتقاطع منحنيات LM1 و IS1 و Bp⁽¹⁾.

شكل (14) الصدمات المالية في ظل اسعار الصرف الثابت والتدفقات غير التامة لرؤوس الاموال



المصدر: قنوني حبيب، البسيط في الاقتصاد الكلي، جامعة الحبيب الكنوني، معسكر ستمبولي، ٢٠١٨، منشور على الموقع <https://www.researchgate.net/publication/329699421> ، ص ١٠٧.

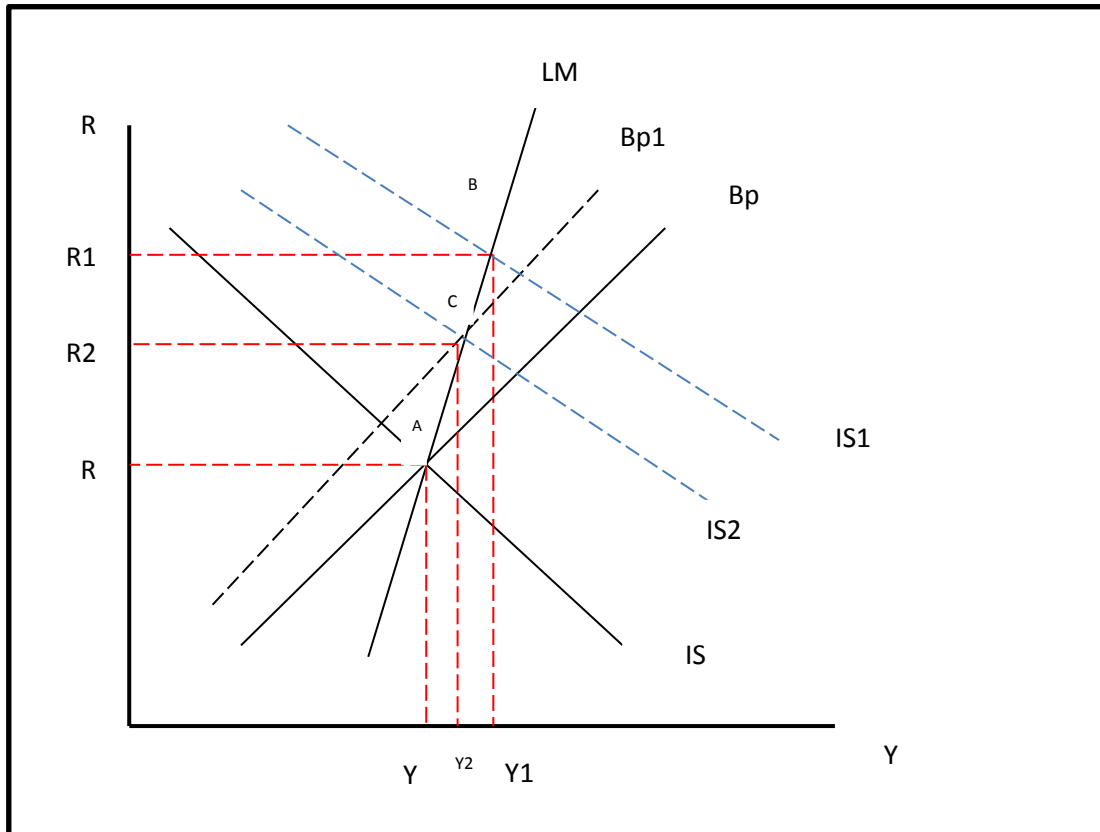
ب- الصدمات المالية في ظل نظام سعر الصرف المرن وتدفقات غير تامة لرؤوس الاموال

يوضح الشكل (15) في حالة اتباع سياسة مالية توسعية سيؤدي الى انتقال منحنى IS الى IS1 وانتقال نقطة التوازن من A الى B وزيادة سعر الفائدة من R الى R1 وزيادة الدخل من Y الى Y1 مع بقاء منحنى LM ثابت وسوف يكون هنالك فائض في ميزان المدفوعات وان الارتفاع الحاصل في سعر الفائدة سوف يؤدي الى زيادة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى داخل الاقتصاد وهذا بدوره سوف يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف المحلي فتصبح قيمة السلع المحلية اعلى بالنسبة للجانب والسلع الاجنبية تصبح

(١) محسن خضير عباس السلماوي، دور التوازن الاقتصادي السلعي النقدي للاقتصاد المفتوح في بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، تجارب بلدان مختارة مع الاشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠٢٤، ص ٦٥.

ارخص فتزداد الاستيرادات وتكون اعلى من الصادرات وان تراجع الصادرات سوف يؤدي الى نقل منحنى IS_1 الى IS_2 وانتقال سعر الفائدة من R_1 الى R_2 ومستوى الدخل من Y_1 الى Y_2 الذي سوف يؤثر بشكل سلبي على منحنى Bp بسبب زيادة سعر الصرف وانتقال منحنى Bp الى Bp_1 ونقطة توازن C ⁽¹⁾.

شكل (15) الصدمات المالية في ظل نظام سعر الصرف المرن وتدفقات غير تامة لرؤوس الاموال



Source: Kamran Dadkhah, The Evolution of macroeconomic theory and policy, Springe-Verlag Berlin Heidelberg, northeastern University, Boston, New York, 2009, p:118.

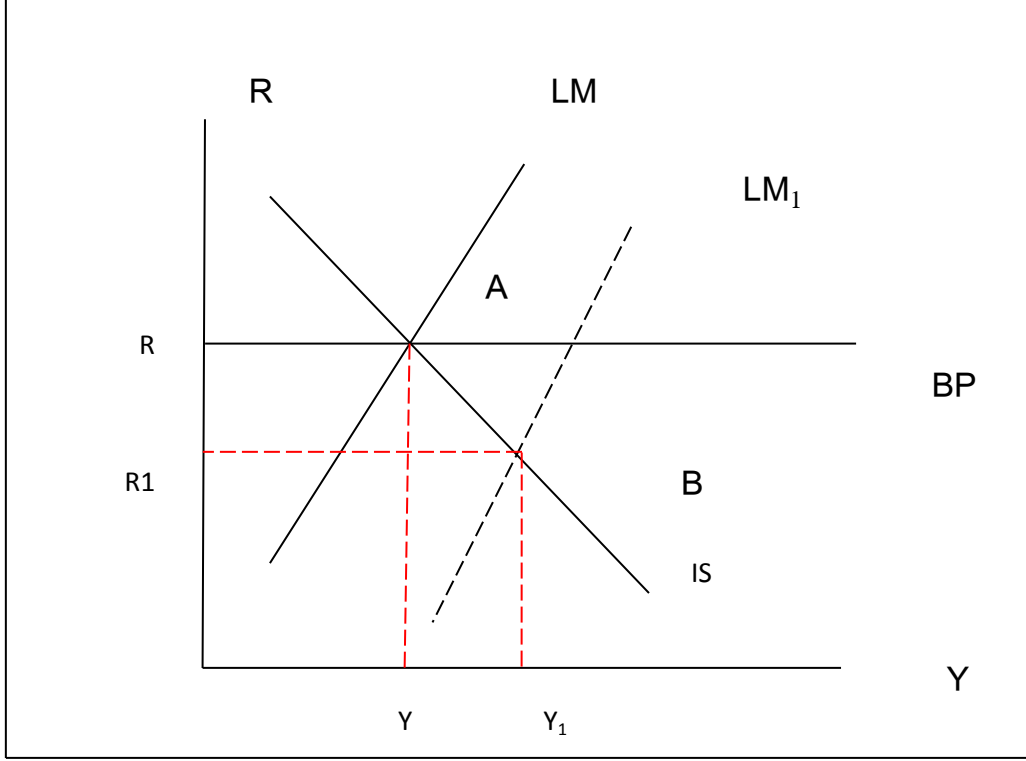
٣- الصدمات النقدية في ظل اسعار صرف ثابت وتدفقات تامة لرؤوس الاموال

أ- يوضح الشكل (16) في حالة استخدام سياسة نقدية توسعية سيؤدي الى انتقال منحنى LM الى LM_1 وانتقال نقطة التوازن من A الى B وانخفاض سعر الفائدة من R الى R_1 وزيادة الدخل من Y الى Y_1 وبذلك سوف يؤدي الى زيادة التدفقات في رأس المال وانخفاض سعر صرف العملة وهنا سوف يقوم البنك المركزي بشراء العملة المحلية مقابل بيع العملة الاجنبية من اجل حصول التوازن وهذا مما يؤدي

(1) Kamran Dadkhah, Op, Cit, p:114.

الى حدوث انخفاض في احتياطات العملات الاجنبية بسبب السياسة المستخدمة من قبل البنك المركزي فيعود سعر الفائدة الى نقطة الاصل وحصول توازن خارجي وداخلي^(١).

الشكل (16) الصدمات النقدية في ظل اسعار صرف ثابت وتدفقات تامة لرؤوس الاموال



المصدر: عبان شهرزاد، فعالية السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال المدة ١٩٧٠-٢٠١٧، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠١٩، ص ٤٠.

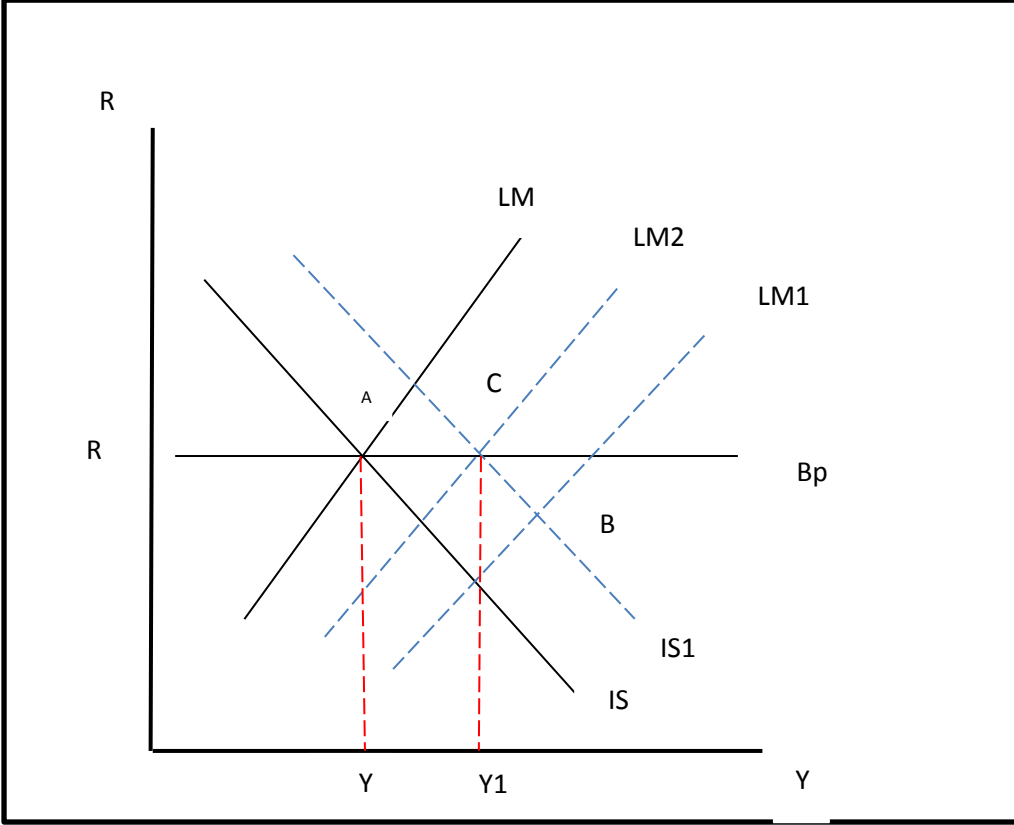
ب- الصدمات النقدية في ظل نظام سعر الصرف المرن وتدفقات تامة لرؤوس الاموال

يوضح الشكل (17) في حالة اتباع سياسة نقدية توسعية سوف يؤدي الى انتقال منحنى LM الى LM1 وانتقال نقطة التوازن من A الى B وانخفاض سعر الفائدة من R الى R1 وارتفاع الدخل وانخفاض سعر الصرف بسبب زيادة المعروض النقدي مما سيؤدي الى انتقال منحنى IS الى IS1 ونتيجة الارتفاع الحاصل في مستوى الاسعار سينتقل منحنى LM1 الى LM2 وانتقال نقطة التوازن من B الى C مع تراجع في سعر الفائدة الى نقطة الاصل وزيادة حقيقية في مستوى الدخل من Y1 الى Y2 لان في حالة سعر الصرف المرن تكون السياسة النقدية فعالة^(٢).

(١) عبان شهرزاد، مصدر سابق، ص ٤١.

(٢) Dominick Salvatore, Op, Cit, p:591.

الشكل (17) الصدمات النقدية في ظل نظام سعر الصرف المرن وتدفقات تامة لرؤوس الاموال



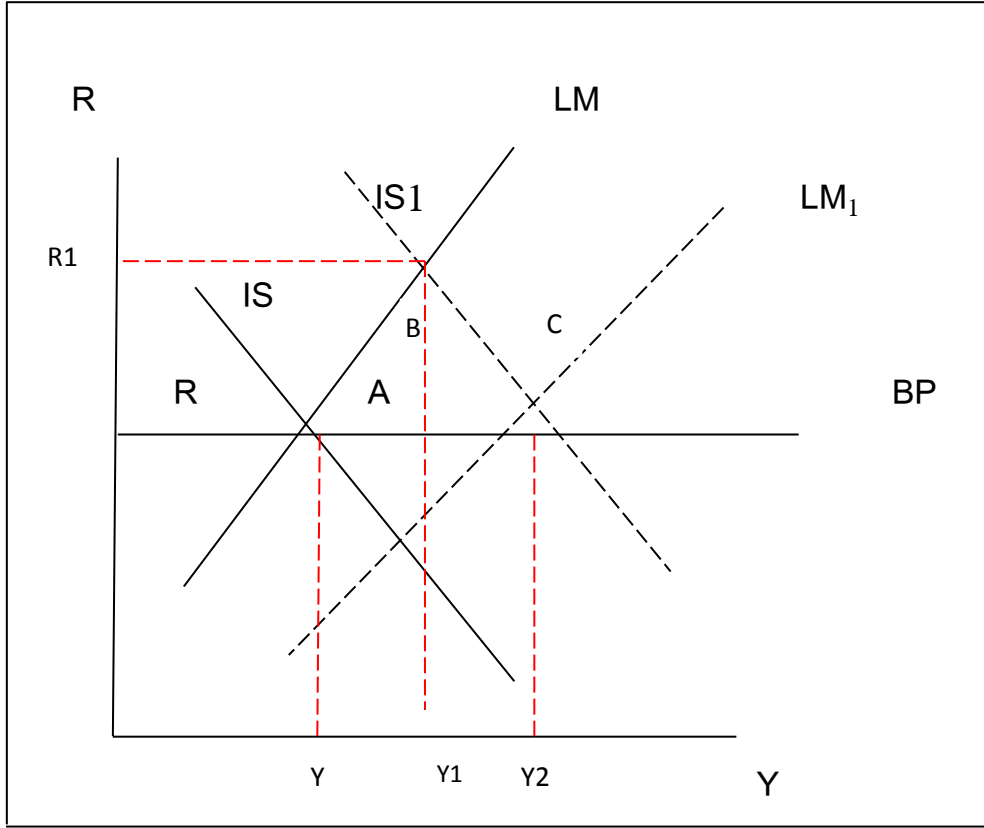
Source: Dominick Salvatore, International Economics, Fordham University, John Wiley&Sons, Inc, Printed in the United States of America, 2013, p:591.

٤- الصدمات المالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت وتدفقات تامة لرؤوس الاموال

أ- يوضح الشكل (18) في حالة اتباع سياسة مالية توسعية (زيادة الانفاق الحكومي) سوف تؤدي الى انتقال منحنى IS الى IS1 انتقال نقطة التوازن من A الى B وارتفاع سعر الفائدة من R الى R1 وزيادة الدخل من Y الى Y1 سوف تؤدي الى زيادة تدفقات رأس المال الى الداخل، مما يتسبب في ضغط كبير على سعر الصرف للارتفاع ، وزيادة عرض العملات الاجنبية وسوف تتدخل السلطة النقدية (البنك المركزي) من اجل الحفاظ على قيمة العملة الاجنبية وتقوم ببيع العملة المحلية مقابل شراء العملة الاجنبية من اجل الوصول الى حالة التوازن والاستقرار وهذا سوف يؤدي الى نقل منحنى LM الى LM1 وانتقال نقطة التوازن من B الى C وتراجع سعر الفائدة الى نقطة الاصل وزيادة الدخل من Y1 الى Y2 وهذا مما يؤدي الى زيادة احتياطيات العملات الاجنبية⁽¹⁾.

(1)sanjay Rode, Op, Cit, p:116.

الشكل (18) الصدمات المالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت وتدفقات تامة لرؤوس الاموال



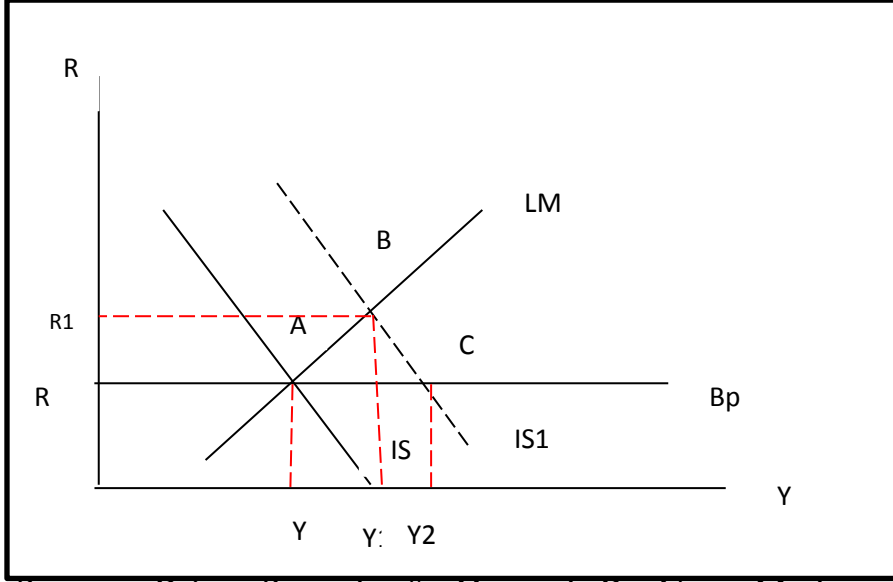
Source: sanjay Rode, Advanced Macroeconomics, bookboon.com, 2012, p:116

ب- الصدمات المالية في ظل نظام سعر الصرف المرن وتدفقات تامة لرؤوس الاموال

يوضح الشكل (19) في حالة اتباع سياسة مالية توسعية (زيادة الانفاق الحكومي) سوف يؤدي الى انتقال منحنى IS الى IS1 وانتقال نقطة التوازن من A الى B وارتفاع سعر الفائدة من R الى R1 وزيادة الدخل من Y الى Y1 وهذا سوف يؤدي الى زيادة التدفقات الاجنبية لرؤوس الاموال الى الداخل وارتفاع سعر الصرف بسبب زيادة الطلب على العملة المحلية وزيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات هذا يبين عدم فاعلية السياسة المالية في حالة سعر الصرف المرن والعودة تدريجياً الى نقطة التوازن C⁽¹⁾

⁽¹⁾Brian Snowdon & Howard R. Van, Op, Cit, P:132.

الشكل (19) الصدمات المالية في ظل نظام سعر الصرف المرن وتدفقات تامة لرؤوس الاموال



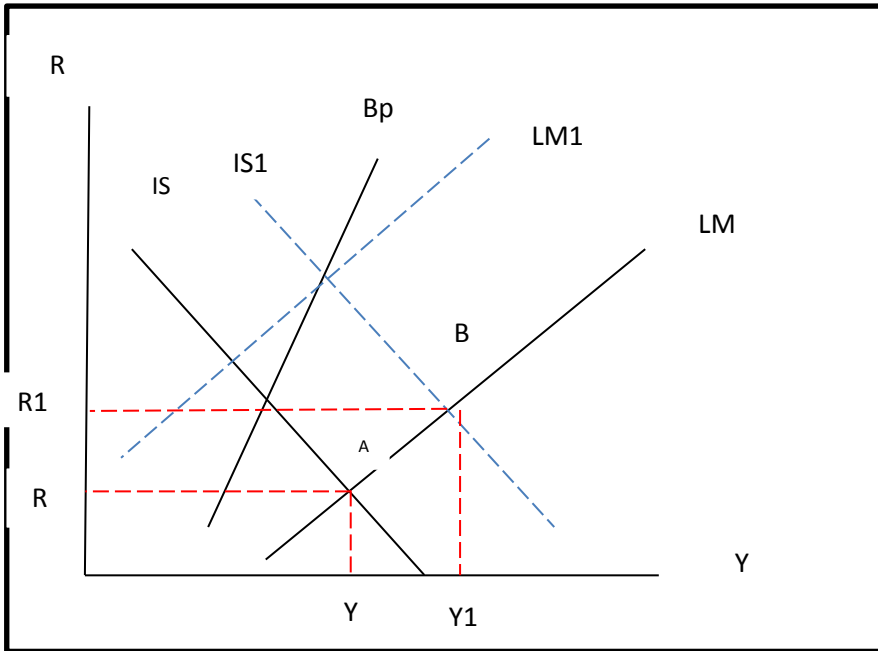
Source: Brian Snowdon & Howard R. Van, Modern Macroeconomics, Its Origins, Development and Current State, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2005, P:131.

٥- توازن داخلي وخارجي في نموذج IS-LM-Bp

يوضح الشكل (20) ان الاقتصاد المحلي في حالة توازن عند R و Y ولكن الاقتصاد يواجه عجزا في ميزان المدفوعات بسبب منحنى BP بعيد عن نقطة التوازن A ، لهذا سوف تقوم الدولة بأتباع سياسة مالية توسعية التي سوف تؤدي الى نقل منحنى IS الى $IS1$ ، مع استخدام البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية والتي سوف تؤدي الى تحول منحنى LM الى $LM1$ ، الذي سوف يؤدي الى حدوث نقطة توازن مع ثلاث منحنيات ($IS1$) و ($LM1$) و (BP) في نقطة توازن جديدة B اي تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، إذ من اجل الحصول على توازن داخلي وخارجي في آن واحد يجب استخدام سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية متشددة ⁽¹⁾.

(1)Dominick Salvatore, Op, Cit, p:582.

شكل (20) توازن داخلي وخارجي في نموذج IS-LM-Bp



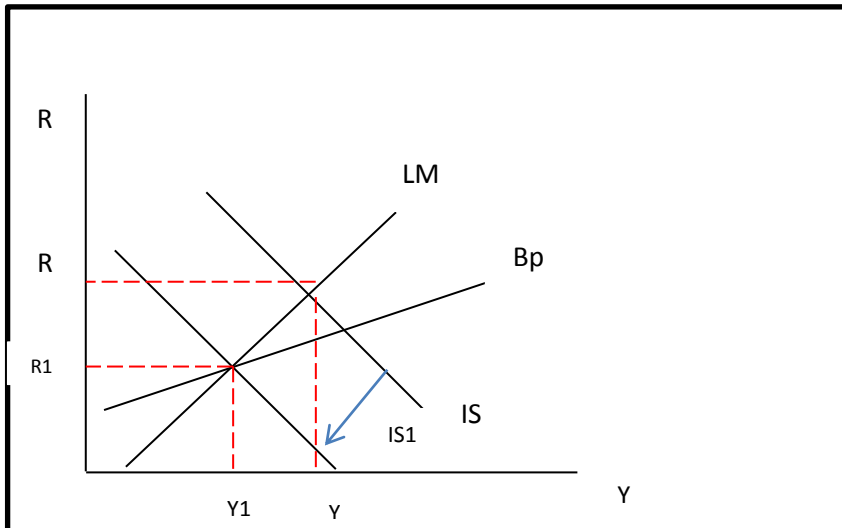
Source: Dominick Salvatore, International Economics, Fordham University, John Wiley&Sons, Inc, Printed in the United States of America, 2013, p:582.

٦- الصدمات الخارجية ونموذج Is-LM-BP

أ- انخفاض الصادرات

يوضح شكل (21) عند حدوث الصدمة الى انخفاض الصادرات وتحول منحنى IS الى IS1 وانتقال نقطة التوازن من A الى B مع وانخفاض R الى R1 وتراجع الدخل من Y الى Y1 وسيكون منحنى LM ثابتاً ومنحنى BP أفقياً وان حدوث هذه الصدمة ستؤدي الى تراجع الاحتياطيات الاجنبية بسبب انخفاض الصادرات .

شكل (21) صدمة انخفاض الصادرات

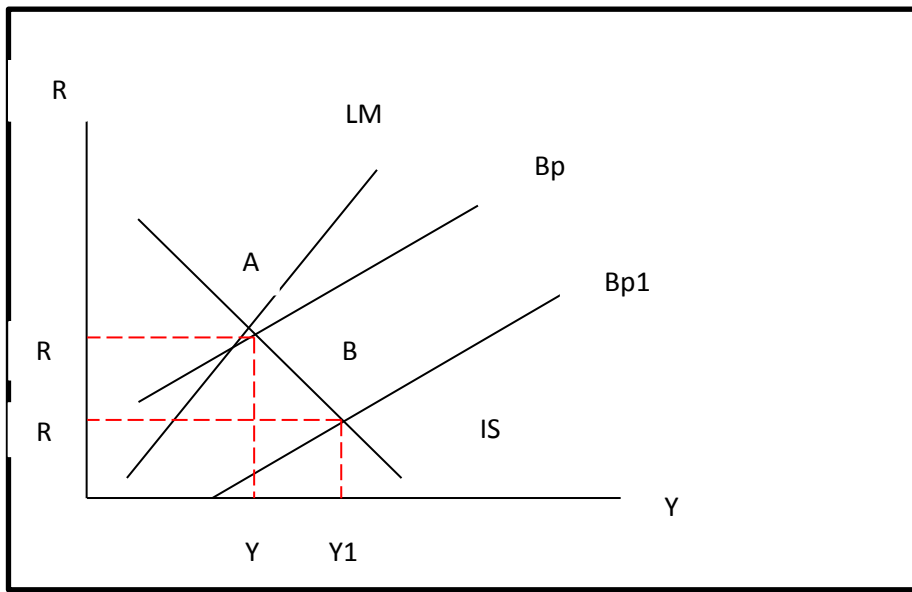


Source: Luis Felipe Céspedes, IS-LM-BP in the Pampas, IMF Staff Papers, Vol,50, Special Issue, 2008, p.147.

ب- الزيادة في سعر الفائدة العالمي

يوضح الشكل (22) إنّ حدوث صدمة في زيادة أسعار الفائدة العالمية تؤدي إلى نقل منحنى BP إلى BP1 وانتقال نقطة توازن من A إلى B وتؤدي إلى انخفاض الاستثمار والإنتاج، إذ يكون الاستثمار أقل لكل مستوى إنتاج عند نقطة توازن B ينتقل R إلى R1 و y إلى $Y1$ سوف تؤدي حدوث هذه الصدمة إلى تراجع احتياطات العملات الأجنبية⁽¹⁾

شكل (22) صدمة أسعار الفائدة العالمية



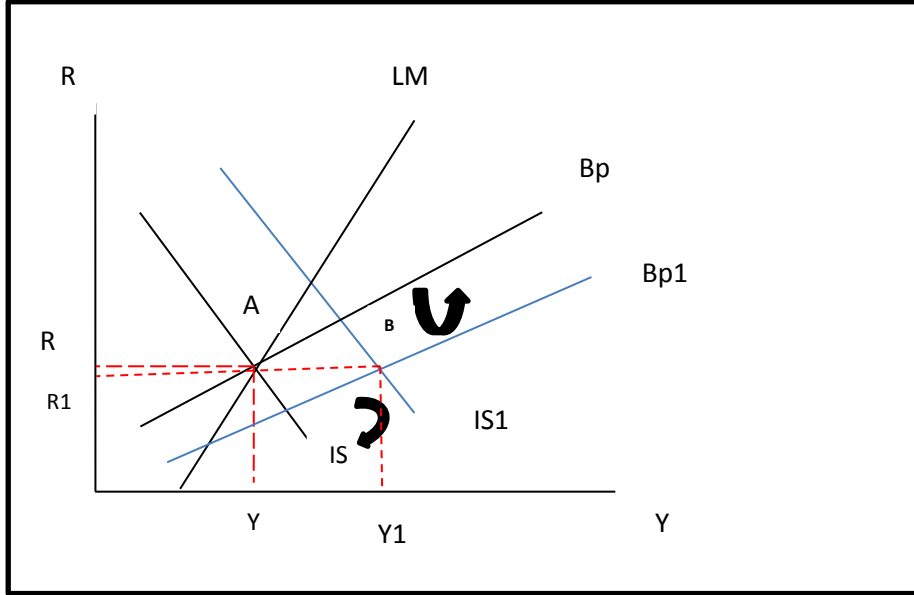
Source: Luis Felipe Céspedes, IS-LM-BP in the Pampas, IMF Staff Papers, Vol,50, Special Issue, 2008, p.148.

٧- صدمة أسعار الفائدة الأجنبية

يوضح الشكل (23) إنّ الزيادة في الأسعار الأجنبية إلى تحول منحنى BP إلى BP1 وارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات وانتقال منحنى IS إلى IS1 ينتج عن تحسن الحساب الجاري وارتفاع سعر الفائدة المحلي فائضاً أولاً في ميزان المدفوعات وتبدأ قيمة العملة المحلية في الارتفاع ومن أجل الوصول إلى التوازن مرة أخرى سينتقل منحنى IS إلى اليسار، سوف تؤدي إلى زيادة الاحتياطات الأجنبية.

(1)Luis Felipe Céspedes, IS-LM-BP in the Pampas, IMF Staff Papers, Vol,50, Special Issue, 2008, p.147.

شكل (23) صدمة اسعار الفائدة الاجنبية



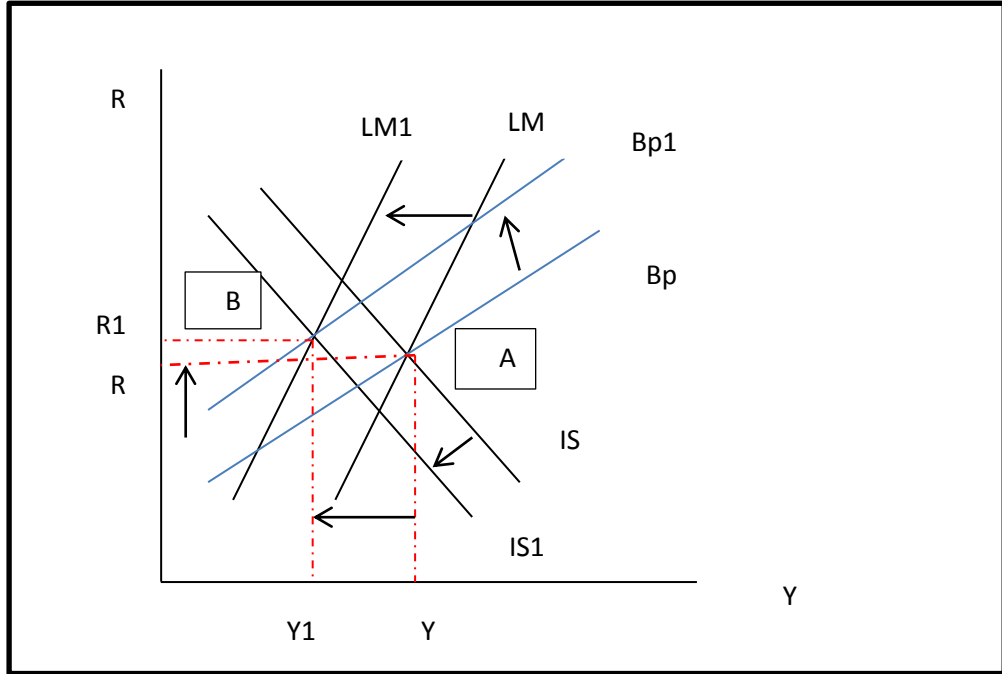
Source: Kamran Dadkhah, The Evolution of macroeconomic theory and policy, Springe-Verlag Berlin Heidelberg, northeastern University, Boston, New York, 2009, p:110

٨- صدمة الاسعار المحلية

يوضح الشكل (24) لنفترض إنَّ الاقتصاد في حالة توازن عند (IS)-(LM)-(Bp)، عند نقطة A ومستوى الدخل Y وسعر الفائدة R وحصلت هنالك صدمة في الاسعار المحلية التي سوف تؤدي الى انخفاض عرض النقد الحقيقي وتحول منحنى LM الى LM1 وستقلل من القدرة التنافسية للصادرات المحلية وانخفاض الصادرات وتجعل الواردات اكثر جاذبية للشركات المحلية وسينتقل منحنى IS الى IS1 ومنحنى Bp الى Bp1 وسوف يكون التوازن الجديد عند نقطة B و Y1 و R1 إذ تؤدي الى تراجع الاحتياطات الاجنبية^(١).

^(١) Robert M. Dunn Jr. & John H. Mutti, International Economics, International Economics, Sixth Edition, John H. Mutti Grinnell College, this edition published in the Taylor & Francis e-Library, 2004, p:366.

شكل (24) صدمة الاسعار المحلية



Source: Robert M. Dunn Jr. & John H. Mutti, International Economics, International Economics, Sixth Edition, John H. Mutti Grinnell College, this edition published in the Taylor & Francis e-Library, 2004, p:366.

الفصل الثاني

تحليل المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد العراقي

المبحث الأول

(تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق)

المبحث الثاني

(تحليل تطور الاحتياطات الاجنبية وبعض مؤشراتها وعلاقتها

بالمتغيرات الكلية)

تمهيد:

يعد اقتصاد العراق اقتصاداً ريعياً بسبب الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية التي هي الممول الرئيسي للأنشطة الاقتصادية وان هذا الاعتماد المباشر ولد جملة من التحديات والاختلالات الهيكلية التي تعيق فرص البلد في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتزيد من تعرض الاقتصاد الى مخاطر الصدمات التي تصيب البلد عبر قناة الايراد النفطي^(١)، توجد هنالك علاقة وثيقة ومباشرة بين القطاع النفطي مع واقع الاقتصاد العراقي إذ يعد القطاع النفطي صاحب الدور المهم والبارز والمؤشر الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية، وتعتمد ميزانية الحكومة بشكل كبير على القطاع النفطي وتشكل العائدات النفطية 95% من مجموع الإيرادات الحكومية إذ يعد النفط المصدر المالي الاول للموارد المالية من العملات الاجنبية وتكون اهميته في تمويل اوجه الانفاق الاستثماري اللازم لعملية اعمار العراق^(٢).

وأن سبب تأثر الاقتصاد العراقي اوقات حدوث الصدمات بسبب اعتماده على انتاج وتصدير النفط، ولم يملك من القوة لمواجهة تلك الصدمات والازمات على الرغم من وجود وفرة موارد بشرية ومادية لكن ذلك انعكس بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي إذ اصبح معتمداً بشكل عام على قطاع النفط وعدم التوجه والاهتمام بالقطاع الزراعي والصناعي وان وضع الاقتصاد العراقي يجعله اقتصاد احادي الجانب، اي اقتصاد ريعي لكون اعتماده على إيرادات النفط في تمويل نفقات الدولة^(٣).

وان دراسة واقع الاقتصاد العراقي تكشف لنا حقيقة تعرض هذا الاقتصاد لصدمات لم يتعرض لها اقتصاد في المنطقة من قبل، ورافقه بشكل مستمر مشاكل وازمات منذ الثمانينيات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر إذ تزايدت مستويات البطالة بشكل كبير وارتفاع معدلات التضخم وضعف مرونة الجهاز الانتاجي للاستجابة لهذا الطلب المتزايد وارتفاع نسبة الفقر والتفاوت الكبير بين دخول الافراد لاسيما الاختلالات والمشاكل وانتشار الفساد في كل مفاصل النشاط الاقتصادي.

من ابرز السمات الريعية للاقتصاد العراقي^(٤):-

(١) هاني مالك العسكري، الاقتصاد العراقي والازمات المزوجة للمدة 2014-2020 تداعيات التأثير ومقاربات التغيير، مجلة اقتصاديات الاعمال، العدد خاص، ج ٢، ٢٠٢١، ص ٣٤٠.

(٢) زين العابدين محمد عبد الحسين، وصادق علي حسن، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، ط ١، مركز الرافدين للحوار، بيروت، لبنان، ٢٠١٨، ص ١٩.

(٣) عدنان حسين يونس، وآخرون، واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2012، مجلة الادارة والاقتصاد، مجلد ٤، العدد ١٦، ٢٠٢٠، ص ١٠٧.

(٤) همسة قصي عبد اللطيف، تقلبات اسعار النفط العالمية واثرها على واقع الاقتصاد العراقي، جامعة النهرين، مجلة الريادة للمال والاعمال، م ٤، العدد ٢، ٢٠٢٣، ص ٤.

- أ- ان سبب حدوث الاختلالات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد العراقي هي هيمنة القطاع النفطي على تكوين الناتج المحلي الاجمالي والتي تجاوزت نسبتها اكثر من 50% خلال المدة 2004-2007 اما القطاع الزراعة والصناعة التحويلية لم تتجاوز نسبتها 5% لتواصل تدني وتأثر نموها.
- ب- الاعتماد بشكل عام على الاستيراد بسبب انحسار القدرات الانتاجية للقطاعات السلعية.
- ت- ارتفاع الاهمية النسبية للإيرادات النفطية التي تشكل اكثر من 85% من إيرادات الموازنة^(١).
- ث- ارتفاع معدلات الانفاق الحكومي وعدم فرض الضرائب.
- ج- ارتفاع الاهمية النسبية للصادرات النفطية في العراق وتصل نسبتها الى اكثر من 98-99% من اجمالي الصادرات^(٢).

المبحث الاول

تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق

المطلب الاول: تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 2004-2023

اولاً: تطور الناتج المحلي الاجمالي واسعار النفط

١- تطور الناتج المحلي الاجمالي

يوضح الجدول (1) تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ففي عام 2004 بلغ الناتج المحلي (53235.3) مليار دينار، ارتفع في عام 2005 بلغ (73533.6) مليار دينار وبمعدل نمو (38.12%)، اما في عامي 2006-2008 شهدت زيادة في الناتج بالأسعار الجارية بلغ (95588.0) وبمعدل نمو (29.99%)، اما في عام 2008 فقد بلغ الناتج بالأسعار الجارية (157026.1) مليار دينار، وبمعدل نمو (40.89%) يعزى سبب الارتفاع للتحسن النسبي الحاصل في الوضع الامني والاقتصادي للبلد وزيادة عائدات النفط المصدر نتيجة لارتفاع اسعار النفط العالمية، اما عام 2009 شهد الناتج في الاسعار الجارية تراجع إذ سجل ما مقداره (130643.2) مليار دينار، وبمعدل نمو سالب إذ بلغ (16.80%)، وان سبب هذا الانخفاض هو (ازمة الرهن العقاري) التي حدثت في بدايتها في الولايات المتحدة وبعدها انتقلت الى باقي دول العالم مما تسببت بحدوث تراجع في مستوى النشاط الاقتصادي وانخفاض في اسعار النفط^(٣).

(١) فلاح خلف علي الربيعي، هوية النظام الاقتصادي في العراق بين الدولة الربعية والدولة التنموية، قسم الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، م ٤٢، العدد ٤٨٤، ص ٢٠.

(٢) احمد رعد عبد الكافي الربيعي، مأزق الدولة الربعية، هيمنة المورد الواحد، دار روافد للطباعة والنشر، ط ١، ٢٠٢٢، ص ٣٤.

(٣) مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، مصدر سابق، ص ١٣٤.

اما المدة 2010-2013 عاود الناتج الارتفاع مره اخرى بمعدل نمو متباينة بلغ في عام 2013 (7.62%) يعود هذا الارتفاع الحاصل للزيادة في الصادرات النفطية ^(١) ، بينما في عام 2014 عاود الانخفاض مرة اخرى فقد بلغ الناتج بالأسعار الجارية ما مقداره (266332.7) مليار دينار، وبمعدل نمو سالب (-2.65%)، وكذلك في عام 2015 فقد سجل انخفاضاً كبيراً اذ بلغ (194681.0) مليار دينار، وبمعدل نمو سالب (-26.90%)، وان سبب هذا الانخفاض يعود الى الحرب مع العصابات الإرهابية وزيادة الانفاق العسكري مع تزامن حدوث انخفاض في اسعار النفط العالمية التي ترتب عليها انخفاض في الايرادات النفطية (هذا مما ادى الى حدوث صدمة مزدوجة) في العراق لان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي ويعد الايراد النفطي مصدر الدخل الوحيد للاقتصاد العراقي ^(٢).

سجل في المدة 2016-2019 ارتفاعاً مرة اخرى في الناتج بالأسعار الجارية إذ سجل الناتج عام 2016 (196924.1) مليار دينار وبمعدل نمو (1.15%) ، واستمر بالارتفاع اذ بلغ معدل النمو في 2019 (2.69%)، ان هذا الارتفاع التدريجي للناتج بالأسعار الجارية كان نتيجة ارتفاع اسعار النفط العالمية وزيادة العوائد النفطية وانتعاش الاقتصاد العراقي.

وفي عام 2020 عاد الناتج المحلي بالأسعار الجارية الى الانخفاض ليسجل (215661.5) مليار دينار، وبمعدل نمو سالب (-21.91%) نتيجة الازمة الاقتصادية لجائحة كورونا وتراجع اسعار النفط العالمية ^(٣). وفي عامي 2021-2022 عاود الارتفاع حيث سجل في عام 2021 (301439.5) مليار دينار، وبمعدل نمو (39.77%)، بينما في عام 2022 سجل معدل نمو (27.08%)، ويعود سبب الارتفاع نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي وعودة ارتفاع اسعار النفط العالمية ^(٤). وسجل عام 2023 انخفاضاً في الناتج المحلي بالأسعار الجارية اذ بلغ (330046.3) وبمعدل نمو (-13.84)، ويعزى سبب الانخفاض الحاصل الى انخفاض كل من التعدين والمقالع والكهرباء والماء وانخفاض اسعار النفط ^(٥). والشكل (25) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2004-2023.

2- تطور اسعار النفط في العراق للمدة 2004-2023

يوضح الجدول (1) تطور اسعار النفط في عام 2004 إذ بلغ (36.05) دولار، إذ سجلت اسعار النفط ارتفاعاً في عام 2005 وبلغت (50.64) دولار وبمعدل نمو بلغ (40.47%)، واستمر الارتفاع حتى عام

(١)

(٢) زينب حسين صبيح، تداعيات الصدمتين المزدوجتين على الاقتصاد العراقي للمدة 2014-2020، مصدر سابق، ص ٥٢.

(٣) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2020، ص ١٢.

(٤) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2021، ص ١٦.

(٥) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2023، ص ٢.

2007 إذ سجلت اسعار النفط انخفاضاً إذ بلغت (61.06) دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (-35.32) بسبب ازمة الرهن العقاري، اما في عام 2010 عاودت اسعار النفط بالارتفاع إذ بلغت (77.45) دولار وبمعدل نمو بلغ (26.99)، واستمر السير بشكل متذبذب وصولاً الى الاعوام 2014-2015-2016 التي سجل فيها ادنى مستوى له في عام 2016 إذ بلغ (36) دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (-19.46) ويعود هذا الانخفاض بسبب تراجع الايرادات النفطية ودخول المجاميع الارهابية والحرب، وعاود الارتفاع في عام 2017 وصولاً الى عام 2023 وكان يسير بشكل متذبذب خلال هذه السنوات إذ سجل في عام 2023 (75.55) دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (-20.97).

جدول (1) تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2023

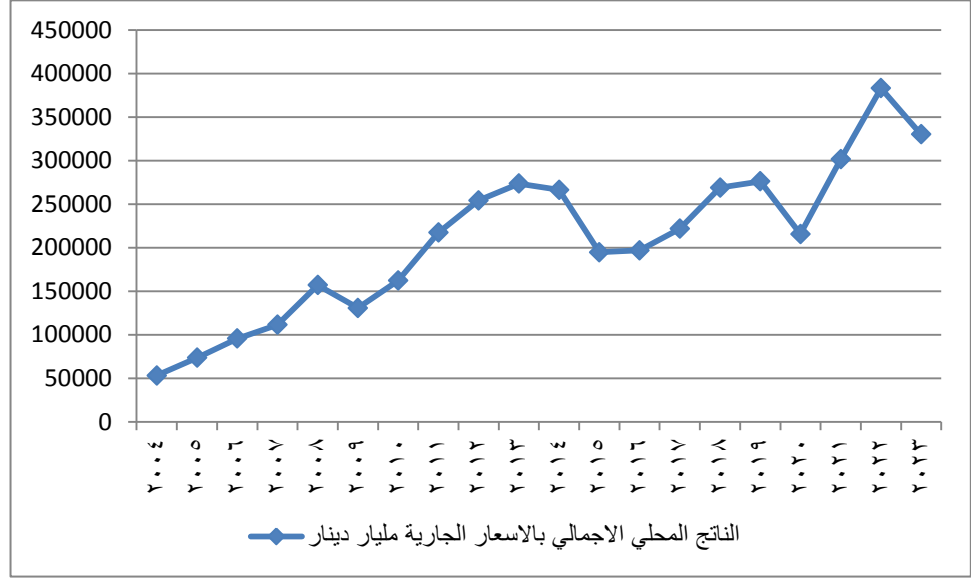
السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مليار دينار	معدل النمو %	اسعار النفط دولار	معدل النمو %
2004	53235.3		36.05	
2005	73533.6	38.12	50.64	40.47
2006	95588.0	29.99	61.08	20.62
2007	111455.8	16.60	69.08	13.10
2008	157026.1	40.89	94.4	36.65
2009	130643.2	-16.80	61.06	-35.32
2010	162064.6	24.05	77.45	26.84
2011	217327.1	34.10	103	32.99
2012	254225.5	16.98	107	3.88
2013	273587.5	7.62	103	-3.74
2014	266332.7	-2.65	94.9	-7.86
2015	194681.0	-26.90	44.7	-52.90
2016	196924.1	1.15	36	-19.46
2017	221665.7	12.56	49.3	36.94
2018	268918.9	21.32	65.6	33.06
2019	276157.9	2.69	60.38	-7.96
2020	215661.5	-21.91	40.69	-32.61
2021	301439.5	39.77	68.4	68.10
2022	383064.2	27.08	95.6	39.77
2023	330046.3	-13.84	75.55	-20.97

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية 2023-2004.

ملاحظة: تم احتساب معدل النمو وفق الصيغة الآتية:-

$$R = \frac{Y_T - Y_0}{Y_0} \times 100 \%$$

شكل (25) تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2023



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

ثانيا: تحليل تطور التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات)

1- تحليل تطور الصادرات في العراق للمدة 2004-2023

يبين الجدول (2) اجمالي الصادرات ففي عام 2004 إذ بلغت (25877.93) وسجلت الصادرات النفطية نسبة (99.38%)، والصادرات الاخرى بلغت نسبتها (0.61%)، بينما في عام 2005 فقد سجلت الصادرات ارتفاعاً إذ بلغت ما مقداره (34811.48) مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ (34.52%)، فكانت نسبة الصادرات النفطية تساوي (99.50%)، اما الصادرات الاخرى بلغت (0.50%)، واستمر الارتفاع في اجمالي الصادرات في الاعوام 2006-2008، إذ بلغت في عام 2008 اجمالي الصادرات (76025.24) مليار دينار، وبمعدل نمو (53.02%)، وكانت نسبة الصادرات النفطية (99.52%)، والصادرات الاخرى سجلت (0.48%) جاء هذا الارتفاع نتيجة عوامل مباشرة تتمثل بالفائض المتحقق في الميزان التجاري ونتيجة الزيادة المتحققة في الاحتياطيات الرسمية لدى البنك المركزي. وانخفض اجمالي الصادرات في عام 2009 بسبب ازمة (الرهن العقاري) وانخفاض اسعار النفط العالمية واعتماد الاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية التي تشكل النسبة الاكبر من الصادرات للاقتصاد لتسجل اجمالي الصادرات في عام 2009 (46545.17) مليار دينار، وبمعدل نمو سالب (-38.78%) وكانت نسبة الصادرات النفطية (98.82%)، ونسبة الصادرات الاخرى بلغت (1.18%)، اما في عام 2010

ارتفعت اجمالي الصادرات لتسجل (60563.41) مليار دينار، وبمعدل نمو (30.12%)، وبلغت نسبة الصادرات النفطية (99.66%)، ونسبة الصادرات الاخرى بلغت (0.34%)، ويعود سبب هذا الارتفاع الى حصول تحسن في اسعار النفط العالمية واستمر الارتفاع في اجمالي الصادرات للسنوات 2012-2011 ، ليسجل في عام 2013 انخفاضاً لتحقيق ما قيمته (104669.37) مليار دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (4.71%)، ونسبة الصادرات النفطية بلغت (99.76%)، وبلغت الصادرات الاخرى نسبة (0.24%)، واستمر الانخفاض في الاعوام 2016-2014، إذ بلغت اجمالي الصادرات في عام 2016 (49144.98) مليار دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (19.54%)، وبلغت نسبة الصادرات النفطية (99.78%)، ونسبة الصادرات الاخرى بلغت (0.22%)، انَّ سبب الانخفاض الحاصل في هذه الاعوام هو بسبب الحرب ضد المجاميع الارهابية وانخفاض اسعار النفط العالمية وهيمنة الصادرات النفطية على واقع الاقتصاد العراقي، وعاود الارتفاع في عامي 2017-2018 ليبلغ عام 2018 (102768.28) مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ (50.04%)، وبلغت نسبة الصادرات النفطية (99.86%)، ونسبة الصادرات الاخرى بلغت (0.14%)، ويعود سبب الارتفاع الى تحسن في اسعار النفط العالمية، وشهد عام 2019 انخفاض في اجمالي الصادرات إذ بلغت (97086.15) مليار دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (5.53%)، وبلغت نسبة الصادرات النفطية (99.41%)، وبلغت نسبة الصادرات الاخرى (0.59%)، واستمر الانخفاض في عام 2020 لتسجل الصادرات (55820.17) مليار دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (-) 42.50%)، وبلغت نسبة الصادرات النفطية (99.67%)، وبلغت نسبة الصادرات الاخرى (0.33%)، وسبب هذا الانخفاض يعود الى حدوث وانتشار جائحة كورونا حول العالم وانخفاض اسعار النفط العالمية وتراجع الصادرات النفطية في العراق⁽¹⁾.

وشهد عام 2021 ارتفاعاً في اجمالي الصادرات اذ بلغت (106320.12) مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ (90.47%)، وبلغت نسبة الصادرات النفطية (99.65%)، وبلغت نسبة الصادرات الاخرى (0.35%)، واصلت اجمال الصادرات في الارتفاع عام 2022 لتسجل ما قيمته (133626.71) مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ (25.68%)، وبلغت نسبة الصادرات النفطية (99.85%)، ونسبة الصادرات الاخرى بلغت (0.15%) من اجمالي الصادرات، وجاء هذا الارتفاع بعد تحسن وارتفاع اسعار النفط العالمية وزيادة الصادرات النفطية وانتعاش الاقتصاد العراقي، اما في عام 2023 فقد سجل اجمالي الصادرات انخفاضاً وبلغ ما مقداره (131271) مليار دينار وبمعدل نمو سالب (-1.76%)، وبلغت نسبة الصادرات النفطية (99.56%)، ونسبة الصادرات الاخرى بلغت (0.13%). والشكل (26) يوضح تطور الصادرات في العراق لمدة 2004-2023

(1) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2020، ص ٥٣.

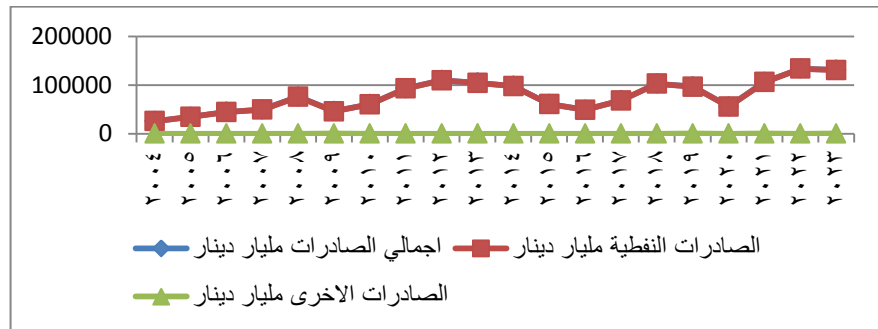
جدول (2) تطور الصادرات في العراق للمدة 2004-2023

السنة	اجمالي الصادرات مليار دينار	معدل النمو	الصادرات النفطية مليار دينار	نسبة الصادرات النفطية	الصادرات الاخرى	نسبة الصادرات الاخرى
2004	25877.93		25718.1	99.38	159.83	0.61
2005	34811.48	34.52	34637.40	99.50	174.08	0.50
2006	44786.63	28.65	44448.19	99.24	338.44	0.76
2007	49681.69	10.93	49462.06	99.56	219.63	0.44
2008	76025.24	53.02	75657.55	99.52	367.68	0.48
2009	46545.17	-38.78	45994.34	98.82	550.84	1.18
2010	60563.41	30.12	60359.25	99.66	204.17	0.34
2011	93226.19	53.93	92967.62	99.72	258.57	0.28
2012	109847.23	17.83	109501.51	99.69	345.72	0.31
2013	104669.37	-4.71	104419.50	99.76	249.87	0.24
2014	97921.73	-6.45	97708.47	99.78	213.26	0.22
2015	61079.96	-37.62	60852.55	99.63	227.41	0.37
2016	49144.98	-19.54	49037.52	99.78	107.46	0.22
2017	68495.33	39.16	68238.53	99.63	256.80	0.37
2018	102768.28	50.04	102619.29	99.86	148.99	0.14
2019	97086.15	-5.53	96509.00	99.41	577.15	0.59
2020	55820.17	-42.35	55633.98	99.67	186.19	0.33
2021	106320.12	90.43	105942.71	99.65	377.41	0.35
2022	133626.71	25.68	133421.60	99.85	205.12	0.15
2023	131271	-1.76	130704	99.56	556.67	0.13

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية

2023-2004

شكل (26) تطور الصادرات في العراق للمدة 2004-2023



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

٢- تحليل تطور الاستيرادات والميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2023

يبين الجدول (3) قيمة اجمالي الاستيرادات ففي عام 2004 إذ سجلت ما قيمته (30952.2) مليار دينار، اما في عام 2005 حصل ارتفاع إذ بلغت قيمة الاستيرادات (34568.51) مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ (11.68%)، ثم انخفضت الاستيرادات في عامي 2006-2007 حققت انخفاض بمعدل نمو بلغ سالب (11.34%) (-19.92%)، وعاود الارتفاع في عام 2008 إذ بلغ اجمالي الاستيرادات (42346.73) مليار دينار، وبمعدل نمو (72.54%).

واستمر الارتفاع إذ بلغ في الاعوام 2009-2013، إذ بلغت معدلات النمو في هذه الاعوام (14.69%) (5.79%) (8.85%) (23.01%) (1.87%)، على التوالي ثم عاودت الانخفاض في عام 2014 إذ بلغ اجمالي الاستيرادات (68329.93) مليار دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (2.50%)، واستمر الانخفاض في عامي 2015-2016 وبمعدلات نمو سالبة حيث بلغت في عام 2015 (17.33%) وفي عام 2016 (27.93%) ويعزى سبب هذا الانخفاض الى تراجع كل من الصادرات والاستيرادات^(١)، وعاودت الاستيرادات الارتفاع في عام 2017 إذ بلغ اجمالي الاستيرادات (45060.54) مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ (10.69%)، واستمر الارتفاع في عامي 2018-2019 إذ بلغ معدلات النمو (20.78%) (27.12%)، ثم عاودت الانخفاض في عام 2020 إذ بلغ اجمالي الاستيرادات (57394.80) مليار دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (17.04%)، ويعود سبب الانخفاض الى جائحة كورونا التي اصابت الاقتصاد العالمي، وعدم اقرار موازنة عام 2020^(٢).

ارتفعت الاستيرادات في عامي 2021-2022 إذ سجلت في عام 2021 اجمالي الاستيرادات (59474.56) مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ (3.62%)، وفي عام 2022 بلغ معدل النمو (5.05%)، ويعود سبب الارتفاع في اجمالي الاستيرادات الى تحسن الوضع الاقتصادي واعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيرادات الخارجية لسد احتياجاتها، اما في عام 2023 فقد سجلت اجمالي الاستيرادات انخفاض إذ بلغت ما قيمته (49223.8) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (21.21-) بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية ويستورد اكثر احتياجاته المحلية.

يوضح الجدول (3) تطور الميزان التجاري في عام 2004 إذ سجل عجز بلغ ما قيمته (-5074.27) مليار دينار، اما في عام 2005 سجل الميزان التجاري فائضاً إذ بلغ ما قيمته (242.97) مليار دينار ويعود ذلك الى زيادة عوائد الصادرات قياساً بقيمة الاستيرادات^(٣)، وفي المدة 2006-2008 فقد سجل

(١) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2016، ص ٧٥.

(٢) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2020، ص ٤٧.

(٣) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2005، ص ٢٠.

الميزان التجاري فائض بمعدلات متباينة إذ بلغ في عام 2008 (33678.51) مليار دينار. جاء هذا الفائض نتيجة عوامل مباشرة تتمثل بالفائض المتحقق في الميزان التجاري والفائض المتحقق في حساب الدخل، وكذلك نتيجة لزيادة المتحققة في الاحتياطيات الرسمية لدى البنك المركزي. جاءت هذه الزيادة نتيجة زيادة عوائد النفط الخام المصدر^(١)، اما في عام 2009 فقد سجل الميزان التجاري عجزاً إذ بلغ ما قيمته (-2023.87) مليار دينار. نتيجة الانخفاض الحاصل في صافي الاصول الاحتياطية والعجز الحاصل في حساب الخدمات وحساب التحويلات، اما المدة 2010-2014 فقد سجل الميزان التجاري فائضاً إذ بلغ في عام 2014 (29591.8) مليار دينار، وتعود هذه الزيادة الى ارتفاع اسعار النفط الخام عالمياً، اما في عامي 2015 و2016 سجل الميزان التجاري فائضاً لكن بمعدلات اقل مقارنة مع السنوات السابقة إذ سجل (4594.23) (8437.46) مليار دينار يعود سبب التراجع نتيجة انخفاض كل من الصادرات والاستيرادات وانخفاض قيمة الصادرات من النفط الخام في الاسواق العالمية^(٢)، وفي المدة 2017-2019 فقد سجل الميزان التجاري فائضاً إذ بلغ ما قيمته (27901.63) مليار دينار، وذلك بسبب الزيادة المتحققة في الاصول الاحتياطية، يعود سبب الارتفاع نتيجة ارتفاع صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية وارتفاع اسعار النفط العالمية^(٣)، اما في عام 2020 فقد سجل الميزان التجاري عجزاً إذ بلغ ما قيمته (-1574.63) مليار دينار، بسبب انخفاض الصادرات النفطية وانخفاض اسعار النفط العالمية^(٤)، اما المدة 2021-2023 فقد سجل الميزان التجاري فائضاً إذ بلغ اعلى قيمة في عام 2023 (82047.2) مليار دينار، بسبب ارتفاع الصادرات واسعار النفط العالمية مع تراجع الاستيرادات^(٥).

والشكل (27) يوضح تطور الاستيرادات والميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2023.

الجدول (3) تطور الاستيرادات والميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2023

السنة	الاستيرادات مليار دينار	معدل النمو %	الميزان التجاري مليار دينار	السنة	الاستيرادات مليار دينار	معدل النمو %	الميزان التجاري مليار دينار
2004	30952.2		-5074.27	2014	68329.93	-2.5	29591.8
2005	34568.51	11.68	242.97	2015	56485.73	-17.33	4594.23

(١) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2008، ص ٥٥.

(٢) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2016، ص ٧٥.

(٣) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2017، ص ٥٠.

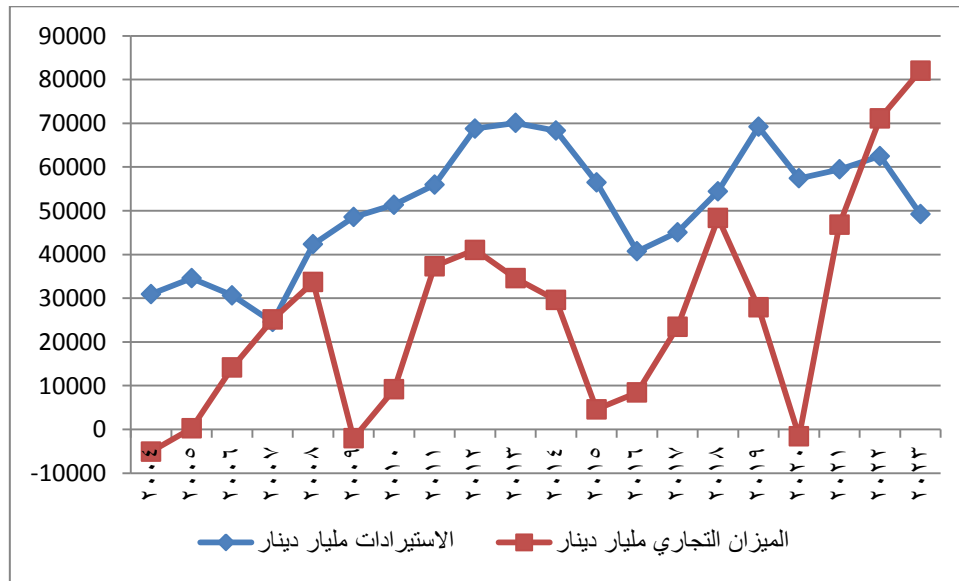
(٤) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2020، ص ٥٣.

(٥) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2021، ص ٥٨.

8437.46	-27.93	40707.52	2016	14138.07	-11.34	30648.56	2006
23434.79	10.69	45060.54	2017	25138.91	-19.92	24542.78	2007
48342.44	20.78	54425.84	2018	33678.51	72.54	42346.73	2008
27901.93	27.12	69184.22	2019	-2023.87	14.69	48569.04	2009
-1574.63	-17.04	57394.8	2020	9182.86	5.79	51380.55	2010
46845.56	3.62	59474.56	2021	37296.68	8.85	55929.51	2011
71147.22	5.05	62479.49	2022	41046.23	23.01	68801	2012
82047.2	-21.21	49223.8	2023	34584.61	1.87	70084.76	2013

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية 2023-2004.

شكل (27) تطور الاستيرادات والميزان التجاري للعراق للمدة 2004-2023



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (3)

المطلب الثاني: تحليل تطور المتغيرات النقدية

اولاً: تحليل تطور عرض النقد الضيق M1 ومكوناته في العراق للمدة 2004-2023

تبين من الجدول (4) ان عرض النقد الضيق سجل في عام 2004 مبلغ مقداره (10148.63) مليار دينار، وبلغت الودائع الجارية نسبة (29%) من عرض النقد، والعملية المتداولة بلغت نسبة (71%) من عرض النقد، وفي عام 2005 سجل ارتفاعاً ليصل الى (11399.13) مليار دينار، وبمعدل نمو (12.32%)، وكانت نسبة الودائع الجارية (20%)، اما العملية المتداولة بلغت نسبتها (80%)، وان سبب الانخفاض في معدل نمو عرض النقد في عام 2005 ناتج عن سعي البنك المركزي في مواجهة التضخم بعد صدور قانونه المرقم 56 لسنة 2004 الذي منحه الاستقلالية في ادارة السياسة النقدية⁽¹⁾.

اما في الاعوام 2006-2008 استمرت الزيادة في عرض النقد الضيق بمعدلات نمو متباينة إذ ازدادت في عامي 2006-2007 بمعدلات (35.62%) و(40.50%)، ان سبب الارتفاع يعود الى زيادة نسبة الاحتياطي في المصارف التجارية الى (122%)، بينما في عام 2008 كانت هنالك انخفاض في معدل النمو إذ بلغ نمو عرض النقد (29.78%).

اما المدة 2009-2013 استمر عرض النقد بالزيادة إذ سجل في عام 2009 (37300.03) مليار دينار، وبمعدل نمو (32.32%) إذ بلغت نسبة الودائع الجارية (42%) ونسبة العملية المتداولة (58%)، ان سبب هذه الزيادة هو ارتفاع صافي العملة في التداول، وصولاً الى عام 2013 ليسجل ما قيمته (73830.96) وارتفاع بمعدل نموها عن السنة السابقة بنسبة (15.84%)، وبلغت نسبة الودائع الجارية (54%)، وكانت نسبة العملية المتداولة (46%)، الارتفاع جاء كنتيجة لاثر التوسعي للعوامل الخارجية المتمثلة برصيد صافي الموجودات الاجنبية.

اما في عام 2014 سجل عرض النقد الضيق انخفاضاً إذ بلغ مقداره (72692.45)، وبمعدل نمو سالب (-1.54%)، إذ بلغت نسبة الودائع الجارية (50%) ونسبة العملية المتداولة فقد سجلت (50%) من عرض النقد، وان هذا الامر يعكس ارتفاع نسبة مشاركة العملة المتداولة في عرض النقد مقابل تراجع نسبة الودائع الجارية وذلك نتيجة لحالة الركود في مستوى النشاط الاقتصادي⁽²⁾. انخفض عرض النقد الضيق في عام 2015 إذ بلغ ما قيمته (65435.43) مليار دينار، وبمعدل نمو سالب (9.98%)، وقد سجلت الودائع الجارية نسبة (47%) وبلغت نسبة العملية المتداولة (53%) ويعود سبب هذا الانخفاض الحاصل

(1) مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية، دار الايام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2018، ص 161.

(2) حيدر صاحب صالح الكرعوي، تأثير عرض النقود في الاستقرار الاقتصادي في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2023، ص 81.

في صافي الموجودات الاجنبية نتيجة لانخفاض عوائد النفط والى الاثر التوسعي لصادفي ديون الحكومة وديون القطاع الخاص والقطاعات الاخرى^(١).

عاود عرض النقد الارتفاع في المدة 2016-2023 إذ بلغ (70733.03) مليار دينار، وبمعدل نمو (8.10%)، وسجلت الودائع الجارية نسبة (44%)، وبلغت نسبة العملة المتداولة (56%)، إذ بلغ اقل معدل نمو لعرض النقد في عام 2017 إذ بلغ (0.61) وكانت نسبة الودائع الجارية (48%) والعملة المتداولة (52%)، اما اعلى معدل نمو لعرض النقد كان في عام 2022 إذ بلغ معدل النمو (22.13%) وكانت نسبة الودائع الجارية (44%) وكانت نسبة العملة بالتداول (56%)، اما في عام 2023 نما عرض النقد بمعدل (9.44%) وكانت نسبة العملة في التداول (59%) ونسبه الودائع الجارية (41%)، ان الزيادة الحاصلة في نسبة العملة المتداولة بسبب تزايد عدد المشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية مما انعكس على زيادة الكتلة النقدية^(٢). والشكل (28) يوضح تطور عرض النقد ومكوناته للمدة 2004-2023

جدول (4) تطور عرض النقد الضيق M1 ومكوناته وعرض النقد الواسع M2 في العراق للمدة -2023

2004

السنة	m1مليار دينار	معدل النمو	الودائع الجارية مليار دينار	نسبة الودائع من m1	العملة بالتداول مليار دينار	نسبة العملة من m1	عرض النقد الواسع M2مليار دولار	معدل النمو %
2004	10148.63		2985.681	29%	7162.945	71%	8.43	
2005	11399.13	12.32	2286.288	20%	9112.837	80%	9.97	0.18
2006	15460.06	35.62	4491.961	29%	10968.1	71%	14.29	0.43
2007	21721.17	40.5	7489.467	34%	14231.7	66%	21.27	0.49
2008	28189.93	29.78	9697.432	34%	18492.5	66%	29.02	0.36
2009	37300.03	32.32	15524.35	42%	21775.68	58%	38.44	0.32
2010	51743.49	38.72	27401.3	53%	24342.19	47%	50.91	0.32
2011	62473.93	20.74	34186.57	55%	28287.36	45%	60.35	0.19
2012	63735.87	2.02	33142.22	52%	30593.65	48%	61.2	0.01
2013	73830.96	15.84	38835.51	54%	34995.45	46%	71.16	0.16
2014	72692.45	-1.54	36620.86	50%	36071.59	50%	76.49	0.07
2015	65435.43	-9.98	30580.17	47%	34855.26	53%	69.4	-0.09
2016	70733.03	8.09	28657.8	44%	42075.23	56%	76.02	0.10
2017	71161.55	0.61	30818.24	48%	40343.31	52%	78.03	0.03
2018	77828.98	9.37	37330.92	48%	40498.07	52%	80.16	0.03
2019	86771	11.49	39132.4	45%	47638.6	55%	86.92	0.08
2020	103353.6	19.11	43366.46	42%	59987.1	58%	100.76	0.16
2021	119944	16.05	48417.96	40%	71526.05	60%	95.81	-0.05

(١) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والتقرير الاقتصادي السنوي، 2015، ص 31-32.

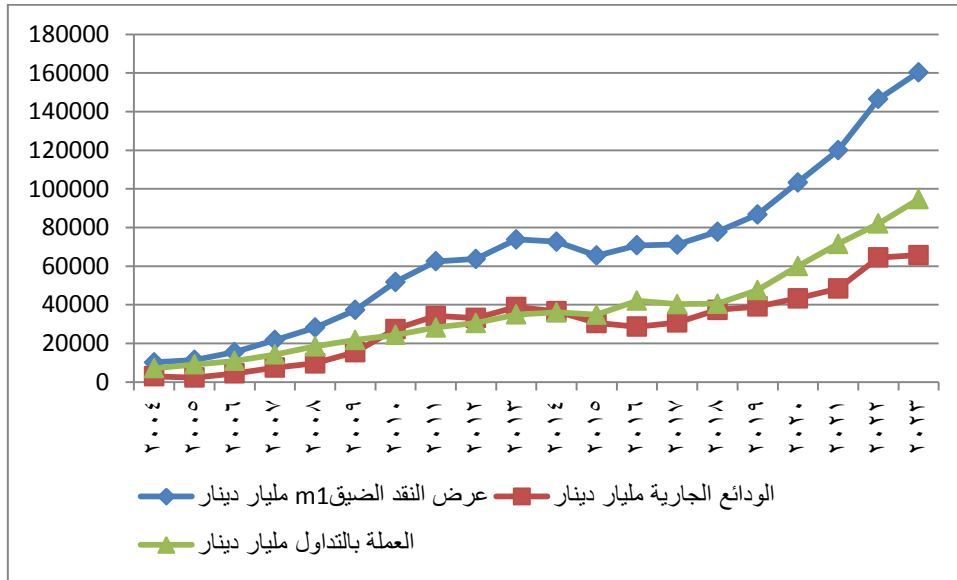
(٢) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2023، ص 7.

0.20	115.26	56%	82031.74	44%	64456.18	22.13	146487.9	2022
0.19	136.68	59%	94621.12	41%	65697.25	9.44	160318.4	2023

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث والنشرة الاحصائية السنوية للمدة

2023-2004.

شكل (28) تطور عرض النقد الضيق M1 ومكوناته في العراق



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (4)

٢- يوضح الجدول (4) إذ سجل عرض النقد الواسع M2 في عام 2004 (8.43) مليار دولار، اما في عام 2005 سجل عرض النقد الواسع ارتفاعاً إذ بلغ (9.97) مليار دولار، وبمعدل نمو بلغ (1.18%)، واستمر الارتفاع خلال الاعوام 2006-2014 إذ سجل (76.40) مليار دولار وبمعدل نمو (1.07%)، ففي عام 2015 سجل عرض النقد الواسع انخفاضاً إذ بلغ ما قيمته (69.4) مليار دولار وبمعدل نمو بلغ (0.91%) يعزى هذا الانخفاض الحاصل في رصيد صافي الموجودات الاجنبية نتيجة لانخفاض عوائد النفط والى الاثر التوسعي لصافي ديون الحكومة وديون القطاع الخاص والقطاعات الاخرى^(١)، اما في الاعوام 2016-2020 فقد سجل ارتفاعاً بمعدلات نمو متباينة إذ بلغ في عام 2020 (100.76) مليار دولار وبمعدل نمو (1.16%) يعزى هذا الارتفاع في السيولة المحلية الى الاثر التوسعي لصافي الديون الحكومية^(٢)، وفي عام 2021 سجل عرض النقد الواسع انخفاضاً إذ بلغ (95.81) مليار دولار وبمعدل

(١) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2015، ص ٣١.

(٢) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2020، ص ٢٤.

نمو (0.95%)، اما في عامي 2022-2023 سجل ارتفاعاً إذ بلغ (136.68) مليار دولار، وبمعدل نمو بلغ (1.19%) جاءت الزيادة نتيجة ارتفاع عرض النقد الضيق M1^(١).

ثانياً: تحليل تطور نافذة بيع العملة وسعر الصرف والصدمات المزدوجة

١- تحليل تطور مبيعات نافذة بيع العملة في العراق للمدة 2004-2023

يبين الجدول (5) مبيعات نافذة العملة إذ سجلت في عام 2004 ما قيمته (4.98) مليار دولار، وفي عام 2005 سجلت نافذة بيع العملة ارتفاعاً إذ بلغت (9.65) مليار دولار، وبمعدل نمو بلغ (93.72%)، ويعود سبب الارتفاع الى الاسباب الامنية وانتشار شائعات حول نفاذ كميات الدولار الموجودة في البنك المركزي وهذا مما دفع الافراد والمصارف الى طلب كميات كبيرة من الدولار^(٢)، وفي عام 2006 سجلت مبيعات النافذة انخفاضاً لتبلغ (8.46) مليار دولار، وبمعدل نمو سالب بلغ (12.37%-)، واستمر الانخفاض في عام 2007 لتبلغ (3.00) مليار دولار، وبمعدل نمو سالب بلغ (64.54%-)، ويعود سبب الانخفاض الى ان السياسة النقدية للبنك المركزي هي تقوية ودعم سعر الصرف الدينار العراقي تجاه الدولار والتقليل من التضخم الحاصل في القطر ودفع عجلة النمو نحو التقدم^(٣)، اما في عام 2008 عاودت الارتفاع إذ بلغت (25.87) مليار دولار، وبمعدل نمو (762.88%)، واستمر هذا الارتفاع في الاعوام 2009-2013، إذ بلغت المبيعات في عام 2013 (53.23) مليار دولار، وبمعدل نمو (9.42%)، ويعود سبب الارتفاع الى استمرار البنك المركزي ببيع العملة الاجنبية من اجل ان يسهم في الحفاظ على استقرار الاسعار في الاسواق المحلية ومن خلال الحفاظ على الاستقرار سعر الصرف وتحسين سعر صرف الدينار مقابل الدولار^(٤).

وانخفضت مبيعات نافذة بيع العملة في عام 2014 لتسجل ما مقداره (51.73) مليار دولار، وبمعدل نمو سالب بلغ (2.82%-)، لتستمر بالانخفاض في عامي 2015-2016 حيث بلغ معدل النمو (14.35%-) (24.33%-)، ويعود سبب الانخفاض الى قيام البنك المركزي بفرض قيود جديدة على المصارف كرد فعل للمخاوف من غسل الاموال والتدفقات الخارجية غير القانونية للنقد الاجنبي والمرتبطة بزيادة الطلب

(١) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2022، ص ٢٢.

(٢) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2005، ص ١٠.

(٣) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2007، ص ٢٠.

(٤) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2008، ص ٥٤.

على العملة الاجنبية فضلا عن انخفاض الايرادات بالعملة الاجنبية والاييرادات الحكومية على اثر الازمة المالية المزدوجة والاجراءات التقشفية والقيود على بيع الدولار^(١).

وفي عام 2017 سجلت نافذة بيع العملة ارتفاعاً بلغت (42.20) مليار دولار، وبمعدل نمو (25.88%)، واستمر الارتفاع في عامي 2018-2019 وبمعدلات نمو متباينة (11.69%) (8.47%)، ويعود سبب الارتفاع الى تعزيز حسابات المصارف في الخارج واعتمادات مستندية^(٢)، اما في عام 2020 فقد سجلت نافذة بيع العملة انخفاضاً إذ بلغت (44.08) مليار دولار، وبمعدل نمو سالب بلغ (13.78%-)، واستمر الانخفاض في عام 2021 وبمعدل نمو سالب (15.85%-)، وان سبب الانخفاض يعود الى انخفاض الاستيرادات واستمرار الازمة التي تعرض لها البلد المتمثلة بانتشار الوباء (جائحة كورونا) والتقييد في سلاسل التوريد الذي شهده العالم، والسبب الاخر يعود الى تغيير سعر الصرف والذي ادى الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة^(٣).

اما في عام 2022 فقد كان هنالك ارتفاع في نافذة بيع العملة إذ سجلت ما قيمته (46.81) مليار دولار، وبمعدل نمو (26.18%)، ويعود سبب الارتفاع الى زيادة المبيعات البنك المركزي من الحوالة وتعزيز الرصيد في الخارج وارتفاع مبيعات الدولار عبر النافذة^(٤). اما في عام 2023 استمر الارتفاع لتسجل (56.1) مليار دولار، ويعود سبب ذلك الى تطبيق الالية الجديدة (المنصة الالكترونية) لتعزيز ارسدة المصارف في الخارج^(٥).

٢- تحليل تطور سعر الصرف الرسمي في العراق للمدة 2004-2023

يبين الجدول (5) تطور سعر الصرف ففي عام 2004 بلغ (1453) دينار لكل دولار، وسجل ارتفاع سعر الصرف في عام 2005 حيث بلغ (1472) دينار لكل دولار، وان سبب الارتفاع يعود الى توقعات لزيادة الطلب على الدولار مستقبلاً بسبب ارتفاع اسعار المواد مثل البنزين والنفط والمواد التموينية وحسب الظروف الامنية التي يمر بها البلد^(٦)، واستمر الارتفاع في عام 2006 ليسجل (1475) دينار لكل دولار، ثم انخفض في عام 2007 ليبلغ (1267) دينار لكل دولار، وسبب الانخفاض يعود الى استخدام

(١) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2014، ص ٣٧.

(٢) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2017، ص ٢٦.

(٣) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2021، ص ٢٨.

(٤) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2022، ص ٢٣.

(٥) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2023، ص ١٨.

(٦) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2005، ص ١١.

البنك المركزي لسياسة نقدية من أجل تقوية ودعم سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار^(١)، واستمر الانخفاض في سعر الصرف خلال المدة 2008-2011 يعود سبب هذا الاستقرار الى دور البنك المركزي العراقي في دعم الدينار العراقي من خلال نافذة بيع العملة، وبأسعار متذبذبة حتى عامي 2012-2013 سجل سعر الصرف ارتفاعاً إذ سجل (1233) و (1232)، وسبب الارتفاع هو تأزم الظروف الاقليمية (المحيطة بالعراق من الازمات السياسية والاقتصادية في دول الجوار سوريا وايران معبرة بذلك عن حاجة هذه الدول الى العملة الاجنبية مما دفعهم في طلبها من السوق الموازي في العراق)^(٢) وازدياد الطلب على الدولار لأغراض المضاربة^(٣).

ثم انخفض سعر الصرف في عام 2014 ليسجل (1186)، ويعزى ذلك الى قيام البنك المركزي العراقي بإصدار تعليمات جديدة لبيع وشراء العملة الاجنبية والتي شدد فيها سياسته بفرض قيود جديدة على المصارف كرد فعل للمخاوف بشأن غسيل الاموال والتدفقات الخارجية غير القانونية للنقد الاجنبي والمرتبطة كزيادة الطلب على العملة الاجنبية. ليستقر خلال المدة 2015-2020 على (1190) لسعر الصرف، نتيجة المزادات التي اسهمت بشكل كبير في تحقيق التوازن بين عرض العملة العراقية وعرض العملة الاجنبية ومن ثم رفع قيمة الدينار العراقي كهدف وسيط للسياسة النقدية في سيطرتها على التقلبات السعرية، وان هذا التحسن في سعر الصرف الدينار العراقي جاء لتطافر مجموعة من العوامل لعل ابرزها نمو حجم الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي، يعزى سبب الانخفاض في قيمة الاحتياطيات الاجنبية نتيجة انخفاض العوائد النفطية بشكل ادى الى انخفاض الاستثمارات في البنوك الاجنبية^(٤)، اما في عام 2021 سجل سعر الصرف ارتفاعاً إذ بلغ (1460) دينار لكل دولار، وكذلك في عام 2022 ويعود سبب الارتفاع الى ازمة كورونا وزيادة مبيعات النقد وارتفاع اسعار السلع المستوردة فضلا عن قيام البنك المركزي برفع سعر الصرف لتقليل الفجوة في الايرادات بسبب حصول الازمة الصحية وانخفاض اسعار النفط العالمية^(٥)، وفي عام 2023 فقد سجل سعر الصرف انخفاضاً إذ بلغ (1324)، ويعود سبب الانخفاض الى اتباع البنك المركزي سياسة خفض سعر صرف الدولار وذلك للحد من المضاربة في

(١) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2007، ص ٢٠.

(٢) امجد فخري عبيد المعموري، التوجهات السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003 ودورها في توجيه نافذة بيع العملة والاحتياطيات الدولية، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، 2018، ص ٧٠.

(٣) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2012، ص ٢٦.

(٤) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2020، ص ٢٣.

(٥) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2021، ص ٢٨.

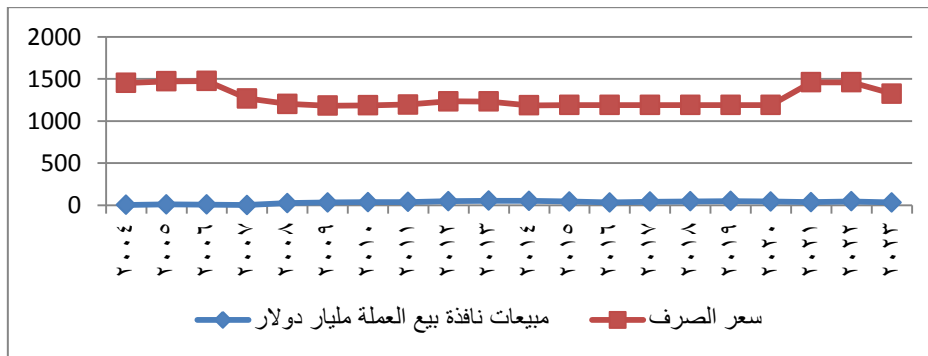
العملة الاجنبية والسيطرة على ارتفاع معدلات التضخم^(١). والشكل (29) يوضح تطور مبيعات نافذة بيع العملة وسعر الصرف في العراق للمدة 2004-2023

جدول (5) تطور مبيعات نافذة بيع العملة وسعر الصرف في العراق

السنة	مبيعات نافذة بيع العملة مليار دولار	معدل النمو %	سعر الصرف	السنة	معدل النمو %	مبيعات نافذة بيع العملة مليار دولار	سعر الصرف
2004	4.98		1453	2014	-2.82	51.73	1186
2005	9.65	93.72	1472	2015	-14.35	44.30	1190
2006	8.46	-12.37	1475	2016	-24.33	33.52	1190
2007	3.00	-64.54	1267	2017	25.88	42.20	1190
2008	25.87	762.88	1203	2018	11.69	47.13	1190
2009	33.99	31.40	1182	2019	8.47	51.13	1190
2010	36.17	6.41	1186	2020	-13.78	44.08	1190
2011	39.80	10.03	1196	2021	-15.85	37.09	1460
2012	48.65	22.24	1233	2022	26.18	46.81	1460
2013	53.23	9.42	1232	2023	-28.43	33.50	1324

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للمدة 2004-2023.

شكل (29) تطور مبيعات نافذة بيع العملة وسعر الصرف في العراق



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (5)

(١) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2023، ص ٨.

المطلب الثالث: تحليل تطور المتغيرات المالية

اولاً: تحليل تطور الإيرادات العامة في العراق للفترة 2004-2023

يوضح الجدول (6) الإيرادات العامة ففي عام 2004 إذ سجلت الإيرادات العامة ما قيمته (32982.7) مليار دينار، وكانت نسبة الإيرادات النفطية بلغت (98.9%) من الإيرادات العامة، أما الإيرادات الضريبية فقد بلغت نسبتها (0.5%)، والإيرادات الأخرى كانت نسبتها (0.59%) من الإيرادات العامة، وفي عام 2005 فقد سجلت الإيرادات العامة ارتفاعاً إذ بلغت (40502.9) مليار دينار، وبمعدل نمو (22.8%)، وبلغت نسبة الإيرادات النفطية (97.5%) من الإيرادات العامة، و الإيرادات الضريبية فقد سجلت نسبة (1.2%)، وكانت نسبة الإيرادات الأخرى (1.30%)، واستمر الارتفاع في عام 2008-2006 حيث بلغت الإيرادات العامة في 2008 (80252.2) مليار دينار، وبمعدل نمو (47.0%)، وبلغت نسبة الإيرادات النفطية (93.9%) من الإيرادات العامة، والإيرادات الضريبية (1.2%)، بينما الإيرادات الأخرى فقد بلغت نسبتها (4.87%)، وما يترتب على ذلك من مخاطر ناجمة عن التغيرات في أسعار النفط على المستوى الدولي، ولا زالت العوائد الضريبية تعاني من انخفاض كبير في حصيلتها بشكل لا يتناسب مع التوجه نحو إيجاد مصادر تمويلية أخرى تخفف العبء في عجز الموازنة المتأتي من التزايد المتصاعد في النفقات وخصوصاً الجارية منها^(١)، بينما في عام 2009 فقد شهدت الإيرادات العامة انخفاضاً ملحوظاً فقد سجلت (55243.5) مليار دينار، وبمعدل نمو (-31.2%)، وبلغت نسبة الإيرادات النفطية (88.5%) من الإيرادات العامة، والإيرادات الضريبية بلغت نسبتها (6.0%)، أما الإيرادات الأخرى فقد بلغت نسبتها (5.50%)، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى حدوث الأزمة العالمية التي أصابت الاقتصاد العالمي وانخفاض أسعار النفط وبسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية التي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة^(٢).

عاودت الإيرادات العامة الارتفاع في الأعوام 2010-2012 فقد بلغت في عام 2010 (70178.2) مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ (27.0%)، إذ سجلت نسبة الإيرادات النفطية (95.2%)، وسجلت الإيرادات الضريبية (2.2%)، وبلغت نسبة الإيرادات الأخرى (2.60%) من الإيرادات العامة أما في عام 2012 فقد نمت الإيرادات بنسبة (10.1%)، جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية في ضوء ارتفاع أسعار النفط^(٣).

(١) البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2008، ص ٣٩.

(٢) زين العابدين محمد عبد الحسين، وصادق علي حسن، الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص ٣٤.

(٣) البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2010، ص ٣٥.

شهدت الإيرادات العامة انخفاضاً في عام 2013 إذ بلغت (113767.4) مليار دينار، وبمعدل نمو سالب (-5.0%)، إذ سجلت الإيرادات النفطية نسبة (97.3%)، والإيرادات الضريبية نسبة (2.5%)، أما الإيرادات الأخرى سجلت نسبة (0.19%)، ويعود سبب الانخفاض إلى وجود انخفاض في كميات النفط المصدرة فضلاً عن انخفاض أسعار النفط^(١).

أما في المدة 2014-2016 شهدت الإيرادات العامة تراجعاً وسجلت معدلات نمو سالبة ومتباينة وكانت على التوالي (-7.4%، -36.9%، -18.1%) ففي عام 2016 كانت نسبة الإيرادات النفطية (81.4%) مع ارتفاع نسبة الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى إلى (7.1%، 11.54%) على التوالي والسبب في انخفاض الإيرادات خلال هذه المدة هو إلى احتلال المجاميع الإرهابية لبعض المحافظات العراقية فضلاً عن انخفاض أسعار النفط إذ أصابت الاقتصاد العراقي أزمة مزدوجة شديدة لذلك سعت الحكومة لزيادة مصادر إيراداتها من الضرائب والإيرادات الأخرى لذلك نما ارتفاع نسبتها خلال هذه المدة^(٢).

وفي عام 2017 سجلت الإيرادات العامة ارتفاعاً خلاف الأعوام الثلاثة السابقة لها إذ بلغت (77336.0) مليار دينار، وسجلت معدل النمو بلغ (42.1%)، وبلغت نسبة الإيرادات النفطية (84.1%) من الإيرادات العامة، أما الإيرادات الضريبية بلغت (8.1%)، والإيرادات الأخرى بلغت (7.71%)، واستمرت الإيرادات العامة في الارتفاع خلال عامي 2018-2019 بسبب تحسن أسعار النفط العالمية، أما في عام 2020 حدث انخفاض في الإيرادات العامة إذ بلغت (63199.7) مليار دينار، ونمت بمعدل نمو سالب بلغ (-41.2%)، وبلغت نسبة الإيرادات النفطية (86.2%) من الإيرادات العامة، والإيرادات الضريبية بلغت (7.5%)، بينما الإيرادات الأخرى (6.38%)، وان سبب الانخفاض الحاصل في الإيرادات العامة بسبب حدوث فايروس كورونا الذي أصاب الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب العالمي على النفط^(٣).

أما عام 2021 عاودت الإيرادات في الارتفاع وبمعدل نمو (72.6%)، واستمر هذا الارتفاع كذلك في عام 2022 وبلغ معدل النمو (48.2%)، وان سبب الارتفاع هو تحسن وارتفاع في أسعار النفط، لكن انخفضت الإيرادات العامة في عام 2023 حيث بلغت (135681.30) مليار دينار، وبمعدل نمو سالب (-16.1%)، وبلغت نسبة الإيرادات النفطية (91.7%)، والإيرادات الضريبية بلغت (4.4%)، والإيرادات الأخرى بلغت (3.94%)، وان سبب الانخفاض الحاصل هو انخفاض أسعار النفط العالمية^(٤). والشكل (30) يوضح تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة 2004-2023.

(١) البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2013، ص ٥٦.

(٢) البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2014، ص ٦٨.

(٣) البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2020، ص ٤٥.

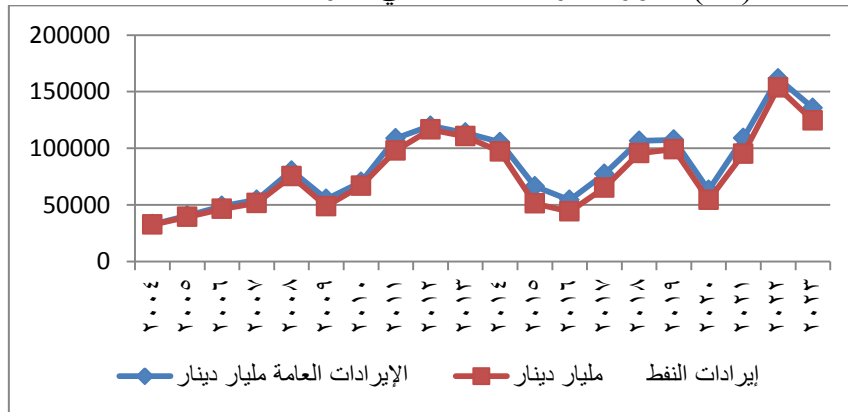
(٤) البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2023، ص ١٥.

جدول (6) تطور الإيرادات العامة في العراق

السنة	الإيرادات العامة مليار دينار	معدل النمو %	إيرادات النفط مليار دينار	نسبتها من الإيرادات العامة %	الإيرادات الضريبية	نسبتها من الإيرادات العامة %	إيرادات أخرى مليار دينار	نسبتها من الإيرادات العامة %
2004	32982.7		32627.2	98.9	159.6	0.5	195.89	0.59
2005	40502.9	22.8	39480.1	97.5	495.3	1.2	527.54	1.30
2006	49055.5	21.1	46534.3	94.9	591.2	1.2	1930.01	3.93
2007	54599.5	11.3	51701.3	94.7	1228.3	2.2	1669.82	3.06
2008	80252.2	47.0	75358.3	93.9	985.8	1.2	3908.05	4.87
2009	55243.5	-31.2	48871.7	88.5	3334.8	6.0	3037.01	5.50
2010	70178.2	27.0	66819.7	95.2	1532.4	2.2	1826.12	2.60
2011	108807.4	55.0	98090.2	90.2	1783.6	1.6	8933.59	8.21
2012	119817.2	10.1	116597.1	97.3	2633.4	2.2	586.79	0.49
2013	113767.4	-5.0	110677.5	97.3	2876.9	2.5	213.00	0.19
2014	105386.6	-7.4	97072.4	92.1	1885.1	1.8	6429.08	6.10
2015	66470.3	-36.9	51312.6	77.2	2015.0	3.0	13142.62	19.77
2016	54409.3	-18.1	44267.1	81.4	3861.9	7.1	6280.31	11.54
2017	77336.0	42.1	65071.9	84.1	6298.3	8.1	5965.73	7.71
2018	106569.8	37.8	95619.8	89.7	5686.2	5.3	5263.81	4.94
2019	107567.0	0.9	99216.3	92.2	4014.5	3.7	4336.18	4.03
2020	63199.7	-41.2	54448.5	86.2	4718.2	7.5	4032.98	6.38
2021	109081.5	72.6	95270.3	87.3	4930.2	4.5	8880.97	8.14
2022	161697.44	48.2	153623.28	95.0	3911.4	2.4	4162.76	2.57
2023	135681.30	-16.1	124428.75	91.7	5913.20	4.4	5339.35	3.94

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للمدة 2004-2023.

شكل (30) تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة 2004-2023



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (6)

ثانياً: تحليل تطور النفقات العامة في العراق للمدة 2004-2023

يوضح الجدول (7) انه في عام 2004 كانت قيمة النفقات العامة (32117.5) مليار دينار، إذ بلغت نسبة النفقات الجارية (90.61%) من النفقات العامة، وبلغت نسبة النفقات الاستثمارية (9.39%)، انخفضت النفقات العامة في عام 2005 إذ بلغت ما قيمته (26375.2) مليار دينار، بمعدل نمو سالب بلغ (-17.88)، إذ شكلت النفقات الجارية نسبة (82.67%)، اما النفقات الاستثمارية بلغت (17.33%)، ثم عاودت بالارتفاع في الاعوام 2006-2008 وبمعدلات نمو متباينة إذ نمت في عام 2008 بمعدل نمو بلغ (77.08%) مع هيمنة النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية. اما في عام 2009 انخفضت النفقات إذ بلغت (52567.0) مليار دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (-11.51%)، حيث بلغت النفقات الجارية (75.10%)، ونسبة النفقات الاستثمارية بلغت (24.90%)، شهدت النفقات العامة نمواً ايجابياً خلال المدة 2010-2013 لتنمو في عام 2013 بمعدل نمو بلغ (18.26%)، ثم عاودت الانخفاض في عام 2014 وبلغت (83556.2) مليار دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (-21.82%)، سجلت النفقات الجارية (70.16%)، وبلغت النفقات الاستثمارية (29.84%)، ثم واصلت الانخفاض في عامي 2016-2015 بسبب استمرار سياسة التقشف وانخفاض اسعار النفط والحرب على الارهاب، اما في عام 2017 ارتفعت النفقات العامة حيث بلغت (75490.1) مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ (12.56%)، وبلغت النفقات الجارية نسبة (78.19%)، وبلغت النفقات الاستثمارية (21.81%)، واستمر الارتفاع في النفقات العامة خلال عامي 2018-2019، لتعود الى الانخفاض في عام 2020 وبلغت النفقات العامة (76082.4) مليار دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (-31.90%)، حيث بلغت النفقات الجارية نسبة (95.78%)، وبلغت النفقات الاستثمارية (4.22%) والسبب يعود الى انتشار وباء كورونا وما نتج عنه من اجراءات ادت الى تقليل النفقات العامة وتوجيه النفقات الجارية لمواجهة الازمة الصحية، وعادت بالارتفاع في عام 2021 حيث سجلت النفقات العامة ما قيمته (102849.7) مليار دينار، وبمعدل نمو (35.18%)، وبلغت النفقات الجارية نسبة (87.05%)، والنفقات الاستثمارية بلغت نسبة (12.95%)، وواصلت بالارتفاع في عامي 2022-2023 اذ بلغت في عام 2023 (142435.60) مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ (21.78%)، وبلغت النفقات الجارية نسبة (89.72%)، والنفقات الاستثمارية بلغت (10.28%). والشكل (31) يوضح تطور النفقات العامة في العراق للمدة 2004-2023.

جدول (7) تطور النفقات العامة في العراق

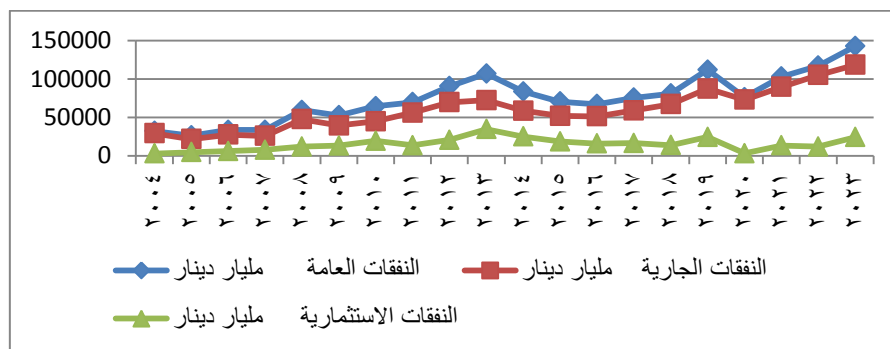
السنة	النفقات العامة مليار دينار	معدل النمو %	النفقات الجارية مليار دينار	نسبة النفقات الجارية الى العامة %	نمو النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية مليار دينار	نسبة النفقات الاستثمارية الى العامة

%							
9.39	3014.73		90.61	29102.76		32117.5	2004
17.33	4572.0	-25.08	82.67	21803.16	-17.88	26375.2	2005
18.00	6027.7	25.95	82.00	27460.20	26.97	33487.9	2006
23.02	7723.0	-5.97	76.98	25822.10	0.17	33545.1	2007
20.00	11880.7	84.04	80.00	47522.70	77.08	59403.4	2008
24.90	13091.0	-16.93	75.10	39476.00	-11.51	52567.0	2009
30.26	19472.0	13.69	69.74	44880.00	22.42	64352.0	2010
19.56	13623.0	24.82	80.44	56017.00	8.22	69640.0	2011
22.97	20755.0	24.28	77.03	69619.00	29.77	90374.0	2012
32.42	34647.0	3.74	67.58	72226.00	18.26	106873.0	2013
29.84	24930.8	-18.83	70.16	58625.46	-21.82	83556.2	2014
26.37	18564.7	-11.59	73.63	51832.84	-15.75	70397.5	2015
23.70	15894.0	-1.27	76.30	51173.43	-4.73	67067.4	2016
21.81	16464.5	15.34	78.19	59025.66	12.56	75490.1	2017
17.09	13820.3	13.60	82.91	67052.86	7.13	80873.2	2018
21.86	24422.6	30.20	78.14	87300.93	38.15	111723.5	2019
4.22	3208.9	-16.53	95.78	72873.54	-31.90	76082.4	2020
12.95	13323.0	22.85	87.05	89526.69	35.18	102849.7	2021
10.28	12018.5	17.22	89.72	104941.10	13.72	116959.60	2022
10.28	24192.90	12.68	89.72	118242.60	21.78	142435.60	2023

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية السنوية للمدة

2023-2004

شكل (31) تطور النفقات العامة في العراق للمدة 2023-2004



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (7)

ثالثاً: تحليل تطور الدين العام

١- تحليل تطور الدين العام الداخلي في العراق للمدة 2004-2023

يوضح الجدول (8) مقدار ما سجله الدين العام الداخلي في عام 2004 إذ بلغ (5925.06) مليار دينار، وسجل ارتفاعاً في عام 2005 حيث بلغ (6255.58) مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ (5.58%)، أما في عام 2006 سجل الدين العام الداخلي انخفاضاً إذ بلغ (5307.01) مليار دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (-15.16%)، واستمر في الانخفاض في عامي 2007-2008 وبمعدلات نمو سالبة إذ بلغت (-8.51%)، (-8.23%) على التوالي، ثم عاود الارتفاع في عام 2009 ليسجل ما مقداره (8434.05) مليار دينار، وبمعدل نمو (89.29%)، واستمر الارتفاع في عام 2010 حيث بلغ معدل النمو (8.85%)، وفي عام 2011 حدث انخفاض في الدين العام الداخلي حيث بلغ (7446.86) مليار دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (-18.89%)، واستمر الانخفاض في عامي 2012-2013 وبمعدلات نمو سالبة (-12.08%) (-35.01%)، ويعود سبب الانخفاض حيث قامت وزارة المالية بتسديد أربعة اقساط فعلية من الدين القديم المترتبة عليها وتسديد مبلغ الفائدة على كل قسط^(١).

أما في عام 2014 فقد سجل الدين العام الداخلي ارتفاعاً حيث بلغ ما قيمته (9520.02) مليار دينار، وبمعدل نمو (123.71%)، واستمر الارتفاع في المدة 2015-2017 حيث بلغ في عام 2015 (32142.81) مليار دينار، وبمعدل نمو (237.71%)، وبمعدلات نمو متباينة (47.35%) (0.67%)، يعود سبب الارتفاع الى توجه السياسة المالية نحو الاقتراض الداخلي لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة من خلال اصدار الحوالات لتمويل كل من (عجز الموازنة) الناتج عن حاجة الانفاق على مختلف الابواب^(٢)، وبسبب الاحداث التي يواجهها البلد المتمثلة في الصراع المسلح ضد العصابات الارهابية والهبوط الحاد في اسعار النفط والتي ادت الى الانخفاض الواضح في السيولة المحلية مما ادى الى لجوء الحكومة المتمثلة بوزارة المالية الى الاقتراض الداخلي لتمويل ذلك العجز^(٣).

بينما في عام 2018 فقد سجل الدين العام الداخلي انخفاضاً إذ بلغ ما مقداره (41822.92) مليار دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (-12.28%)، واستمر الانخفاض في عام 2019 حيث بلغ معدل النمو سالب (-8.35%)، يعود انخفاض الدين العام الداخلي الى تسديد الحوالات المصدرة والمستحقة السداد عبر

(١) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2011، ص ٤٢.

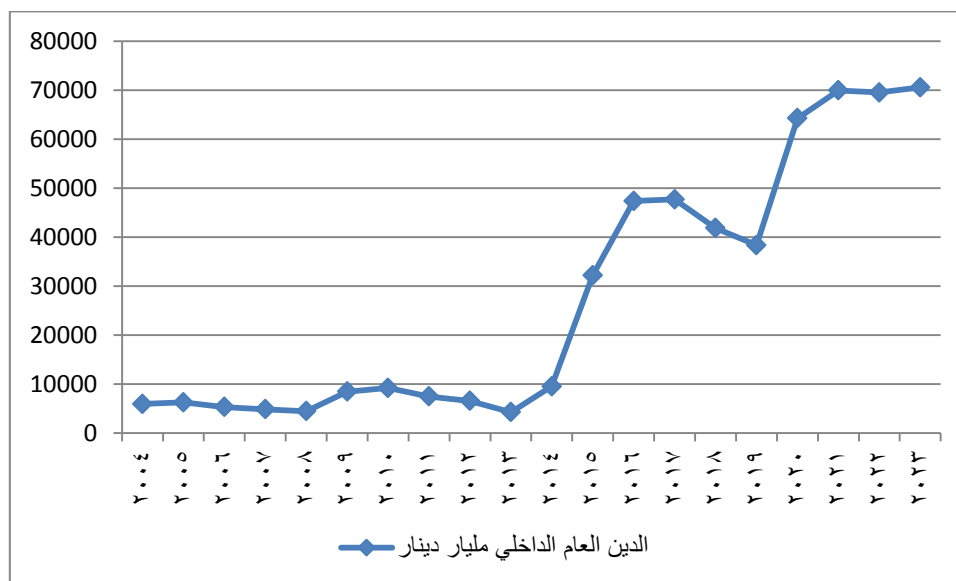
(٢) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2014، ص ٧٣.

(٣) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2015، ص ٧٦.

استخدام نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية CSD وتسديد جزء من رصيد حوالات الخزينة (حوالات الاحتياطي) ^(١).

وفي عام 2020 سجل الدين العام الداخلي ارتفاعاً حيث بلغ (64246.56) مليار دينار، وبمعدل نمو (67.61%)، واستمر هذا الارتفاع في عام 2021 وبمعدل نمو (8.82%)، يعود سبب الانخفاض الى انخفاض الإيرادات الحكومية بسبب تدهور اسعار النفط مما دفع الحكومة الى اللجوء الى الاقتراض الداخلي لتقليص فجوة عجز الموازنة العامة للدولة بموجب قانون الاقتراض لعام 2020 ^(٢)، اما في عام 2022 فقد انخفض الدين العام الداخلي ليبلغ (69495.74) مليار دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (-) 0.60%)، يعود انخفاض الدين العام الداخلي بسبب عدم اللجوء الى الديون وتسديد المديونية نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية باستثناء الدين القديم المتبقي بزمة وزارة المالية ^(٣)، بينما عام 2023 عاود الارتفاع ليبلغ (70557.52) مليار دينار، وبمعدل نمو (1.53%)، وسبب الارتفاع نتيجة قيام وزارة المالية بتسديد ومن ثم استرجاع المبلغ وارتفاع قروض المؤسسات المالية ^(٤). والشكل (32) يوضح تطور الدين العام الداخلي في العراق للمدة 2004-2023.

شكل (32) تطور الدين العام الداخلي في العراق للمدة 2004-2023



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (8)

- (١) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2019، ص ٥٠.
(٢) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2020، ص ٤٩.
(٣) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2022، ص ٤٤.
(٤) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2023، ص ١٩.

٢- تطور الدين العام الخارجي في العراق للمدة 2004-2023

يوضح الجدول (8) تطور الدين الخارجي في عام 2004 إذ بلغ (58.41) مليار دولار، و انخفض في عام 2005 الدين الخارجي ليسجل ما قيمته (35.63) مليار دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (-39.00%)، اما المدة 2006-2008 سجل الدين الخارجي معدلات نمو متباينة (-38.42%) (12.26%) (7.84%)، او المدة 2009-2016 سجل الدين الخارجي انخفاضاً إذ بلغ في عام 2009 (17.13) مليار دولار وبمعدل نمو سالب (-35.50%) اما في عام 2016 سجل معدل نمو سالب بلغ (-23.26%)، اما المدة 2017-2021 سجل الدين الخارجي ارتفاعاً إذ بلغ عام 2019 (25.6) مليار دولار وبمعدل نمو بلغ (97.99%) ، وفي عام 2021 (21.75) مليار دولار وبمعدل نمو سالب (-8.58%)، ان سبب هذا الارتفاع في الدين الخارجي يعود الى حدوث الازمات المزدوجة التي اصابت العراق ومنها فايروس كورونا وانخفاض اسعار النفط وحدث ركود عالمي وعدم القدرة على سد العجز الحاصل عن طريق الاقتراض الداخلي من ثم تم اللجوء الى اقتراض من المؤسسات المالية العالمية^(١)، اما في عامي 2023-2022 فقد سجل انخفاض في معدلات نمو سالبة بلغت (-14.76%) (-14.78%). والشكل (33) يوضح تطور الدين العام في العراق للمدة 2004-2023.

جدول (8) تطور الدين العام في العراق للمدة 2004-2023

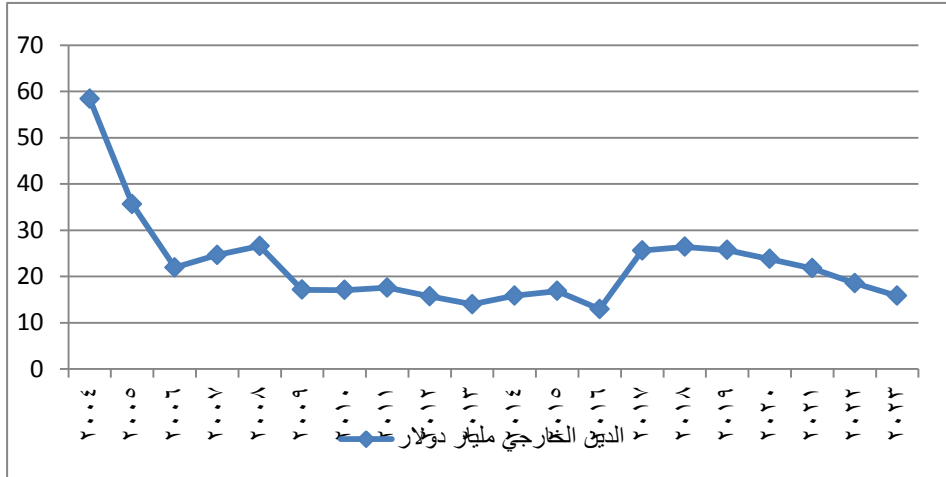
السنة	الدين العام الداخلي مليار دينار	معدل النمو %	الدين الخارجي مليار دولار	معدل النمو %	السنة	الدين العام الداخلي مليار دينار	معدل النمو %	الدين الخارجي مليار دولار	معدل النمو %
2004	5925.06		58.41		2014	9520.20	123.71	15.85	13.30
2005	6255.58	5.58	35.63	-39.00	2015	32142.81	237.63	16.85	6.31
2006	5307.01	-15.16	21.94	-38.42	2016	47362.25	47.35	12.93	-23.26
2007	4855.32	-8.51	24.63	12.26	2017	47678.80	0.67	25.6	97.99
2008	4455.57	-8.23	26.56	7.84	2018	41822.92	-12.28	26.41	3.16
2009	8434.05	89.29	17.13	-35.50	2019	38331.55	-8.35	25.7	-2.69
2010	9180.81	8.85	17.07	-0.35	2020	64246.56	67.61	23.79	-7.43
2011	7446.86	-18.89	17.58	2.99	2021	69912.39	8.82	21.75	-8.58

(١) حيدر حسين ال طعمة، وعباس جواد الخفاجي، تحليل العلاقة بين الدين العام والتضخم في العراق، مجلة الغاري لكلية الادارة والاقتصاد، مجلد ١٨، العدد ١، جامعة الكوفة، ٢٠٢٢، ص ٣١.

-14.76	18.54	-0.6	69495.74	2022	-10.58	15.72	-12.08	6547.52	2012
-14.78	15.8	1.53	70557.52	2023	-11.01	13.99	-35.01	4255.55	2013

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية السنوية للمدة 2023-2004.

شكل (33) تطور الدين الخارجي في العراق للمدة 2023-2004



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (8)

المبحث الثاني

تحليل تطور الاحتياطيات الاجنبية وبعض مؤشراتها وعلاقتها بالمتغيرات الكلية

يعد اقتصاد العراق ريعياً واعتماده على الإيرادات النفطية التي هي المرتكز الأساسي للاقتصاد، يمثل احتياطي العملات الأجنبية للبنك المركزي العراقي والمحتفظ به من المصارف المركزية والسلطات النقدية وان وجود الاحتياطيات الأجنبية يعد بمثابة دعم يستخدم لمطلوبات البنك المركزي وان وجود احتياطي الاجنبي الذي يمثل غطاء للعملة الأجنبية ومصدر استقرار الدينار العراقي^(١). وان هذه الاحتياطيات الأجنبية تكون عبارة عن مجموعة من الأصول المقومة بالعملة الأجنبية واستخدامها عن طريق السلطات النقدية في حالة حدوث عجز طارئ مؤقت في ميزان المدفوعات، فإنه سيتم استخدام هذه الاحتياطيات لتغطية وسد العجز الحاصل دون اللجوء الى استخدام سياسات اقتصادية غير مرغوب فيها مثل: تخفيض قيمة العملة او فرض قيود على الواردات والتي قد ينتج عنها اثار سلبية^(٢).

المطلب الاول/ تحليل تطور اجمالي الاحتياطيات الاجنبية

اولاً: تطور اجمالي الاحتياطيات الاجنبية في العراق للمدة 2004-2023

يبين الجدول (9) تطور اجمالي الاحتياطيات الاجنبية في عام 2004 إذ بلغت (9.39) مليار دولار، وارتفع في عام 2005 إذ سجل (13.51) مليار دولار، وبمعدل نمو بلغ (43.88%)، واستمر بالارتفاع حتى عام 2008 ليسجل ما مقداره (48.8) مليار دولار، وبمعدل نمو (53.85%)، اما في عام 2009 حدث انخفاض في اجمالي الاحتياطيات الاجنبية إذ بلغت (43.88) مليار دولار، وبمعدل نمو سالب بلغ (10.08%)، ويعود سبب الانخفاض الى ازمة الرهن العقاري، اما في عام 2010 سجل اجمالي الاحتياطيات ارتفاع حيث بلغ ما مقداره (49.95) مليار دولار، وبمعدل نمو (13.83%)، وتواصل الارتفاع حتى عام 2013 ليسجل ما قيمته (73.57) مليار دولار، وبمعدل نمو بلغ (10.63%)، حيث سجل انخفاضاً في عام 2014 وبلغ قيمته (65.23) مليار دولار، وبمعدل نمو سالب (11.34%)، بسبب دخول البلد في حرب وانخفاض اسعار النفط العالمية، واستمر بالانخفاض حتى عام 2016 ليسجل (45) مليار دولار، وبمعدل نمو سالب (15.67%)، وفي عام 2017 سجل ارتفاع إذ بلغ ما مقداره (49.04) مليار دولار، وبمعدل نمو بلغ (8.98%)، واستمر الارتفاع وصولاً الى عام 2019 ليبلغ (67.54) مليار دولار، وبمعدل نمو (5.10%)، اما في عامي 2020-2021 سجل انخفاضاً إذ بلغ (66.29) (63.76)

(١) مظهر محمد صالح قاسم، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة للنشر، ط ١، بغداد، العراق، ٢٠١٢، ص ٦٨.

(٢) احمد شفيق الشاذلي، طرق تكوين وادارة الاحتياطيات الاجنبية تجارب بعض الدول العربية والاجنبية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٤، ص ٣.

مليار دولار، وبمعدلات نمو سالبة بلغت (1.85-%) (3.82-%)، ويعود سبب التراجع الى حدوث جائحة كورونا ، بينما سجل ارتفاع في عامي 2023-2022 ليحقق ما مقداره (96.33) و (110.09) مليار دولار، وبمعدلات نمو (51.08%) (14.28%).

ثانياً: تحليل تطور احتياطي العملات الاجنبية في العراق للمدة 2004-2023

يبين الجدول (9) ما سجلته احتياطيات العملات الاجنبية في عام 2004 حيث بلغت (9.31) مليار دولار، وفي عام 2005 حصل ارتفاع في العملات الاجنبية بلغت ما مقداره (13.42) مليار دولار، وبمعدل نمو (44.15%)، واستمر الارتفاع في العملات الاجنبية حتى عام 2008 وبلغ ما قيمته (48.65) مليار دولار، وبمعدل نمو بلغ (54.10%)، اما في عام 2009 فقد سجلت احتياطيات العملات الاجنبية انخفاضاً إذ بلغت (43.67) مليار دولار، وبمعدل نمو سالب (-10.24%)، ثم عاودت الارتفاع في عام 2010 لتسجل احتياطيات العملات الاجنبية ما مقداره (49.67) مليار دولار، وبمعدل نمو (13.74%)، واستمرت بالارتفاع وصولاً الى عام 2013 لتسجل (71.89) مليار دولار، وبمعدل نمو بلغ (10.62%)، وفي عام 2014 سجلت العملات الاجنبية انخفاضاً اذ بلغت (61.81) مليار دولار، وبمعدل نمو سالب بلغ (-14.02%)، وسجلت في عام 2015 ما مقداره (50.31) مليار دولار، وبمعدل نمو سالب بلغ (-18.61%)، إذ استمر الانخفاض في عام 2016 لتبلغ (41.3) مليار دولار، وبمعدل نمو (-17.91%) بسبب تراجع اسعار النفط والحرب مع الارهاب وانخفاض تدفق العملة الاجنبية الى الداخل، ففي عام 2017 سجلت احتياطيات العملات ارتفاعاً إذ بلغت (44.92) مليار دولار وبمعدل نمو بلغ (8.77%)، واستمرت بالارتفاع حتى عام 2019 إذ بلغ ما مقداره (62.47) مليار دولار، وبمعدل نمو بلغ (4.24%)، بينما سجلت انخفاضاً في عام 2020 حيث بلغت (58.66) مليار دولار، وبمعدل نمو سالب (-6.10%)، واستمر الانخفاض في عام 2021 لتسجل ما مقداره (57.77) مليار دولار، وبمعدل نمو سالب بلغ (-1.52%)، اما في عام 2022 سجلت العملات الاجنبية ارتفاعاً حيث بلغت ما مقداره (88.4) مليار دولار، وبمعدل نمو (53.02%)، واستمر الارتفاع في عام 2023 حيث بلغت (100.42) مليار دولار، وبمعدل نمو (13.60%). والشكل (34) يوضح تطور اجمالي احتياطيات الاجنبية في العراق للمدة 2004-2023.

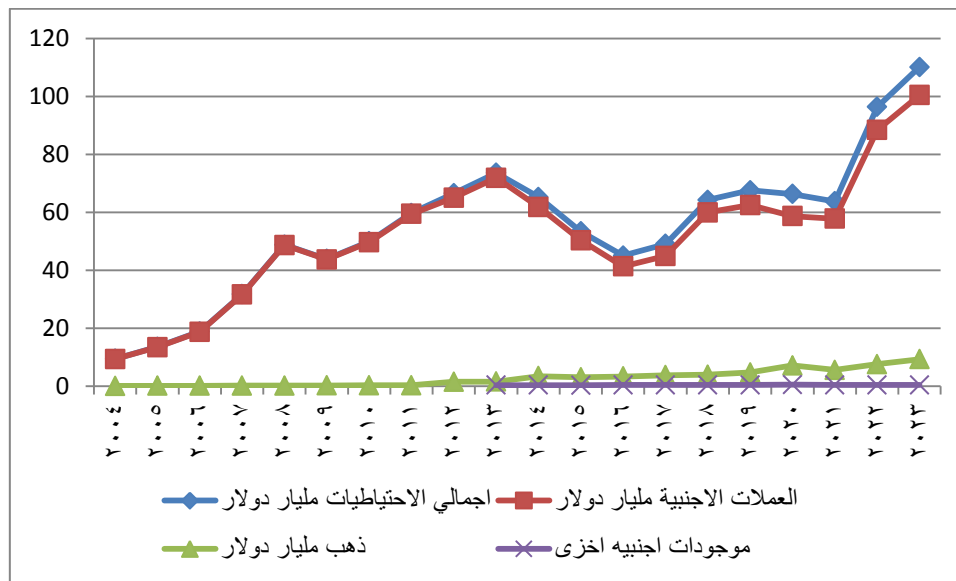
جدول (9) تطور اجمالي الاحتياطيات الاجنبية في العراق للمدة 2004-2023

السنة	اجمالي الاحتياطيات مليار دولار	معدل النمو % العملات الاجنبية مليار دولار	معدل النمو % ذهب مليار دولار	معدل النمو % موجودات اجنبية اخرى مليار دولار	معدل النمو %
2004	9.39	9.31	0.08		

		21.52	0.10	44.15	13.42	43.88	13.51	2005
		11.46	0.11	39.42	18.71	39.30	18.82	2006
		41.12	0.15	68.73	31.57	68.54	31.72	2007
		7.95	0.16	54.10	48.65	53.85	48.8	2008
		26.38	0.21	-10.24	43.67	-10.08	43.88	2009
		27.18	0.26	13.74	49.67	13.83	49.95	2010
		11.07	0.29	19.61	59.41	19.52	59.7	2011
		417.87	1.51	9.39	64.99	11.39	66.5	2012
	0.32	2.39	1.54	10.62	71.89	10.63	73.57	2013
-1.36	0.31	120.61	3.40	-14.02	61.81	-11.34	65.23	2014
-2.83	0.30	-10.52	3.05	-18.61	50.31	-18.20	53.36	2015
23.89	0.37	9.13	3.32	-17.91	41.3	-15.67	45	2016
5.98	0.40	12.06	3.73	8.77	44.92	8.98	49.04	2017
-1.76	0.39	5.77	3.94	33.41	59.93	31.04	64.26	2018
0.41	0.39	18.83	4.68	4.24	62.47	5.10	67.54	2019
27.67	0.50	52.33	7.13	-6.10	58.66	-1.85	66.29	2020
-22.17	0.39	-21.55	5.60	-1.52	57.77	-3.82	63.76	2021
-2.03	0.38	34.87	7.55	53.02	88.4	51.08	96.33	2022
0.05	0.38	23.03	9.28	13.60	100.42	14.28	110.09	2023

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية السنوية للمدة 2023-2004.

شكل (34) تطور اجمالي الاحتياطيات الاجنبية في العراق للمدة 2023-2004



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (9)

ثالثاً: تحليل تطور الذهب في العراق للمدة 2004-2023

يبين الجدول (9) تطور الذهب في عام 2004 اذ سجل (0.08) مليار دولار، وفي عام 2005 سجل الذهب ارتفاعاً ليبلغ ما قيمته (0.10) مليار دولار، وبمعدل نمو بلغ (21.52%)، واستمر الذهب بالارتفاع وصولاً الى عام 2014 ليسجل ما قيمته (3.40) مليار دولار، وبمعدل نمو (120.61%)، اما في عام 2015 سجل الذهب انخفاضاً حيث بلغ (3.40) مليار دولار، وبمعدل نمو سالب بلغ (-10.52%)، ثم عاد ليسجل ارتفاعاً في عام 2016 حيث بلغ (3.32) مليار دولار، وبمعدل نمو (9.13%)، واستمر الذهب بالارتفاع حتى عام 2020 حيث سجل (7.13) مليار دولار، وبمعدل نمو (52.33%)، اما في عام 2021 فقد سجل الذهب انخفاضاً وبلغ ما قيمته (5.60) مليار دولار، وبمعدل نمو سالب (-21.55%)، بينما سجل عام 2022 ارتفاعاً ليبلغ ما قيمته (7.55) مليار دولار، وبمعدل نمو (34.87%)، واستمر بالارتفاع في عام 2023 ليسجل (9.28) مليار دولار، وبمعدل نمو (23.03%).

رابعاً: تحليل تطور الموجودات الاجنبية الاخرى في العراق للمدة 2013-2023

يوضح الجدول (9) تطور الموجودات الاجنبية الاخرى في عام 2013 حيث سجلت ما مقداره (0.32) مليار دولار، وفي عام 2014 سجلت الموجودات الاجنبية الاخرى انخفاضاً وبلغت (0.31) مليار دولار، وبمعدل نمو سالب بلغ (-1.36%)، حيث استمر الانخفاض في عام 2015 وسجلت (0.30) مليار دولار، وبمعدل نمو سالب (-2.83%)، اما في عام 2016 حدث ارتفاع في الموجودات الاجنبية الاخرى وسجلت (0.37) مليار دولار، وبمعدل نمو (23.89%)، ثم تواصل الارتفاع عام 2017 لتسجل (0.40) مليار دولار، وبمعدل نمو (5.98%)، اما في عام 2018 فحدث انخفاض في الموجودات الاجنبية الاخرى لتبلغ (0.39) مليار دولار، وبمعدل نمو سالب بلغ (-1.76%)، وارتفعت في عام 2019 حيث بلغت (0.39) مليار دولار، وبمعدل نمو (0.41%)، واستمرت في الارتفاع عام 2020 حيث سجلت (0.50) مليار دولار، وبمعدل نمو بلغ (27.67%)، بينما في عام 2021 حدث انخفاض وبلغت (0.39) مليار دولار، وبمعدل نمو سالب بلغ (-22.17%)، وكذلك في عام 2022 استمر الانخفاض وبلغ ما مقداره (0.38) مليار دولار، وبمعدل نمو سالب بلغ (-2.03%)، بينما ارتفعت الموجودات الاجنبية الاخرى وبلغت ما قيمته (0.38) مليار دولار، وبمعدل نمو (0.05%).

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاحتياطيات في العراق

أولاً: مؤشر اجمالي الاحتياطيات الاجنبية الى الاستيرادات في العراق للمدة 2004-2023

يوضح الجدول (10) في عام 2004 ما سجله نسبة اجمالي الاحتياطيات الى الاستيرادات ونسبة (44.08%)، وفي عام 2005 ارتفعت نسبة مؤشر اجمالي الاحتياطيات الاجنبية حيث بلغت (57.54%) واستمرت نسبة اجمالي الاحتياطيات بالارتفاع حتى عام 2007 حيث بلغت (163.76%)، اما في عام 2008 سجل هذا المؤشر انخفاض حيث بلغ (138.64%)، وكذلك استمر الانخفاض في عام 2009 ليسجل (106.79%)، بينما سجل ارتفاعاً في عام 2010-2011 وبنسب مختلفة (115.30%) (127.67%)، وفي عام 2012 حدث انخفاض في نسبة مؤشر اجمالي الاحتياطيات الاجنبية الى الاستيرادات ليسجل (119.20%)، وسجل ارتفاعاً في عام 2013 بنسبة (129.34%)، اما في عامي 2014-2015 سجل انخفاضاً حيث بلغت نسبته (113.23%) و (112.43%)، وحدث ارتفاع في عام 2016 ليسجل (131.58%)، اما في عام 2017 سجل انخفاضاً ليلبغ (129.53%)، وفي عام 2018 حدث ارتفاع ليسجل ما بنسبته (140.52%)، بينما عام 2019 سجل انخفاضاً وبلغ (116.19%)، وحدث ارتفاع في عام 2020 حيث سجل نسبة (137.45%)، واستمر حتى عام 2023 ليسجل (296.18%)، وان نسبة الاحتياطيات المثلى يجب ان تغطي قيمة ثلاثة اشهر او (25%) من اجمالي الاستيرادات من السلع والخدمات خاصة من السلع الاساسية. إذ يتحدد الحجم الكافي من الاحتياطيات من خلال هذا المؤشر بالحجم الذي يغطي الاستيرادات من السلع والخدمات لمدة ثلاثة اشهر وعند تتبع تطور هذا المؤشر من الجدول (10) يتضح ان الاحتياطيات الاجنبية تجاوزت الحجم الكافي من عام 2007 (15.2) شهراً إذ سجلت اقل مدة لتغطية الاستيرادات في عام 2004 ولمدة (3.5) شهراً واستناداً الى هذا المؤشر فإن حجم الاحتياطيات الاجنبية قادرة على تغطية الاستيرادات وتجاوزت الحجم الكافي.

اما مؤشر نسبة احتياطيات العملات الاجنبية الى الاستيرادات في العراق للمدة 2004-2023 فإن الجدول (10) يوضح تطور نسبة مؤشر احتياطيات العملات الاجنبية الى الاستيرادات في عام 2004 حيث بلغ نسبة (43.71%)، وفي عام 2005 سجلت النسبة ارتفاعاً حيث بلغت ما مقداره (57.16%)، واستمرت بالارتفاع حتى عام 2007 لتسجل (162.98%)، بينما في عام 2008 سجلت انخفاضاً حيث بلغت ما نسبته (138.21%)، واستمر الانخفاض في عام 2009 لتسجل (106.28%)، اما في عام 2010 ارتفعت نسبة مؤشر احتياطيات العملات الاجنبية حيث بلغت (114.66%)، واستمر الارتفاع في عام 2011 حيث بلغت (127.05%)، وفي عام 2012 انخفضت نسبة المؤشر لتبلغ (116.49%)، وعاودت الارتفاع في عام 2013 حيث بلغت ما مقداره (126.39%)، اما في عام 2014-2015 سجلت انخفاض واضح حيث بلغت نسبته (107.29%) (106.01%)، ثم عاودت بالارتفاع في عام 2016 حيث بلغت (120.76%)، وفي عام 2017 سجل انخفاضاً حيث بلغ (118.65%)، اما عام 2018 سجل

ارتفاع حيث بلغت نسبته (131.05%)، بينما سجلت انخفاض في عام 2019 ما مقداره (107.47%)، ثم ارتفعت في عام 2020 وسجلت (121.63%)، واستمر الارتفاع حتى عام 2023 حيث بلغ (270.16%).

جدول (10) مؤشر اجمالي الاحتياطيات الاجنبية الى الاستيرادات في العراق للمدة 2004-2023

السنة	استيرادات مليار دولار	اجمالي الاحتياطيات مليار دولار	نسبه الاحتياطيات الاستيرادات%	العملات الاجنبية مليار دولار	نسبه العملات الاجنبية الى الاستيرادات%
2004	21.3	9.39	44.08	9.31	43.71
2005	23.48	13.51	57.54	13.42	57.16
2006	20.77	18.82	90.61	18.71	90.08
2007	19.37	31.72	163.76	31.57	162.98
2008	35.2	48.8	138.64	48.65	138.21
2009	41.09	43.88	106.79	43.67	106.28
2010	43.32	49.95	115.30	49.67	114.66
2011	46.76	59.7	127.67	59.41	127.05
2012	55.79	66.5	119.20	64.99	116.49
2013	56.88	73.57	129.34	71.89	126.39
2014	57.61	65.23	113.23	61.81	107.29
2015	47.46	53.36	112.43	50.31	106.01
2016	34.2	45	131.58	41.3	120.76
2017	37.86	49.04	129.53	44.92	118.65
2018	45.73	64.26	140.52	59.93	131.05
2019	58.13	67.54	116.19	62.47	107.47
2020	48.23	66.29	137.45	58.66	121.63
2021	40.73	63.76	156.54	57.77	141.84
2022	42.79	96.33	225.12	88.4	206.59
2023	37.17	110.09	296.18	100.42	270.16

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات العمود الاول والثاني والرابع.

ثانياً: مؤشر نسبة اجمالي الاحتياطيات الاجنبية الى عرض النقد الواسع M2 في العراق للمدة 2023-

2004

يبين الجدول (11) نسبة اجمالي الاحتياطيات الاجنبية الى عرض النقد الواسع M2 عام 2004 (111.39%)، اما في عام 2005 فقد بلغت نسبة اجمالي الاحتياطيات الى عرض النقد (135.51%)، وسجل اجمالي احتياطيات الاجنبية انخفاض في عام 2006 ليبلغ نسبة (131.70%) الى عرض النقد الواسع M2، اما في عام 2007-2008 كان هنالك ارتفاع في نسبة اجمالي الاحتياطيات وبلغت (149.13%) و (168.16%)، وفي عام 2009-2010-2011 فقد سجل نسبة اجمالي الاحتياطيات انخفاض حيث بلغت (114.15%) و (98.11%) و (98.92%)، بينما في عام 2012 سجل اجمالي الاحتياطيات الاجنبية ارتفاعاً وبلغت نسبته (108.66%) الى عرض النقد الواسع M2، وحدث انخفاض عام 2013-2014-2015 ليسجل في عام 2016 (59.19%) الى عرض النقد الواسع M2، ويعزى

سبب الانخفاض الحاصل في رصيد صافي الموجودات الاجنبية نتيجة لانخفاض عوائد النفط^(١)، اما سجل مؤشر اجمالي الاحتياطيات الاجنبية ارتفاعاً حيث بلغ نسبته (62.85%) و (80.16%)، اما في عام 2019-2020 سجل انخفاض بنسبة (77.70%) و (65.79%)، بينما سجل ارتفاعاً في عامي 2021-2022 وبلغت نسبة اجمال الاحتياطيات الاجنبية (66.55%) و (83.58%)، وفي عام 2023 سجل انخفاضاً حيث بلغت نسبة اجمالي الاحتياطيات الاجنبية (80.55%) الى عرض النقد الواسع. وطبقاً لهذا المؤشر يجب ان تغطي الاحتياطيات 40% من عرض النقد الواسع. اما مؤشر نسبة احتياطي العملات الاجنبية الى عرض النقد الواسع في العراق للمدة 2004-2023، فإن الجدول (11) يبين نسبة احتياطي العملات الاجنبية الى عرض النقد الواسع في عام 2004 حيث بلغت نسبته (110.44%)، وفي عام 2005 سجلت نسبة العملات الاجنبية ارتفاعاً حيث بلغت (134.60%) الى عرض النقد الواسع، اما في عام 2006 حدث انخفاض في نسبة العملات الاجنبية الى عرض النقد الواسع (130.93%)، اما في عام 2007-2008 حيث سجل ارتفاعاً حيث بلغ (148.43%) (167.64%)، وفي عامي 2009-2010 سجل احتياطي العملات الاجنبية الى عرض النقد الواسع انخفاض حيث بلغ (113.61%) (97.56%)، اما في عامي 2011-2012 سجل ارتفاعاً حيث بلغ ما نسبته (98.44%) (106.19%)، بينما في عام 2013-2014-2015 سجل نسبة احتياطيات العملات الاجنبية انخفاض الى عرض النقد الواسع وبنسب متباينة (101.03%) (80.81%) (72.49%) ويعزى سبب الانخفاض الى ارتفاع عرض النقد الواسع اكثر من احتياطي العملات الاجنبية. وفي عام 2016-2017-2018 سجل ارتفاعاً وبنسب متباينة (54.33%) (57.57%) (74.76%)، ويعود سبب الارتفاع الى ارتفاع احتياطي العملات الاجنبية وتحسن اسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية، اما في عام 2019-2020 حدث انخفاض في نسبة احتياطي العملات الاجنبية الى عرض النقد الواسع وبلغ نسبة (71.87%) (58.22%)، وان سبب الانخفاض يعود الى انخفاض احتياطي العملات وزيادة عرض النقد الواسع نتيجة جائحة كورونا التي عصفت بالاقتصاد العالمي، وفي عامي 2021-2022 ارتفعت نسبة احتياطي العملات الاجنبية الى عرض النقد الواسع (60.30%) (76.70%)، ويعزى سبب الارتفاع الى زيادة احتياطي العملات الاجنبية وتحسن اسعار النفط، سجل عام 2023 انخفاضاً في نسبة احتياطي العملات الاجنبية الى عرض النقد الواسع وبلغت نسبته (73.47%).

(١) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2015، ص ٣١.

جدول (11) مؤشر اجمالي الاحتياطيات الاجنبية الى عرض النقد الواسع في العراق للمدة 2004-2023

السنة	عرض النقد الواسع	اجمالي الاحتياطيات مليار دولار	نسبة اجمالي الاحتياطيات الاجنبية الى عرض النقد الواسع %	العملات الاجنبية مليار دولار	نسبة احتياطيات العملات الاجنبية الى عرض النقد الواسع %
2004	8.43	9.39	111.39	9.31	110.44
2005	9.97	13.51	135.51	13.42	134.60
2006	14.29	18.82	131.70	18.71	130.93
2007	21.27	31.72	149.13	31.57	148.43
2008	29.02	48.8	168.16	48.65	167.64
2009	38.44	43.88	114.15	43.67	113.61
2010	50.91	49.95	98.11	49.67	97.56
2011	60.35	59.7	98.92	59.41	98.44
2012	61.2	66.5	108.66	64.99	106.19
2013	71.16	73.57	103.39	71.89	101.03
2014	76.49	65.23	85.28	61.81	80.81
2015	69.4	53.36	76.89	50.31	72.49
2016	76.02	45	59.19	41.3	54.33
2017	78.03	49.04	62.85	44.92	57.57
2018	80.16	64.26	80.16	59.93	74.76
2019	86.92	67.54	77.70	62.47	71.87
2020	100.76	66.29	65.79	58.66	58.22
2021	95.81	63.76	66.55	57.77	60.30
2022	115.26	96.33	83.58	88.4	76.70
2023	136.68	110.09	80.55	100.42	73.47

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على العمود الاول والثاني والرابع.

ثالثاً: مؤشر نسبة اجمالي الاحتياطيات الاجنبية الى الدين الخارجي في العراق للمدة 2004-2023

يبين الجدول (12) في عام 2004 حيث بلغت نسبة اجمالي الاحتياطيات الاجنبية الى الدين الخارجي (16.08%)، اما في عام 2005 فقد بلغ اجمالي الاحتياطيات الاجنبية ارتفاعاً وسجل نسبة (37.92%)، واستمر الارتفاع وصولاً حتى عام 2013 حيث سجل نسبة (525.88%)، ويعود سبب الارتفاع الى زيادة اجمالي الاحتياطيات الاجنبية الى الدين الخارجي وهذا مما يبعث الطمأنينة والامان للاقتصاد العراقي.

اما في عام 2014-2015 فقد حدث انخفاض في مؤشر نسبة اجمالي الاحتياطيات الاجنبية حيث سجل (411.55%) الى الدين الخارجي، وعام 2015 (316.68%)، ويعزى سبب الانخفاض الى تراجع وانخفاض اجمالي الاحتياطيات الاجنبية وارتفاع الدين الخارجي.

اما في عام 2016 فقد سجل نسبة (348.03%)، اما في عام 2017 فقد سجل نسبة (191.56%). وفي عام 2018 سجل ارتفاع في نسبة اجمالي الاحتياطيات الاجنبية (243.32%)، واستمر بالارتفاع وصولاً حتى عام 2023 حيث سجل (696.77%)، ويعود سبب الارتفاع الى زيادة اجمالي الاحتياطيات الاجنبية وانخفاض الدين الخارجي هذا مما يؤكد ان الاقتصاد العراقي في حالة انتعاش. ويفترض هذا المؤشر ان

المستوى الامثل من الاحتياطيات في اي دولة يجب ان يغطي الدين الخارجي بنسبة تتراوح بين -40% و100% وقد ارتبط استخدام هذا المؤشر بالأزمات الاسيوية

اما مؤشر احتياطي العملات الاجنبية الى الدين الخارجي في العراق للمدة 2004-2023 فإن الجدول (12) يوضح في عام 2004 حيث بلغت نسبة مؤشر احتياطي العملات الاجنبية (15.93%) الى الدين الخارجي، وفي عام 2005 سجل مؤشر احتياطي العملات ارتفاعاً حيث بلغت نسبته (37.66%) الى الدين الخارجي، واستمر بالارتفاع بشكل متواصل حتى عام 2013 حيث سجل نسبة (513.87%) الى الدين الخارجي اي ان احتياطيات العملات الاجنبية اكبر من الدين الخارجي، اما في عام 2014 فقد حدث انخفاض في مؤشر نسبة احتياطي العملات الاجنبية وبلغ (389.97%) الى الدين الخارجي، ويعزى سبب الانخفاض الى تراجع احتياطي العملات الاجنبية وارتفاع الدين الخارجي بسبب دخول المجاميع الارهابية وانخفاض اسعار النفط، واستمر بالانخفاض في عام 2015 حيث بلغ نسبة (298.58%)، اما في عام 2016 فقد سجل ارتفاع بنسبة (319.41%)، وفي عام 2017 فقد سجل انخفاضاً (175.47%)، بينما سجل ارتفاع في عام 2018 حيث بلغ نسبة (226.92%)، وتواصل بالارتفاع حتى عام 2023 ليسجل نسبة (635.57%) الى الدين الخارجي.

جدول (12) مؤشر اجمالي الاحتياطيات الاجنبية الى الدين الخارجي في العراق للمدة 2004-2023

السنة	الدين الخارجي مليار دولار	اجمالي الاحتياطيات مليار دولار	نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى الدين الخارجي %	العملات الاجنبية مليار دولار	نسبة العملات الاجنبية الى الدين الخارجي %	احتياطيات العملات الاجنبية الى الدين الخارجي %
2004	58.41	9.39	16.08	9.31	15.94	
2005	35.63	13.51	37.92	13.42	37.66	
2006	21.94	18.82	85.78	18.71	85.28	
2007	24.63	31.72	128.79	31.57	128.18	
2008	26.56	48.8	183.73	48.65	183.17	
2009	17.13	43.88	256.16	43.67	254.93	
2010	17.07	49.95	292.62	49.67	290.98	
2011	17.58	59.7	339.59	59.41	337.94	
2012	15.72	66.5	423.03	64.99	413.42	
2013	13.99	73.57	525.88	71.89	513.87	
2014	15.85	65.23	411.55	61.81	389.97	
2015	16.85	53.36	316.68	50.31	298.58	
2016	12.93	45	348.03	41.3	319.41	
2017	25.6	49.04	191.56	44.92	175.47	
2018	26.41	64.26	243.32	59.93	226.92	
2019	25.7	67.54	262.80	62.47	243.07	
2020	23.79	66.29	278.65	58.66	246.57	
2021	21.75	63.76	293.15	57.77	265.61	
2022	18.54	96.33	519.58	88.4	476.81	
2023	15.8	110.09	696.77	100.42	635.57	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على العمود الاول والثاني والرابع.

رابعاً: مؤشر نسبة اجمالي الاحتياطيات الاجنبية الى ميزان المدفوعات في العراق للمدة 2004-2023 يوضح الجدول (13) نسبة اجمالي الاحتياطيات الاجنبية في عام 2004 حيث بلغت (223.04-%) الى ميزان المدفوعات، اما في عام 2005 فقد سجل ارتفاعاً في نسبة اجمالي الاحتياطيات الاجنبية (-). (327.91-%) الى ميزان المدفوعات، واستمر السير بشكل متذبذب خلال هذه المدة حتى عام 2009 ليسجل اجمالي الاحتياطيات الاجنبية نسبة (877.60-%) الى ميزان المدفوعات، ودور الاحتياطيات هو استيعاب الفائض في ميزان المدفوعات ليعود ويحقق عجزاً في عام 2010 حيث سجل نسبة (-). (795.38-%)، وانخفضت نسبة اجمالي الاحتياطيات في عام 2011 الى (574.59-%)، وفي عام 2012 (833.33-%) وليحقق فائضاً في عام 2013 بنسبة (936.01-%)، وفي عام 2014-2015-2016 حقق اجمالي الاحتياطيات الاجنبية نسب مختلفة الى ميزان المدفوعات (549.54-%) (396.14-%) (-). (539.57-%)، حيث سجل عجزاً في عام 2016 وان سبب العجز يعود الى سجل صافي حساب الخدمات وحساب الدخل الاولي الذي حدث فيهم العجز⁽¹⁾. اما في عام 2017-2018-2019 حقق فائض بلغت نسبته (1816.30-%) (975.11-%) (774.54-%)، حيث سجل صافي الحساب الجاري فائضاً⁽²⁾، بينما في عام 2020 فقد حقق نسبة (801.57-%)، ويعود سبب العجز الى صافي الحساب الجاري وصافي حساب الخدمات وهذا مما يؤثر على حصول عجز في ميزان المدفوعات⁽³⁾، وفي عام 2022-2023 2021 بلغت نسبته (590.92-%) (412.90-%) (541.25-%)، حقق فائض نتيجة لزيادة المتحققة في الاصول الاحتياطية للدولة حيث حقق الحساب الجاري فائض⁽⁴⁾. وطبقاً لهذا المؤشر فإن الاحتياطيات يجب ان تتغير بنفس معدلات التغيير في ميزان المدفوعات فإذا كان منحنى العجز يتجه نحو التزايد فان الاحتياطيات يجب ان تنمو بنفس معدلات النمو في العجز

اما مؤشر نسبة اجمالي العملات الاجنبية الى ميزان المدفوعات في العراق للمدة 2004-2023 فإن الجدول (13) يوضح في عام 2004 حيث بلغت نسبة اجمالي العملات الاجنبية (221.14-%) الى ميزان المدفوعات، اما في عام 2005 فقد سجل ارتفاعاً في نسبة اجمالي العملات وبلغت (325.73-%) الى ميزان المدفوعات، و استمر العجز حتى عام 2008 وسجل نسب متباينة (254.21-%) (268.68-%) (-270.28-%)، اما في عام 2009 سجل فائض حيث بلغ نسبته (873.40-%) الى ميزان المدفوعات، وفي عام 2010 حدث انخفاض في نسبة اجمالي احتياطي العملات الاجنبية لتبلغ ما نسبته (790.92-%)

(¹) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2016، ص 82.

(²) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2017، ص 55.

(³) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2020، ص 58.

(⁴) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2023، ص 22.

الى ميزان المدفوعات، وفي عامي 2011-2012 حصل عجز في ميزان المدفوعات حيث سجلت نسبة اجمالي العملات الاجنبية (571.80%) (-814.41%)، اما عام 2013 فقد حدث ارتفاع في نسبة اجمالي العملات لتسجل (914.63%) حيث سجل فائض الى ميزان المدفوعات، اما في عامي 2015-2014 حدث انخفاض بمعدلات سالبة بلغت (520.72%) (-373.50%) (-495.20%) هي نسبة اجمالي العملات الاجنبية الى ميزان المدفوعات إذ كان هناك عجز. وفي عام 2017-2018-2019 بلغت نسبة اجمالي العملات الاجنبية في هذه السنوات بلغت (1663.70%) (909.41%) (716.40%) حيث كان هنالك انخفاض في نسبة اجمالي العملات وحقق فائضاً الى ميزان المدفوعات، وفي عام 2020 حدث انخفاض وعجز في نسبة اجمالي العملات الى ميزان المدفوعات وبلغت (709.31%)، اما في عام 2021-2022-2023 سجلت نسب متباينة لمؤشر نسبة اجمالي احتياطي العملات الاجنبية الى ميزان المدفوعات وكان هنالك فائض حيث سجلت نسب متباينة بلغت (535.40%) (378.91%) (493.71%).

جدول (13) مؤشر اجمالي الاحتياطيات الاجنبية الى ميزان المدفوعات في العراق للمدة 2004-2023

السنة	ميزان المدفوعات مليار دولار	اجمالي الاحتياطيات مليار دولار	نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى ميزان المدفوعات %	العملات الاجنبية مليار دولار	نسبة العملات الاجنبية الى ميزان المدفوعات %
2004	-4.21	9.39	-223.04	9.31	-221.14
2005	-4.12	13.51	-327.91	13.42	-325.73
2006	-7.36	18.82	-255.71	18.71	-254.21
2007	-11.75	31.72	-269.96	31.57	-268.68
2008	-18	48.8	-271.11	48.65	-270.28
2009	5	43.88	877.60	43.67	873.40
2010	-6.28	49.95	-795.38	49.67	-790.92
2011	-10.39	59.7	-574.59	59.41	-571.80
2012	-7.98	66.5	-833.33	64.99	-814.41
2013	7.86	73.57	936.01	71.89	914.63
2014	-11.87	65.23	-549.54	61.81	-520.72
2015	-13.47	53.36	-396.14	50.31	-373.50
2016	-8.34	45	-539.57	41.3	-495.20
2017	2.7	49.04	1816.30	44.92	1663.70
2018	6.59	64.26	975.11	59.93	909.41
2019	8.72	67.54	774.54	62.47	716.40
2020	-8.27	66.29	-801.57	58.66	-709.31
2021	10.79	63.76	590.92	57.77	535.40
2022	23.33	96.33	412.90	88.4	378.91
2023	20.34	110.09	541.25	100.42	493.71

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على العمود الاول والثاني والرابع.

**خامساً: مؤشر نسبة اجمالي الاحتياطيات الاجنبية الى صافي الاستثمار الاجنبي غير المباشر في العراق
للمدة 2004-2023**

يبين الجدول (14) نسبة اجمالي الاحتياطيات الاجنبية في عام 2004 حيث بلغت (988.42%) الى الاستثمار الاجنبي غير المباشر، وانخفضت في عامي 2005-2006 لتسجل نسبة (689.29%) (514.21%)، اما في عام 2007-2008 حدث ارتفاع في نسبة اجمالي الاحتياطيات الاجنبية وبلغت (1792.09%) (1749.10%) الى صافي الاستثمار الاجنبي غير المباشر، وان سبب الارتفاع يكمن في زيادة اجمالي احتياطيات الاجنبية.

اما في عام 2009-2010 سجل انخفاضاً في نسبة اجمالي الاحتياطيات حيث بلغ (1205.49%) (-) 6403.85%)، ويعود سبب الانخفاض الى حدوث ازمة الرهن العقاري وتراجع الاحتياطيات وصافي الاستثمار غير المباشر، بينما سجل في عامي 2011-2012 ارتفاع في نسبة اجمالي الاحتياطيات الاجنبية وبلغت (914.24%) (1172.84%)، ويعود سبب الارتفاع الى زيادة اسعار النفط العالمية وارتفاع اجمالي الاحتياطيات وصافي الاستثمار الاجنبي غير المباشر، اما في عام 2013-2014-2015 فقد سجل انخفاض في اجمالي الاحتياطيات حيث بلغ نسبته (520.67%) (-) 1509.95%) (-) 19762.96%)، ويعزى سبب الانخفاض الى دخول البلد في حرب ضد المجاميع الارهابية وانخفاض اسعار النفط وتراجع اجمالي الاحتياطيات وخروج بعض الشركات الاجنبية، بينما سجل ارتفاعاً في عام 2016 ليلعب نسبة اجمالي الاحتياطيات (6081.08%)، ويعود سبب الارتفاع الى تحسن في صافي الاستثمار الاجنبي غير المباشر، اما في عام 2017 فقد سجل (2770.62%) (-) الى تراجع اسعار النفط العالمية، اما في عام 2018 سجل نسبة (1953.19%) وان سبب الزيادة الحاصلة يعود الى تحسن اسعار النفط وزيادة اجمالي الاحتياطيات الاجنبية وعودة دخول المستثمرين الاجانب، وفي عام 2019 سجل مؤشر نسبة اجمالي الاحتياطيات انخفاضاً حيث بلغ (1098.21%)، وان سبب الانخفاض الحاصل يعود الى حدوث جائحة كورونا وتراجع صافي الاستثمار الاجنبي غير المباشر، اما في عام 2020 سجل نسبة اجمالي الاحتياطيات الاجنبية (2641.04%)، وفي عامي 2021-2022 بلغت نسبة اجمالي الاحتياطيات (23614.81%) (-) 192660%)، ويعود سبب الانخفاض الى تراجع اجمالي الاحتياطيات الاجنبية وتراجع صافي الاستثمار الاجنبي غير المباشر، اما في عام 2023 فقد سجل (45870.83%) ويعود سبب الارتفاع الى زيادة اجمالي الاحتياطيات الاجنبية وزيادة صافي الاستثمار الاجنبي غير المباشر. ويفترض هذا المؤشر ان نسبة الاحتياطيات المتلى يجب ان تغطي 30% من الاستثمار الاجنبي غير المباشر

**إنَّ مؤشر نسبة احتياطي العملات الاجنبية الى صافي الاستثمار غير المباشر في العراق للمدة -2023
2004** فإنه يوضح الجدول (14) تطور نسبة احتياطي العملات الاجنبية في عام 2004 إذ بلغت

(980.00%) الى صافي الاستثمار الاجنبي غير المباشر، اما في عام 2005-2008 فقد سجلت في عام 2005 نسبة (684.69%) وفي عام 2008 سجل (1743.73%)، نسبة احتياطي العملات الى صافي الاستثمار الاجنبي غير المباشر، وسجل في عام 2009-2010 نسبة (-1199.73%) (-6367.95%)، ويعود سبب الانخفاض الى تراجع احتياطي العملات وتراجع صافي الاستثمار الاجنبي غير المباشر، اما في عام 2011-2012 فقد سجل احتياطي العملات (909.80%) (1146.21%)، ويعود سبب الارتفاع الى زيادة احتياطي العملات الاجنبية، واستمر السير بشكل متذبذب حيث سجل في عام 2015 (-) 18633.33%)، وان سبب الانخفاض هو دخول البلد في حرب ضد المجاميع الارهابية وتراجع احتياطي العملات الاجنبية، اما في عام 2023 سجل (41841.67%) نسبة احتياطي العملات الاجنبية الى صافي الاستثمار الاجنبي غير المباشر، وان سبب الزيادة الحاصلة يعود الى زيادة احتياطي العملات الاجنبية.

جدول (14) مؤشر اجمالي الاحتياطيات الاجنبية الى صافي الاستثمار الاجنبي غير المباشر في العراق

للمدة 2004-2023

السنة	صافي الاستثمار الاجنبي غير المباشر مليار دولار	اجمالي الاحتياطيات مليار دولار	نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى صافي الاستثمار الاجنبي غير المباشر %	العملات الاجنبية مليار دولار	نسبة احتياطيات العملات الاجنبية الى الاستثمار الاجنبي غير المباشر
2004	0.95	9.39	988.42	9.31	980.00
2005	1.96	13.51	689.29	13.42	684.69
2006	3.66	18.82	514.21	18.71	511.20
2007	1.77	31.72	1792.09	31.57	1783.62
2008	2.79	48.8	1749.10	48.65	1743.73
2009	-3.64	43.88	-1205.49	43.67	-1199.73
2010	-0.78	49.95	-6403.85	49.67	-6367.95
2011	6.53	59.7	914.24	59.41	909.80
2012	5.67	66.5	1172.84	64.99	1146.21
2013	-14.13	73.57	-520.67	71.89	-508.78
2014	-4.32	65.23	-1509.95	61.81	-1430.79
2015	-0.27	53.36	-19762.96	50.31	-18633.33
2016	0.74	45	6081.08	41.3	5581.08
2017	-1.77	49.04	-2770.62	44.92	-2537.85
2018	3.29	64.26	1953.19	59.93	1821.58
2019	-6.15	67.54	-1098.21	62.47	-1015.77
2020	2.51	66.29	2641.04	58.66	2337.05
2021	-0.27	63.76	-23614.81	57.77	-21396.30
2022	-0.05	96.33	-192660.00	88.4	-176800.00
2023	0.24	110.09	45870.83	100.42	41841.67

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على العمود الاول والثاني والرابع.

المطلب الثالث/ العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية واحتياطات العملات الاجنبية

اولاً: العلاقة بين الصادرات النفطية واحتياطي العملات الاجنبية في العراق للمدة 2004-2023

يوضح الجدول (15) العلاقة بين الصادرات النفطية واحتياطي العملات الاجنبية خلال المدة من عام 2004-2012 ، إذ هي علاقة طردية اي عند حدوث اي تغير في الصادرات النفطية يرافقه تغير طردي في احتياطات العملات الاجنبية (بالارتفاع والانخفاض)، اما في عام 2013 كانت هنالك علاقة عكسية اي عند انخفاض الصادرات النفطية لم تنخفض احتياطات العملات الاجنبية واستمرت بالارتفاع، وفي عام 2014-2015 كانت العلاقة طردية اي عند انخفاض الصادرات النفطية انخفضت احتياطات العملات، ولكن في عام 2016 كانت العلاقة عكسية عند انخفاض الصادرات النفطية انخفضت احتياطات العملات، اما المدة من 2017-2023 كانت العلاقة طردية في هذه المدة وكان هنالك سنتان فيهم العلاقة عكسية 2019-2021، ومن الجدول (15) تبين ان العلاقة بين الصادرات النفطية واحتياطات العملات الاجنبية خلال المدة من 2004-2023 هي علاقة طردية، هذا مطابق للنظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين الصادرات النفطية واحتياطات العملة الاجنبية ويتضح من خلال الجدول (15) خلال السنوات (2009-2015-2020) عند حدوث صدمة مزدوجة فأنها تؤدي الى تراجع الصادرات النفطية وانخفاض احتياطات العملة الاجنبية في نفس الوقت.

والشكل يوضح العلاقة بين الصادرات النفطية واحتياطات العملات الاجنبية في العراق للمدة 2004-2023.

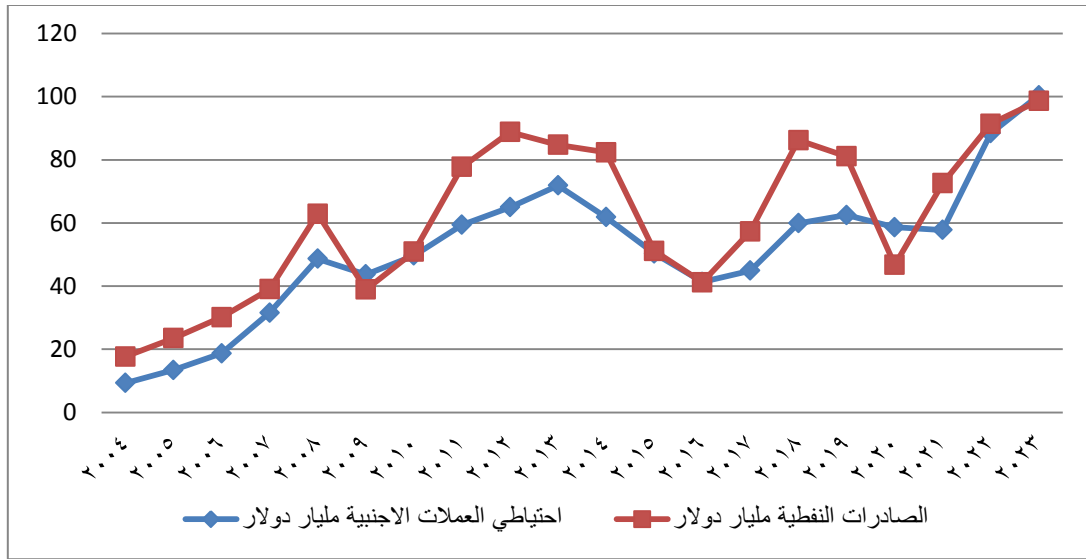
جدول (15) العلاقة بين الصادرات النفطية واحتياطات العملات الاجنبية في العراق للمدة 2004-2023

السنة	احتياطات العملات الاجنبية مليار دولار	الصادرات النفطية مليار دولار	السنة	الصادرات النفطية مليار دولار	احتياطات العملات الاجنبية مليار دولار	السنة
2004	9.31	17.7	2014	82.38	61.81	2004
2005	13.42	23.53	2015	51.13	4.97	2005
2006	18.71	30.13	2016	41.2	41.3	2006
2007	31.57	39.03	2017	57.34	44.92	2007
2008	48.65	62.89	2018	86.23	59.93	2008
2009	43.67	38.91	2019	81.1	62.47	2009
2010	49.67	50.89	2020	46.75	58.66	2010

72.56	57.77	2021	77.73	59.41	2011
91.38	88.4	2022	88.8	64.99	2012
98.71	100.42	2023	84.75	71.89	2013

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2)، والجدول (9).

شكل (35) العلاقة بين الصادرات النفطية واحتياطيات العملات الاجنبية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (15)

ثانياً: العلاقة بين النفقات العامة واحتياطيات العملات الاجنبية في العراق للمدة 2004-2023

يبين الجدول (16) العلاقة بين النفقات العامة واحتياطيات العملات الاجنبية وفي المدة 2004-2013 إذ كانت العلاقة طردية بين النفقات العامة واحتياطيات العملات الاجنبية، وفي عام 2005 كانت علاقة عكسية بين احتياطي العملات الاجنبية والنفقات العامة ، اما المدة 2014-2023 كانت العلاقة طردية بين النفقات العامة واحتياطيات العملات الاجنبية، بينما السنوات التي كانت فيها العلاقة عكسية (2021) (2016)، ولكن بشكل عام خلال مدة الدراسة من 2004-2023 تبين ان العلاقة طردية، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين النفقات العامة واحتياطيات العملة الاجنبية ويتضح في اوقات حدوث الصدمات المزدوجة خلال السنوات (2009-2015-2020) عند تراجع الاحتياطيات الاجنبية سوف تؤدي الى انخفاض النفقات العامة.

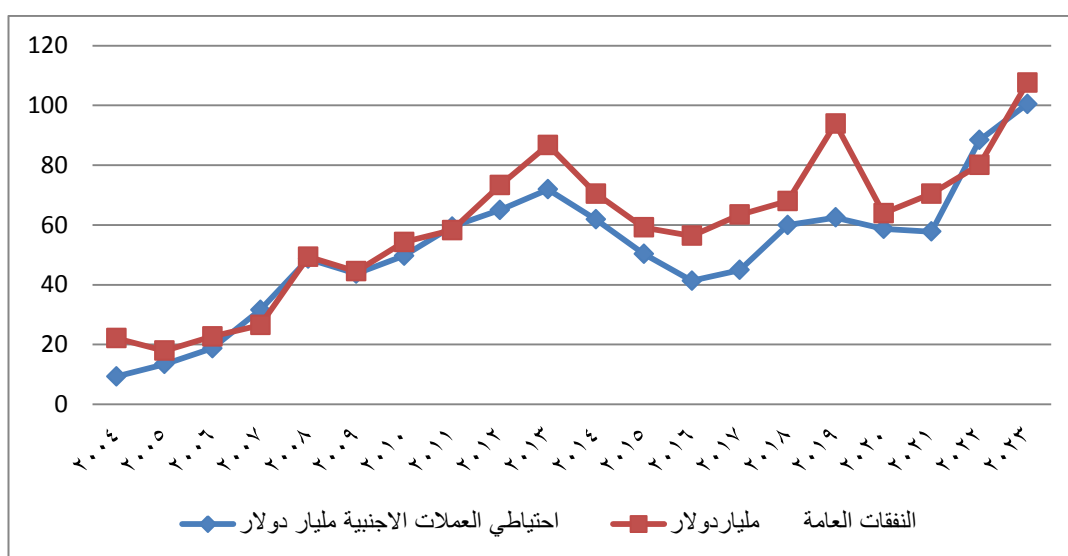
جدول (16) العلاقة بين احتياطي العملات الأجنبية والنفقات العامة في العراق للمدة 2004-2023

السنة	احتياطي العملات الاجنبية مليار دولار	النفقات العامة مليار دولار	السنة	النفقات العامة مليار دولار	احتياطي العملات الاجنبية مليار دولار	السنة
2004	9.31	22.1	2014	61.81	70.45	2004

59.15	50.31	2015	17.91	13.42	2005
56.35	41.3	2016	22.7	18.71	2006
63.43	44.92	2017	26.47	31.57	2007
67.96	59.93	2018	49.37	48.65	2008
93.88	62.47	2019	44.47	43.67	2009
63.93	58.66	2020	54.25	49.67	2010
70.44	57.77	2021	58.22	59.41	2011
80.1	88.4	2022	73.29	64.99	2012
107.57	100.42	2023	86.74	71.89	2013

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (7)، والجدول (9)

شكل (36) العلاقة بين النفقات العامة واحتياطيات العملات الاجنبية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (16)

ثالثاً: العلاقة بين نافذة بيع العملة واحتياطيات العملات الاجنبية في العراق للمدة 2004-2023

يبين الجدول (17) العلاقة بين نافذة بيع العملة واحتياطيات العملات الاجنبية خلال المدة 2004-2013 ان العلاقة طردية اي عند حصول اي ارتفاع او انخفاض يؤدي الى تغير مشابه في الجانب الاخر، اما السنوات التي كانت فيها العلاقة عكسية هي 2006-2007-2009، اما المدة من عام 2014-2023 كانت علاقة طردية بين نافذة بيع العملة واحتياطيات العملات الاجنبية، بينما السنوات التي كانت فيهم العلاقة عكسية (2016) وعام (2023)، اما العلاقة بشكل عام خلال المدة 2004-2023 هي علاقة طردية.

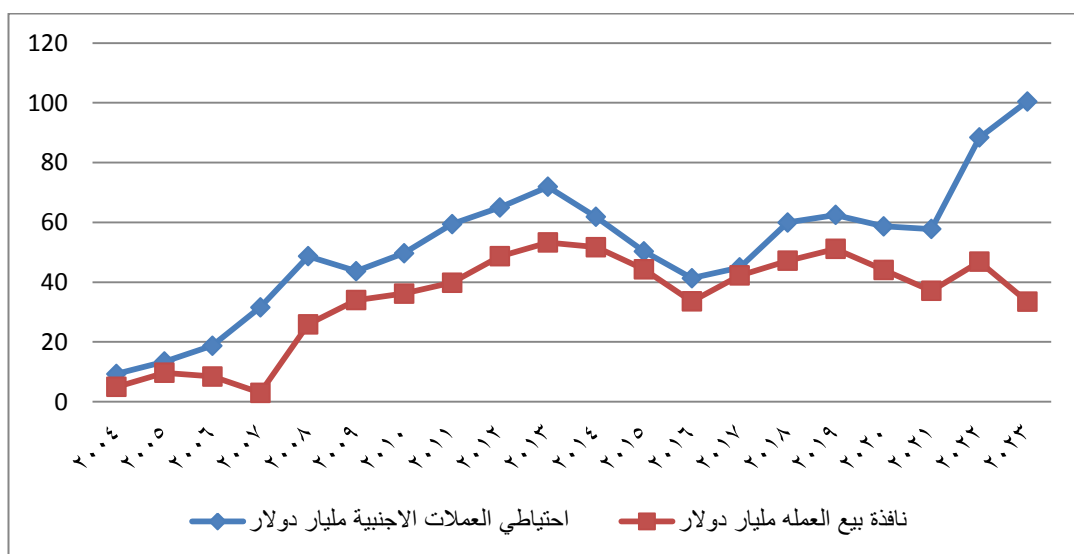
جدول (17) العلاقة بين احتياطي العملات الاجنبية و نافذه بيع العملة في العراق للمدة 2004-2023

السنة	احتياطي العملات الاجنبية مليار دولار	نافذة بيع العملة مليار دولار	السنة	نافذة بيع العملة مليار دولار	احتياطي العملات الاجنبية مليار دولار
2004	17.91	22.7	2014	107.57	107.57
2005	13.42	18.71	2015	107.57	107.57
2006	22.7	31.57	2016	107.57	107.57
2007	26.47	48.65	2017	107.57	107.57
2008	49.37	43.67	2018	107.57	107.57
2009	44.47	49.67	2019	107.57	107.57
2010	54.25	59.41	2020	107.57	107.57
2011	58.22	64.99	2021	107.57	107.57
2012	73.29	71.89	2022	107.57	107.57
2013	86.74	86.74	2023	107.57	107.57

51.728	61.81	2014	4.981	9.31	2004
44.304	50.31	2015	9.649	13.42	2005
33.524	41.3	2016	8.455	18.71	2006
42.201	44.92	2017	2.998	31.57	2007
47.133	59.93	2018	25.869	48.65	2008
51.125	62.47	2019	33.992	43.67	2009
44.08	58.66	2020	36.171	49.67	2010
37.094	57.77	2021	39.798	59.41	2011
46.806	88.4	2022	48.649	64.99	2012
33.499	100.42	2023	53.231	71.89	2013

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5)، والجدول (9)

شكل (37) العلاقة بين نافذة بيع العملة و احتياطات العملات الاجنبية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (17)

رابعاً: العلاقة بين الإيرادات العامة واحتياطات العملات الأجنبية في العراق للمدة 2023-2004

يوضح الجدول (18) العلاقة بين الإيرادات واحتياطات العملات الأجنبية في المدة 2013-2004 ان العلاقة كانت طردية اي عند حصول ارتفاع في جانب الإيرادات يؤدي الى ارتفاع في جانب احتياطات العملات الأجنبية وكذلك بالنسبة عندما يكون هنالك انخفاض، وان السنوات التي كانت فيها العلاقة عكسية هي 2013، اما المدة من 2023-2014 تبين ان العلاقة هي علاقة طردية في اغلب السنوات، واما السنوات التي كانت فيها العلاقة عكسية هي (2016) (2021) (2023). وان بشكل عام خلال المدة 2023-2004 فإن العلاقة طردية، هذا مطابق للنظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة

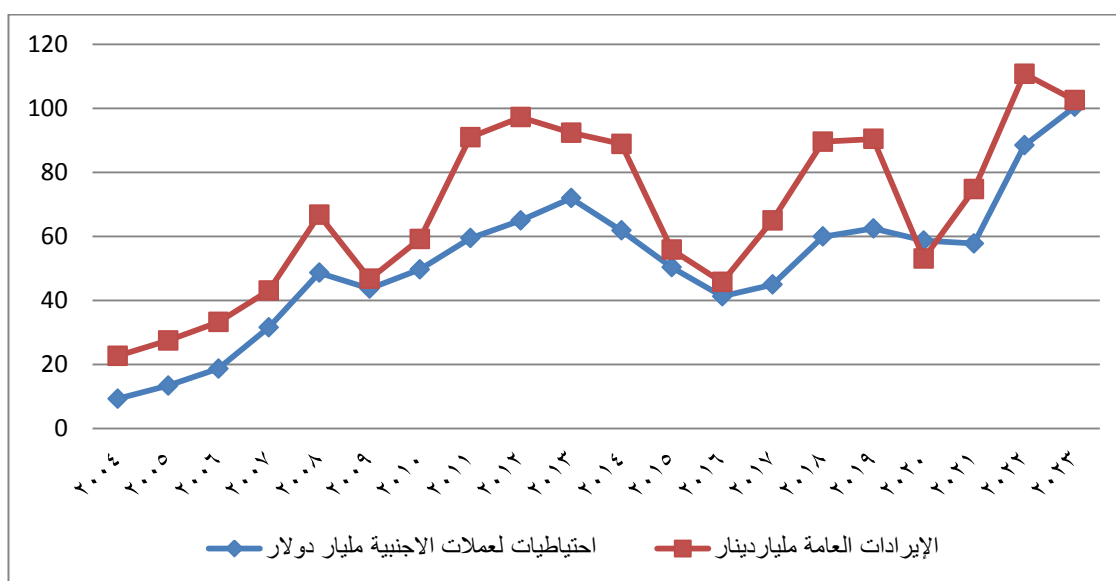
طردية بين الإيرادات العامة واحتياطيات العملة الأجنبية لان المصدر الرئيسي لتكوين هذه الاحتياطيات هي إيرادات الصادرات النفطية.

جدول (18) العلاقة بين الإيرادات واحتياطي العملات الأجنبية

السنة	احتياطيات العملات الأجنبية مليار دولار	الإيرادات العامة مليار دينار	السنة	الإيرادات العامة مليار دينار	احتياطيات العملات الأجنبية مليار دولار	السنة
2004	61.81	88.85	2014	22.69	9.31	2004
2005	50.31	55.85	2015	27.51	13.42	2005
2006	41.3	45.72	2016	33.25	18.71	2006
2007	44.92	64.98	2017	43.09	31.57	2007
2008	59.93	89.55	2018	66.71	48.65	2008
2009	62.47	90.39	2019	46.73	43.67	2009
2010	58.66	53.1	2020	59.17	49.67	2010
2011	57.77	74.71	2021	90.97	59.41	2011
2012	88.4	110.75	2022	97.17	64.99	2012
2013	100.42	102.47	2023	92.34	71.89	2013

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (6)، والجدول (9)

شكل (38) العلاقة بين الإيرادات العامة واحتياطيات العملات الأجنبية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (18)

خامساً: العلاقة بين الاستيرادات واحتياطي العملات الأجنبية في العراق للمدة 2004-2023

يوضح الجدول (19) العلاقة بين الاستيرادات والاحتياطي العملات الأجنبية وتبين المدة من 2004-2013 كانت العلاقة طردية في اغلب السنوات اي عند حدوث اي ارتفاع او انخفاض في الاستيرادات سوف يؤدي الى تغير في جانب احتياطي العملات الأجنبية بشكل طردي، وكانت العلاقة عكسية في سنتين فقط 2006 و 2009.

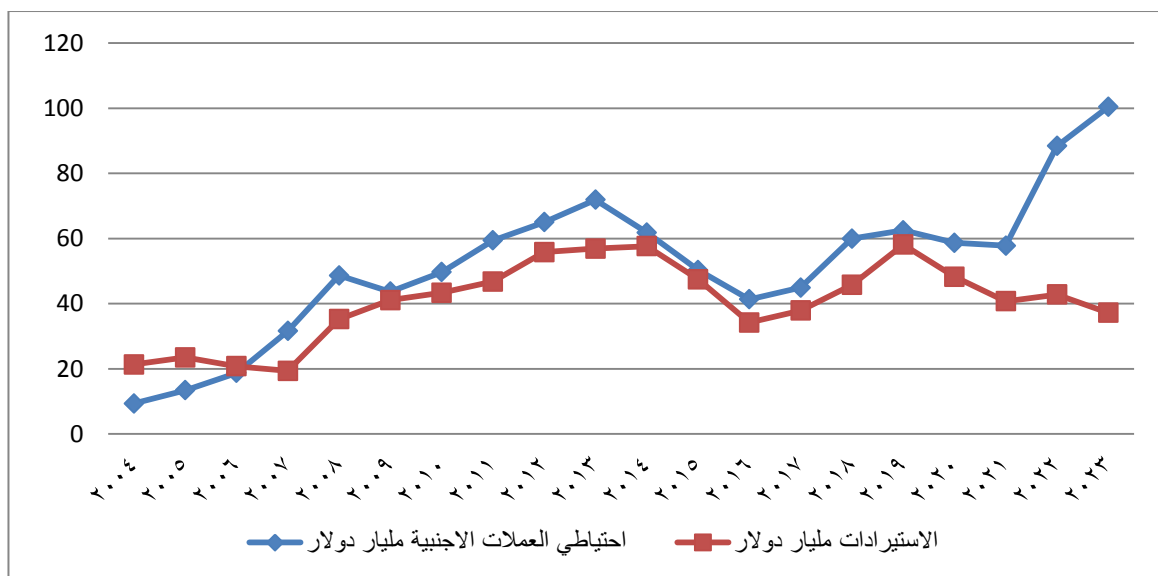
اما في المدة من 2014-2023 كانت العلاقة طردية بين الاستيرادات واحتياطي العملات الاجنبية ولكن خلال هذه المدة كان هنالك سنوات فيها العلاقة عكسية وهي في عام 2014 و2016 و2022 و2023، لكن العلاقة بشكل عام هي علاقة طردية. وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة عكسية بين الاستيرادات واحتياطيات العملة الاجنبية وذلك عند حوث صدمة مزدوجة في الاقتصاد العراقي خلال السنوات (2009-2014-2020) اصبحت العلاقة عكسية بسبب تراجع احتياطيات العملة الاجنبية العائدة من ايرادات الصادرات النفطية

جدول (19) العلاقة بين الاستيرادات واحتياطي العملات الاجنبية في العراق للمدة 2004-2023

السنة	احتياطي العملات الاجنبية مليار دولار	الاستيرادات مليار دولار	السنة	احتياطي العملات الاجنبية مليار دولار	الاستيرادات مليار دولار
2004	9.31	21.3	2014	61.81	57.61
2005	13.42	23.48	2015	50.31	47.46
2006	18.71	20.77	2016	41.3	34.2
2007	31.57	19.37	2017	44.92	37.86
2008	48.65	35.2	2018	59.93	45.73
2009	43.67	41.09	2019	62.47	58.13
2010	49.67	43.32	2020	58.66	48.23
2011	59.41	46.76	2021	57.77	40.73
2012	64.99	55.79	2022	88.4	42.79
2013	71.89	56.88	2023	100.42	37.17

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3)، والجدول (9)

شكل (39) العلاقة بين الاستيرادات واحتياطيات العملات الاجنبية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (19)

سادساً: العلاقة بين عرض النقد الواسع m2 واحتياطي العملات الاجنبية في العراق للمدة 2004-

2023

يبين الجدول (20) العلاقة بين عرض النقد الواسع واحتياطي العملات الاجنبية خلال المدة 2004-2013 هي علاقة طردية اي عند زيادة عرض النقد الواسع تؤدي الى زيادة في احتياطيات العملات الاجنبية والعكس صحيح، والسنة التي كانت فيها علاقة عكسية هي عام 2009.

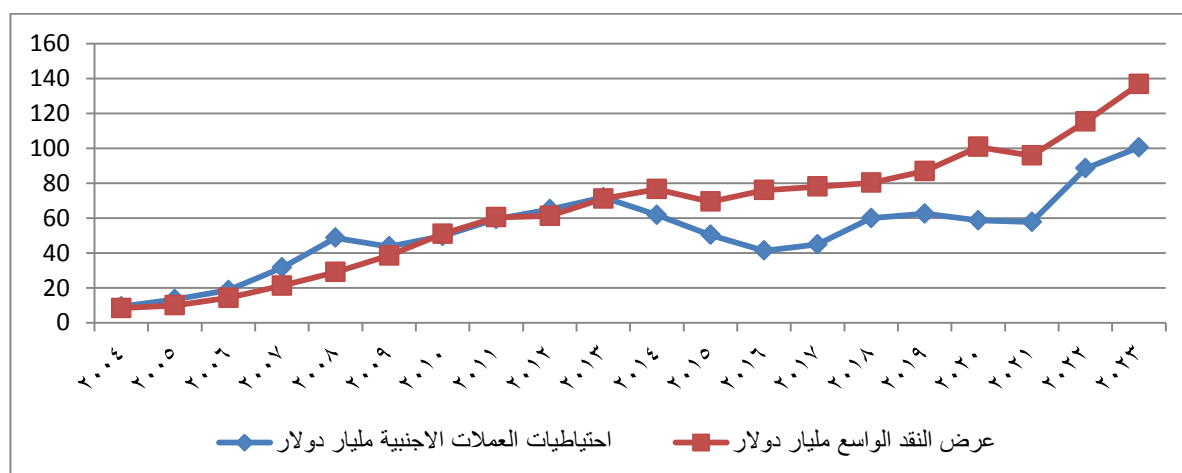
اما المدة من 2014-2023 كانت العلاقة طردية، ولكن في عامي 2014 و2020 كانت العلاقة عكسية، ولكن بشكل عام خلال مدة الدراسة 2004-2023 فإن العلاقة بين عرض النقد الواسع M2 واحتياطي العملات الاجنبية هي علاقة طردية. وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة عكسية بين عرض النقد واحتياطيات العملة الاجنبية وذلك عند حوث صدمة مزدوجة في الاقتصاد العراقي خلال السنوات (2009-2014-2020) اصبحت العلاقة عكسية بسبب تراجع احتياطيات العملة الاجنبية العائدة من ايرادات الصادرات النفطية.

جدول (20) العلاقة بين عرض النقد الواسع واحتياطي العملات الاجنبية

السنة	احتياطيات العملات الاجنبية مليار دولار	عرض النقد الواسع مليار دولار	السنة	عرض النقد الواسع مليار دولار	احتياطيات العملات الاجنبية مليار دولار
2004	9.31	8.43	2014	61.81	76.49
2005	13.42	9.97	2015	50.31	69.4
2006	18.71	14.29	2016	41.3	76.02
2007	31.57	21.27	2017	44.92	78.03
2008	48.65	29.02	2018	59.93	80.16
2009	43.67	38.44	2019	62.47	86.92
2010	49.67	50.91	2020	58.66	100.76
2011	59.41	60.35	2021	57.77	95.81
2012	64.99	61.2	2022	88.4	115.26
2013	71.89	71.16	2023	100.42	136.68

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4)، والجدول (9)

شكل (40) العلاقة بين عرض النقد الواسع واحتياطيات العملات الاجنبية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (20)

المطلب الرابع: الصدمات المزدوجة التي حدثت في العراق للمدة من 2004-2023

ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط الخام، اذ تتراوح نسبة الايرادات النفطية في الموازنة العامة نحو ما يقارب 93% واكثر من 55% من اجمالي الناتج المحلي، بمعنى ان العراق من الدول الريعية ذات الاقتصاد احادي الجانب وان اسعار النفط الخام متقلبة كثيراً مما تسبب ازمات حقيقية للعراق وكل الدول المنتجة للدول التي تعتمد اساساً على ايرادات النفط الخام وان التقلبات التي تحدث في اسواق النفط العالمية تؤثر بنحو مباشر على الاقتصاد العراقي مسببة ازمات تعصف بالبلد اذ انه غالباً ما يتم خفض اسعار النفط ونادراً ما ترتفع، مما يوحى الى ان اسعار النفط في اكثر الاحيان تنخفض وهو ما يؤثر على ايرادات الموازنة العامة وبالتالي سيحد من النفقات العامة.

شهد الطلب على النفط انخفاض في ظل مخاطر جائحة كورونا التي هددت الاقتصاد العالمي واوصلته الى مرحلة التوقف التام، ويأتي هبوط الطلب على النفط بالتوازي مع حدوث رفع في المقترح النفطي في ظل اعلان كبرى البلدان المنتجة للنفط عن توسعها في الانتاج ونتيجة ذلك انخفضت معايير اسعار النفط وواجهت البلدان المصدرة للنفط صدمة مالية كبيرة وخسائر فادحة في الايرادات نتيجة انهيار اسعار النفط العالمية وبتأثر اقتصادي سلبي على موازنات الدول الريعية التي تعتمد على ايراداتها بشكل كبير على ايرادات القطاع النفطي.

١- اثر الصدمات المزدوجة على الناتج المحلي الاجمالي واسعار النفط

يوضح الجدول (21) تراجع الناتج المحلي الاجمالي في عام 2009 الى (130642.2) مليار دينار عن ما كان عليه في عام 2008 (157026.1) مليار دينار واسعار النفط نتيجة حدوث صدمة مزدوجة وهي ازمة الرهن العقاري وانخفاض اسعار النفط العالمية التي ادت الى تراجع الاحتياطات الاجنبية العائدة من الصادرات النفطية.

يبين الجدول (21) انخفاض الناتج المحلي الاجمالي في عام 2015 (194681.0) مليار دينار عن عام 2014 (266332.7) مليار دينار بسبب حدوث صدمة مزدوجة تمثلت باحتلال المجاميع الارهابية للعديد من المحافظات العراقية وانخفاض حاد في اسعار النفط العالمية مما ادى الى فرض ضغوط على الموازنة العامة من خلال زيادة النفقات العسكرية، ان سبب الانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي يعود الى انخفاض سعر برميل النفط العالمي مع تراجع الطلب عليه ووفرة المعروض النفطي والمخاطرة السياسية والتحديات الامنية المتمثلة بمواجهة المجاميع الارهابية.

يوضح الجدول (21) انخفاض الناتج المحلي الاجمالي في عام 2020 الى (215661.5) مليار دينار اما كان عليه في عام 2019(276157.9)مليار دينار نتيجة لحدوث صدمة مزدوجة اذ تسببت هذه الصدمة بانخفاض سريع وكبير في اسعار النفط الذي يعد الركيزة الاساسية للاقتصاد العراقي، تزامنت الازمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد العراقي مع الازمة الصحية نتيجة انتشار فايروس كورونا، فقد اثر الانهيار الكبير في اسعار النفط العالمية بشكل كبير على حجم الموارد المتوفرة في البلاد لاسيما ان النفط هو الرافد الوحيد الذي يحقق عائداً مالياً للدولة، الجدول 21 يوضح السنوات التي حدثت فيها الصدمات المزدوجة.

جدول (21) اثر الصدمات المزدوجة على الناتج المحلي الاجمالي واسعار النفط للمدة من 2004-2023

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية مليار دينار	اسعار النفط دولار
2008	157026.1	94.4
2009	130643.2	61.06
2014	266332.7	94.9
2015	194681.0	44.7
2019	276157.9	60.38
2020	215661.5	40.69

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (1).

٢- اثر الصدمات المزدوجة على اجمالي الصادرات واسعار النفط

يبين الجدول (22) تراجع اجمالي الصادرات في عام 2009 (46545.17) مليار دينار وانخفاضها عن عام 2008 (76025.24) مليار دينار، ويعزى سبب الانخفاض الى حدوث صدمة مزدوجة في الاقتصاد العراقي والاقتصاد العالمي وهي ازمة الرهن العقاري وانخفاض اسعار النفط العالمية التي ادت الى حدوث ركود اقتصادي وان نظام الاقتصاد العراقي هو نظام ريعي بسبب اعتماده على الصادرات النفطية التي تشكل نسبة كبيرة من اجمالي الصادرات هذا مما جعله عرضة للصدمات الاقتصادية المزدوجة.

يبين الجدول(22) تراجع اجمالي الصادرات في عام 2015 (61079.96)مليار دينار وانخفاضها بشكل ملحوظ عن عام 2014 (105386.6) مليار دينار ذلك تأثر الاقتصاد العراقي بأثنين من التحديات الرئيسية هما احتلال المجاميع الارهابية لمعظم المحافظات العراقية والانخفاض الحاد في اسعار النفط العالمية، هذا مما ادى الى حدوث صدمة مزدوجة في الاقتصاد العراقي وقد اثرت انخفاض اسعار النفط

على الاقتصاد العراقي بقوة لان هيكلة الاقتصاد العراقي لا يتسم بالتنوع كما ان النفط يمثل فعلياً صادرات العراق الوحيدة، وتضرر العديد من مصانع وتكرير حقول النفط.

يبين الجدول (22) انخفاض اجمالي الصادرات في عام 2020 (55820.17) مليار دينار عن عام 2019 (97086.15) مليار دينار ويعزى سبب الانخفاض الحاصل الى حدوث صدمة مزدوجة التي عانت منها كل دول العالم بسبب ظهور جائحة كورونا التي تحولت الى وباء عالمي مما ادى الى توقف حركة العالم بصورة مهولة مسببة انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية.

جدول (22) اثر الصدمات المزدوجة على اجمالي الصادرات واسعار النفط للمدة من 2004-2023

السنة	اجمالي الصادرات مليار دينار	اسعار النفط دولار
2008	76025.24	94.4
2009	46545.17	61.06
2014	97921.73	94.9
2015	61079.96	44.7
2019	97086.15	60.38
2020	55820.17	40.69

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) وجدول (2)

٣- اثر الصدمات المزدوجة على الايرادات العامة واسعار النفط

يوضح الجدول (23) انخفاض الايرادات العامة في عام 2009 الى (55243.5) مليار دينار عن عام 2008 (80252.2) مليار دينار بسبب حدوث صدمة مزدوجة هي ازمة الرهن العقاري التي اصابت الاقتصاد العالمي و اعلان اغلب المصارف العالمية افلاسها اذ انكمش الاقتصاد بشكل ملحوظ مما ادى الى تراجع اسعار النفط العالمية وهذا ادى الى حدوث صدمة مزدوجة للاقتصاد العراقي بسبب الاعتماد المباشر والاساسي على ايرادات الصادرات النفطية.

يبين الجدول (23) تراجع الايرادات العامة في عام 2015 (66470.3) مليار دينار وانخفاضها عن عام 2014 (105386.6) مليار دينار ويعزى هذا الانخفاض لحدوث صدمة مزدوجة (امنية واقتصادية) باحتلال المجاميع الارهابية للعديد من المحافظات العراقية مع انخفاض اسعار النفط الامر الذي ادى الى تفاقم الصدمة المزدوجة وزيادة الانفاق العسكري.

يبين الجدول (23) تراجع الايرادات العامة في عام 2020 (63199.7) مليار دينار وانخفاضها عن عام 2019 (107567.0) مليار دينار بسبب حدوث صدمة مزدوجة (صحية واقتصادية) اذ شهد الاقتصاد

العراقي ازمة مالية نتيجة الصدمة مزدوجة فلم تعد الإيرادات النفطية قادرة على تغطية النفقات تشغيلية بما فيها رواتب الموظفين والمتقاعدين فضلاً عن الالتزامات الأخرى التي تتضمن التزامات مالية منها الديون الخارجية، تزامنت الأزمة الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد العراقي مع الأزمة الصحية نتيجة انتشار فيروس كورونا فقد أثر الانهيار الكبير في أسعار النفط العالمية بشكل واسع على الاقتصاد العراقي.

جدول(23) اثر الصدمات المزدوجة على الإيرادات العامة واسعار النفط للمدة من 2003-2004

السنة	الإيرادات العامة مليار دينار	اسعار النفط دولار
2008	80252.2	94.4
2009	55243.5	61.06
2014	105386.6	94.9
2015	66470.3	44.7
2019	107567.0	60.38
2020	63199.7	40.69

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1) والجدول (6)

٤- اثر الصدمات المزدوجة على احتياطات العملة الأجنبية واسعار النفط

يوضح الجدول (24) انخفاض احتياطات العملة الأجنبية في عام 2009 الى (43.67) مليار دولار عن عام 2008 (48.65) مليار دولار نتيجة حدوث صدمة مزدوجة هي ازمة الرهن العقاري وانخفاض اسعار النفط العالمي الامر الذي ادى الى تراجع احتياطات العملة الأجنبية التي تكون عائدة من إيرادات الصادرات النفطية للاقتصاد العراقي لاعتماده على الصادرات النفطية في تكوين الاحتياطات الأجنبية.

يوضح الجدول (24) تراجع احتياطات العملة الأجنبية في عام 2015 الى (50.31) مليار دولار وانخفاضها عن عام 2014 (61.81) مليار دولار بسبب حدوث صدمة مزدوجة تمثلت باحتلال المجاميع الإرهابية للعديد من المحافظات العراقية وتدمير العديد من حقول النفط وانهيار اسعار النفط الامر الذي ادى الى حدوث صدمة مزدوجة للاقتصاد العراقي وتراجع الاحتياطات الأجنبية هذا مما دفع البنك المركزي العراقي الى التزامهم بالدفاع عن سعر الصرف الدينار العراقي تجاه الدولار.

يبين الجدول (24) انخفاض احتياطات العملة الأجنبية في عام 2020 (58.66) مليار دولار وانخفاضها عن عام 2019 (62.47) مليار دولار بسبب حدوث صدمة مزدوجة في الاقتصاد العراقي في ظل انخفاض اسعار النفط خلال 2020 وهو ما ادى الى انخفاض احتياطات العملة الأجنبية نتيجة تراجع مبيعات وزارة المالية من الدولار للبنك المركزي نتيجة انخفاض عائدات الحكومة من النفط ذلك لكون

الاحتياطيات الأجنبية احد وظائفها تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق تلبية المصارف لها عن طريق نافذة بيع العملة الأجنبية فقد استلزم ذلك زيادة حجم مبيعات البنك المركزي العراقي لتمويل تلك الاستيرادات في الاجل الطويل نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيرادات لسد النقص الحاصل للسلع والخدمات الناتج عن وباء كورونا.

جدول (24) اثر الصدمات المزدوجة على احتياطيات العملة الأجنبية واسعار النفط للمدة من -2023

2004

السنة	احتياطيات العملة الأجنبية مليار دولار	اسعار النفط دولار
2008	48.65	94.4
2009	43.67	61.06
2014	61.81	94.9
2015	50.31	44.7
2019	62.47	60.38
2020	58.66	40.69

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1) والجدول (9).

الفصل الثالث

قياس اثر الصدمات المزدوجة في احتياطات العملات
الاجنبية في العراق

المبحث الأول

(الاطار النظري للاساليب القياسية المستخدمة)

المبحث الثاني

(تقدير اثر الصدمات المزدوجة في احتياطات العملات الاجنبية
في العراق)

الفصل الثالث

قياس اثر الصدمات المزدوجة في احتياطات العملات الاجنبية في العراق

تمهيد:

إنّ استخدام الطرائق القياسية والمنهج القياسي اصبح ضرورة ملحة في ايضاح وتحديد الاتجاهات العامة للظواهر الاقتصادية وذلك عن طريق جمع البيانات بهدف تفسيرها وتحليلها، وفي ظل محاولتنا لقياس اثر الصدمات الاقتصادية المزدوجة على احتياطات العملة الاجنبية سنعتمد على بيانات السلاسل الزمنية وعدد من الاختبارات القياسية منها اختبار استقرارية السلاسل الزمنية واختبار جوهانسن وإنموذج var فضلاً عن دوال استجابة النبضة وتحليل مكونات التباين بهدف الوصول الى النتائج. وقد تم تقسيم هذا الفصل على مبحثين:

المبحث يتضمن الاول الاطار النظري للانموذج VAR للأساليب القياسية.

اما المبحث الثاني فتناول عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي.

المبحث الاول

الاطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة

المطلب الاول: توصيف متغيرات الانموذج

تعد الصدمات الاقتصادية احد المؤثرات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي سواء كانت هذه الصدمات داخلية ام خارجية وقد تم توضيح الصدمات الاقتصادية المزدوجة سابقاً والتي تجعل الاقتصاد العراقي في حالة عدم الاستقرار وسوف يتم الاستعانة بالاساليب القياسية لاجل معرفة اثار الصدمات الاقتصادية في المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة للمدة من 2004-2023 عن طريق استخدام انموذج الانحدار الذاتي ذي المتجه كذلك استخدام تحليل مكونات التباين ودوال استجابة النبضة لمعرفة اثر حدوث صدمة لقيم المتغيرات المستخدمة في هذا البحث، ويمكن توصيف هذه المتغيرات كما يأتي:

Fer: احتياطات العملة الاجنبية

Gdp: الناتج المحلي الاجمالي

Op: اسعار النفط

Gr: الايرادات العامة

Ge: النفقات العامة

Cs: مبيعات نافذة العملة

M1: عرض النقد الضيق

Im: الاستيرادات

D: متغير وهمي يمثل الصدمات المزدوجة
وسنقوم بتقدير النماذج الآتية

$$\text{Fer} = f(\text{op}, \text{Gdp}, \text{D1})$$

$$\text{Fer} = f(\text{op}, \text{Gr}, \text{D2})$$

$$\text{Fer} = f(\text{op}, \text{Ge}, \text{D3})$$

$$\text{Fer} = f(\text{op}, \text{Cs}, \text{D4})$$

$$\text{Fer} = f(\text{op}, \text{M1}, \text{D5})$$

$$\text{Fer} = f(\text{op}, \text{Im}, \text{D6})$$

المطلب الثاني: اطار النظري للاختبارات القياسية المستخدمة

اولاً: اختبار الاستقرارية

إنَّ ضرورة اختبار الاستقرارية تكون لاي نموذج قياسي او اي علاقة في المدى القصير والمدى الطويل. وانه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في التقدير وذلك عن طريق دراسة درجة استقرارها وتكاملها، ويكون ذلك قبل ان تستخدم في التحليل الاحصائي لتجنب الانحدار الزائف⁽¹⁾، وقد تم استخدام ديكي فولر الموسع (ADF)، والذي يعد من اهم اختبارات جذر الوحدة الذي يستخدم في معرفة مدى استقرارية السلاسل، ويأخذ الاختبار الصيغ الآتية:

$$\Delta X_t = a_1 X_{t-1} + \sum_{j=1}^n B_j \Delta X_{t-j} + u_i$$

1..... بدون قاطع واتجاه عام

$$\Delta X_t = a_0 + a_1 X_{t-1} + \sum_{j=1}^n B_j \Delta X_{t-j} + u_i$$

2..... بوجود قاطع

(¹) سمعوني توفيق زقاي ذياب، تأثير برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر: دراسة قياسية، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد ٢٤، العدد ٢، الكويت، ٢٠٢٢، ص ١٣.

$$\Delta X_t = a_0 + a_2 t + a_1 X_{t-1} + \sum_{j=1}^n B_j \Delta X_{t-j} + u_i$$

3..... بوجود قاطع واتجاه عام

ويكون اختبار فرضية العدم (H0) للنماذج الثلاثة والفرضية البديلة (H1) كما يأتي^(١):

H0: a=0 السلسلة الزمنية غير مستقرة

H1: a=1 السلسلة الزمنية مستقرة

ثانياً: التكامل المشترك

في النظرية الاقتصادية يعني التكامل المشترك بين المتغيرات في النموذج تكون قادرة على تصحيح مسارها الزمني بحيث تكون معنوية ومؤثرة خلال الاجل الطويل من خلال العلاقة التضامنية مع متغير اخر بحيث يؤثر في المتغير غير المعنوي لجعله متغير فعال في النموذج الاقتصادي.

يكون مضمون التكامل المشترك على اساس سلسلتين زمنيتين (X_t, Y_t) غير مستقرتين في المدى القصير لكنهما تتكاملان في المدى الطويل اي وجود علاقة ثابتة في المدى الطويل وان هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن ، وهذا يعني ان بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذ ما اخذت على حدة ولكنها تكون مستقرة كمجموعة وضرورة تطبيق اختبار التكامل المشترك هو ان تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة^(٢)، ويأخذ الاختبار الصيغة التالية^(٣):

$$Y_t = A + BX_t + u_i$$

وهناك العديد من اختبارات التكامل المشترك لكن ما يهمنا في دراستنا هذه هو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن لان الدراسة تحتوي على اكثر من متغيرين إذ مع ظهور طريقة الامكان الاعظم المطورة من قبل جوهانسن اصبح بالإمكان الحصول على تأثير الاجل الطويل والقصير وذلك باستخدام اختبار

(١) قريب الله عبد المجيد عبد القادر حامد، استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR لدراسة العلاقة بين حجم الانفاق العام والنمو السكاني في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة طيبة، العدد ١٩، ٢٠١٨، ص ١٢٤.

(٢) شفيق عريش، عثمان نزار، رولى شفيق اسماعيل، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٣، العدد ٥، ٢٠١٥، ص ٨٤.

(٣) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٦٧٠.

جوهانسن للتكامل المشترك للعديد من المتغيرات الاقتصادية لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك^(١). ويتكون اختبار جوهانسن من اختبارين هما^(٢)

الأول: اختبار الأثر ويعد اختبار لفرضية العدم التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك أقل أو يساوي العدد (q) مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أن عدد المتجهات يساوي (r) = (q) ويحسب بالمعادلة التالية:- (q ≤ r)

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^n \ln(1 - \lambda_{r+1})$$

الثاني: اختبار الامكان الأعظم إذ يتم اختبار فرضية العدم وتنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (q = r)، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أن عدد متجهات التكامل تساوي (q = r + 1)، ويحسب بالمعادلة التالية:-

$$\lambda_{max}(r, r + 1) = -T \ln(1 - \lambda_{r+1})$$

ويعد اختبار جوهانسن للتكامل المشترك اختبار لرتبة المصفوفة وأن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات يتطلب أن تكون ذات رتبة كاملة.

ثالثاً: تحليل نموذج VAR لمتغيرات الدراسة

ينص النموذج الانحدار الذاتي على اعتماد كل متغير على القيم الماضية للمتغير نفسه ولباقي المتغيرات الداخلة في النموذج، أي بمعنى أن القيم المستقبلية للمتغير يكون اعتمادها على القيم الماضية والحاضرة للمتغيرات مع تأثير المتغيرات الخارجية واثبت هذا النموذج عن طريق إدخال عامل الزمن في مجال الاقتصادات التطبيقية بأنها ديناميكية وغير ثابتة وذلك يكون عن طريق إظهار القيمة المتخلفة للمتغير المعتمد كواحد من المتغيرات التوضيحية فضلاً عن تمييز بين الاستجابة قصيرة الأجل والاستجابة طويلة الأجل للمتغير المعتمد لوحدة التغيير في قيمة المتغيرات التوضيحية^(٣)، إذ قام باقتراح هذا النموذج الباحث سيمز في عام ١٩٨١ إذ كان يرى الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد وجهة

(١) كريم سالم حسين ونبيل مهدي الجنابي، العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، ٢٠١١، ص ١٢٥.

(٢) خديجة عدنان، تحليل الصدمات الهيكلية لنموذج الطلب الكلي باستخدام متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد ١١، العدد ٤١، ٢٠١٦، ص ٢٠٣.

(٣) كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة ١٩٧٤-٢٠١٠، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، المجلد ٩، العدد ٣٢، ٢٠١٥، ص ٢٧.

النظر التفسيرية ، ويقترح سيمز معالجة كل المتغيرات بصفة متماثلة دون شرط اقضاء، وادخال عامل التأخير لكل المتغيرات في كل المعادلات ^(١)، ويصاغ انموذج VAR غير المقيد بالمعادلة الآتية^(٢)

$$Z_t = a_0 + \sum_{i=1}^n \beta_i Z_{t-1} + u_i$$

ولتحديد درجة الأنموذج VAR نستخدم معايير المعلومات، وطريقة اختيار الدرجة تكمن في تقدير كل معادلات الأنموذج من اجل تحديد رتبة (درجة) من ٠ الى n (n هو العدد الاقصى المقبول من طرف النظرية الاقتصادية). ونستعمل المعايير الثلاثة معيار اكايك Akaike وهانان كوين Hannan-Quin ومعيار شوارز Schwarz، ويعبر عنهن بالصيغ التالية^(٣):

$$AIC = \ln \left| \sum \varepsilon \right| + \frac{2k^2p}{T}$$

$$HQ = \ln \left| \sum \varepsilon \right| + \frac{2 \log T}{T} k^2p$$

$$SC = \ln \left| \sum \varepsilon \right| + \frac{k^2p \log(T)}{T}$$

إذ إن T عدد المشاهدات و P عدد الفجوات الزمنية و K عدد المتغيرات

رابعاً: دوال استجابة النبضة

يستخدم هذا الاختبار من اجل التعرف على السلوك الحركي للأنموذج والتي تكون عن طريق دوال الاستجابة الفورية والتي توضح اثر حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لاحد المتغيرات في الأنموذج (اي حدوث صدمة للمتغيرات العشوائية الهيكلية) على القيم الحالية والمستقبلية لمتغيرات الأنموذج، وفي حالة التوازن تكون المتغيرات مستقلة ومتكاملة في مدة زمنية معينة وان حدوث اي صدمة في اي من المتغيرات المستخدمة سيكون التأثير على وضعية التوازن لمدة زمنية معينة ثم تعود الى التوازن شرط عدم حدوث صدمة اخرى في الوقت نفسه، عند حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري

(١) حراد مريم، دراسة تحليلية قياسية لاثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية حالة الجزائر ١٩٧٠-٢٠٠٧، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠١٢، ص ١٢١

(٢) شبيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، البطالة في الجزائر مقارنة تحليلية وقياسية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٨، ص ١٩.

(٣) شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار حامد للنشر، عمان، ٢٠١٢، ص ٢٧٢.

واحد في احد المتغيرات لسبب معين فإن دالة الاستجابة سوف تقيس الصدمة على القيمة الحالية والمستقبلية لذلك المتغير^(١).

وتوجد طريقتان لقياس اثر الصدمة، الطريقة الاولى هي قياس اثر الصدمة بمقدار وحدة واحدة (SVAR)، اما الطريقة الثانية فهي قياس اثر الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد (VARs)^(٢)، وتقدر دوال استجابة النبضة بالمعادلة التالية^(٣):

$$As = \frac{\sigma Y_t + 1}{\sigma V}$$

خامساً: تحليل مكونات التباين^(٤)

يقيس تحليل مكونات التباين الاهمية النسبية للمتغير في تفسير تباين اخطاء التنبؤ للمتغيرات في الأنموذج اي انعكاس مساهمة التغير النسبي لمتغير ما في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغيرات الاخرى وكل متغير على حدة اي تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويصاغ انموذج مكونات التباين ودوال الاستجابة النبضة بواسطة المعادلات التالية^(٥):

$$Y_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} M_i V_t - 1$$

Mi تمثل مصفوفة معاملات الانموذج، V يمثل متجه الصدمات الهيكلية او متجه حد الخطأ العشوائي، ويمكن ان نحصل على خطأ التنبؤ في مدة معينة h من المعادلة التالية:-

$$Y_t + h - E_t(Y_t + h) = \sum_{i=0}^{h-1} M_i V_t + h - 1$$

ونقوم بتجزئة خطأ التنبؤ لكل مركبة ل Y_t التي يرمز لها Y_{jt} وتصبح المعادلة كما يأتي:-

$$Y_{j,t+h} - E_1(Y_{j,t+h}) = \sum_{i=0}^{n-1} (m_{j,iv_1,t+h-1} + m_{j,iv_2,t+h-1} + \dots + m_{j,ivm,t+h-1})$$

$M_{j1,i}$ يعبر عن العنصر (j,1) في مصفوفة M وتصبح المعادلة السابقة مختلفة و كما يأتي:-

$$Y_{j,t+h} - E^1(Y_{j,t+h}) = \sum_{k=0}^n (m_{jk,ivk,t+h-1} + \dots + m_{jk,ivm,t+h-1})$$

(١) بوشنة عبد الصمد، اختبار علاقة التكامل المشترك لاثر التغير في التداول النقدي على الناتج الداخلي الخام دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٦، ص ٣٧.
(٢) محمد صلاح الكردي، الية عمل النظم البنكية في ظل الصدمات النقدية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠٢٣، ص ٣٩.

(٣) خضير عباس حسين الوائلي، مصدر سابق، ص ١٤٥.

(٤) خديجة عدنان، تحليل الصدمات الهيكلية لنموذج الطلب الكلي باستخدام متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) العراق حالة تطبيقية ١٩٧٠-٢٠١٠، بحث مستل من رسالة ماجستير، جامعة البصرة، العلوم الاقتصادية، المجلد ١١، العدد ٤١، ٢٠١٦، ص ٢٠٥.

(٥) خضير عباس حسين الوائلي، مصدر سابق، ص ١٤٧.

بما ان الاخطاء V لا تشكل اي ارتباط وتباينها يساوي ١ ، لذلك سيحسب خطأ التنبؤ بالمعادلة التالية^(١):-

$$E[Y_j, t + h - E^1(Y_j, t + h)]^2 = \sum_{k=1}^n m^2_{jk, 1} + \dots + m^2_{jk, h} - 1$$

ونحصل على النتائج بالنسب المئوية بالمعادلة التالية:-

$$\sum_{k=1}^n \sum_{i=0}^{h-1} m^2_{jk, i}$$

وفي اطار هذا التحليل قسم لوتكيبول المتغيرات من حيث قوة التأثير على المتغير التابع الى اربعة انواع^(٢):

١- المتغير الداخلي بقوة Strongly Endogenous ويتصف المتغير الرئيس في معادلة VAR بهذه الصفة إذا كان تأثيره على نفسه قوياً اي ان التغير الحاصل فيه يعود على ذاته.

٢- المتغير الداخلي بضعف Weakly Endogenous ويتسم المتغير الرئيس في معادلة VAR بهذه السمة إذا كان تأثيره ضعيفاً على نفسه وتأثير المتغيرات الاخرى عليه قوياً.

٣- المتغير الخارجي Strongly Exogenous بقوة وهو المتغير الذي يكون تأثيره ضعيف على المتغير التابع.

٤- المتغير الاقل خارجية Least Exogenous اي الخارجي بالحد الادنى وهو المتغير الذي يكون تأثيره قوياً على المتغير التابع.

(١) شبيخي محمد، مصدر سابق، ص ٢٨٣.

(٢) احمد محمد حسين، استجابة تحويلات العاملين بالخارج للتقلبات الاقتصادية في الدول المرسله: دليل من مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣٧، العدد ١، ٢٠٢٣، ص ٦٣٧.

المبحث الثاني: تقدير اثر الصدمات المزدوجة على احتياطات العملات الاجنبية في العراق
المطلب الاول: اختبار استقرارية المتغيرات
من الضرورة اختبار استقرارية متغيرات الانموذج وتحديد درجة التكامل المشترك للسلاسل الزمنية ومعرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام لا ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF).

جدول (25) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)									
Null Hypothesis: the variable has a unit root									
	At Level								
		FER	GDP	GR	GE	M1	CS	IM	OP
With Constant	t-Statistic	-0.7696	-1.6531	-2.4847	-1.0139	1.0147	-2.0320	-2.2504	-2.4657
	Prob.	0.8049	0.4376	0.1352	0.7262	0.9948	0.2718	0.1970	0.1387
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3960	-2.2214	-3.1928	-2.4046	-0.8733	-1.2052	-1.3295	-2.4059
	Prob.	0.3688	0.4523	0.1168	0.3656	0.9385	0.8799	0.8481	0.3650
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.5140	0.8641	0.6130	0.9037	3.7959	-0.1082	-0.0582	-0.2969
	Prob.	0.9624	0.8882	0.8387	0.8947	0.9997	0.6334	0.6506	0.5653
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference									
		d(FER)	d(GDP)	d(GR)	d(GE)	d(M1)	d(CS)	d(IM)	d(OP)
With Constant	t-Statistic	-2.9964	-4.2058	-4.8597	-4.4877	-3.1444	-3.7210	-3.0829	-3.8515
	Prob.	0.0543	0.0053	0.0015	0.0028	0.0410	0.0132	0.0461	0.0101
		*	***	***	***	**	**	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.9042	-4.4326	-4.7984	-4.3264	-3.2350	-4.0943	-3.2473	-3.7492
	Prob.	0.1839	0.0139	0.0072	0.0158	0.1089	0.0242	0.1068	0.0451
		n0	**	***	**	n0	**	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.6262	-3.5523	-4.6670	-4.0703	-1.7113	-3.7724	-3.1698	-3.9718
	Prob.	0.0118	0.0013	0.0001	0.0004	0.0820	0.0008	0.0033	0.0005
		**	***	***	***	*	***	***	***
Notes:									
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant									

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9
يتضح من اختبار ديكي فولر الموسع الموضح في جدول (25) ان جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى في حالة وجود قاطع، او وجود قاطع واتجاه عام او عدم وجود قاطع واتجاه عام. وتم اخذ الفروق الاولى للمتغيرات تبين ان جميع المتغيرات استقرت عند مستوى (5%) و(10%) عند وجود قاطع او قاطع واتجاه عام او كليهما او بدونهما وستكون المتغيرات متكاملة عند $I(1)$ ، وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة لتحديد الانموذج المناسب، وبما ان جميع المتغيرات استقرت عند الفرق الاول نذهب الى اختبار جوهانسن للتكامل المشترك.

المطلب الثاني :- تقدير اثر الصدمة المزدوجة على احتياطات العملة الاجنبية

اولاً: تقدير اثر الصدمة المزدوجة في (op,Gdp) على Fer

$$Fer=(op,gdp)$$

$$Fer= a_0 + \sum_{i=1}^n o p_{t-1} + \sum_{i=1}^p Gd p_{t-1} + \sum_{i=1}^q D1_{t-1} + u$$

Fer: احتياطات العملة الاجنبية

Op: اسعار النفط

Gdp: الناتج المحلي الاجمالي

D1: متغير وهمي يمثل الصدمات المزدوجة في (op,Gdp)

1- اختبار التكامل المشترك للناتج المحلي الاجمالي

من نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الذي يبين ان جميع المتغيرات استقرت عند الفرق الاول لذلك يمكن استخدام اختبار جوهانسن لتحديد مدى وجود تكامل مشترك لتحديد الأنموذج الذي يمكن استخدامه فضلاً عن لدراسة العلاقة بين المتغيرات.

جدول (26) اختبار التكامل المشترك للنموذج الاول

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.442132	13.93670	29.79707	0.8442
At most 1	0.172193	3.431298	15.49471	0.9439
At most 2	0.001651	0.029747	3.841466	0.8630
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.442132	10.50540	21.13162	0.6962
At most 1	0.172193	3.401551	14.26460	0.9165
At most 2	0.001651	0.029747	3.841466	0.8630

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

يتضح من الجدول (26) وفق اختبار الاثر trace من عدم وجود اي متجه معنوي عند مستوى 5% كون ان القيمة المحسوبة اصغر من القيمة الجدولية. كما يتضح وفق اختبار الامكان الاعظم max-eigen عدم معنوية اي متجه عند مستوى معنوية 5% كون ان القيمة المحسوبة اصغر من القيمة الجدولية. وهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وبذلك نقبل فرضية العدم Ho القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الاجل الطويل. وبذلك سنقوم باستخدام إنموذج VAR لتحديد اثر الصدمات المزدوجة على احتياطات العملات الاجنبية.

2- تقدير وتحليل انموذج الانحدار الذاتي VAR لدالة الاحتمالات مع (op,gdp)

قبل اجراء تحليل انموذج VAR لمتغيرات الانموذج يجب معرفة عدد مدد الابطاء المثلى لهذا الانموذج، وبعد اجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول (27) إذ يتم تحديد مدد الابطاء المثلى بالاعتماد على معيار اكايك (AIC) ومعيار شوارز (SC) ومعيار هانان-كوين (HQ) بصورة اساسية إذ يتم اختبار مدة الابطاء التي تحمل اقل قيمة لهذه المعايير:-

جدول(27) عدد مرات الابطاء لانموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	122.1304	NA	2.34e-11	-13.12560	-12.92774	-13.09832
1	180.9673	84.98665*	2.13e-13*	-17.88526*	-16.89596*	-17.74885*
2	195.4147	14.44736	3.54e-13	-17.71274	-15.93200	-17.46720
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

من الجدول (27) ان عدد مدد الابطاء هي مدة واحدة بالاعتماد على معياري AIC و SC و HQ هي سنة واحدة وعليه سننتقل الى تقدير انموذج (var) وبعد اجراء التقدير تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (28).

جدول(28) نتائج تحليل انموذج VAR لدالة الاحتمالات مع (op,gdp)

	FER	OP	GDP	D1
FER(-1)	1.234827 (0.37349) [3.30622]	1.19E-09 (8.1E-10) [1.48002]	1.642561 (1.21078) [1.35662]	-0.007201 (0.01878) [-0.38343]
OP(-1)	-2.12E+08 (1.3E+08) [-1.66503]	0.271521 (0.27465) [0.98862]	-7.62E+08 (4.1E+08) [-1.84849]	9352805. (6393879) [1.46277]
GDP(-1)	-0.022895 (0.09789) [-0.23388]	-3.28E-10 (2.1E-10) [-1.55113]	0.557006 (0.31734) [1.75522]	0.004734 (0.00492) [0.96173]
D1(-1)	-17.07718 (4.61055) [-3.70393]	-1.71E-08 (1.0E-08) [-1.71778]	-33.45529 (14.9466) [-2.23832]	0.228043 (0.23184) [0.98364]
C	17.90355 (7.04685) [2.54065]	5.31E-08 (1.5E-08) [3.49105]	67.09221 (22.8446) [2.93689]	-0.723012 (0.35434) [-2.04043]
R-squared	0.877837	0.515473	0.854435	0.478571
Adj. R-squared	0.842933	0.377037	0.812845	0.329591
Sum sq. resids	955.1418	4.46E-15	10037.98	2.415041
S.E. equation	8.259807	1.78E-08	26.77683	0.415335
F-statistic	25.15016	3.723541	20.54429	3.212319
Log likelihood	-64.17533	314.9354	-86.52191	-7.363967

Akaike AIC	7.281614	-32.62478	9.633885	1.301470
Schwarz SC	7.530150	-32.37624	9.882422	1.550007
Mean dependent	54.10368	7.15E-08	173.0372	0.421053
S.D. dependent	20.84141	2.26E-08	61.89548	0.507257

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

الجدول (28) يبين ان هنالك اربعة نماذج للانحدار الذاتي للمتغيرات الاقتصادية لهذا البحث فالأنموذج الاول يبين ان هنالك علاقة طردية بين المتغير احتياطات العملة (Fer) لسنة سابقة والمتغير احتياطات العملة (Fer) لسنة الحالية إذ ان زيادة Fer لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة (Fer) لسنة الحالية بمقدار 1.23 وحدة، وان قيمة t المحتسبة البالغة (3.30) اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.74) عند مستوى (5%) وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، اما المتغير اسعار النفط (op) لسنة سابقة يرتبط مع Fer لسنة الحالية بعلاقة عكسية ولكنه غير معنوي إذ إن قيمة t المحتسبة البالغة (-1.66) وهي اصغر من قيمة t الجدولية البالغة (1.74) عند مستوى (5%)، والمتغير الناتج المحلي الاجمالي (Gdp) لسنة سابقة لم يكن معنوياً ايضاً إذ إن قيمة t المحتسبة البالغة (-0.23) اصغر من قيمة t الجدولية البالغة (1.74) اي انها غير معنوية عند مستوى (5%)، اما المتغير (D1) يرتبطان بعلاقة عكسية مع (Fer) اي ان حدوث صدمة مزدوجة (D1) لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض Fer لسنة الحالية بمقدار 17.07 وحدة، وكانت قيمة (t) المحتسبة البالغة (-3.70) اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.74) عند مستوى (5%) وهي معنوية وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية إذ إن حدوث صدمة مزدوجة سلبية في المتغيرات op,gdp سيؤدي الى انخفاض العملة الاجنبية الداخلة الى البلد مما يؤدي الى انخفاض حجم الاحتياطات لتلبية طلب الاقتصاد الكلي ، وتبين ان قيمة (R-squared) تساوي (0.87) اي ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (87%) من التغيرات الحاصلة في (Fer) والباقي (13%) يعود المتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج والمتغير العشوائي، وان قيمة (Adj. R-squared) المصححة تساوي (0.84) وقيمة (F-statistic) تساوي (25.15) وهي اكبر من قيمة (f) الجدولية البالغة (4.45) عند مستوى معنوية (5%) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل بفرضية البديلة اي ان الانموذج ككل معنوي.

3- الاختبارات التشخيصية

أ- اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء LM Test:

تشير نتائج هذا الاختبار الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ،حيث ان القيمة الاحتمالية (prob) هي (0.91) قد جاءت اكبر من 5% وهذا يشير الى قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ورفض الفرضية البديلة.

جدول (29) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء LM Test

Included observations: 19

Lags	LM-Stat	Prob
1	8.839714	0.9199
2	18.70900	0.2840
3	11.32761	0.7888
4	38.95040	0.0011
5	16.87414	0.3938
6	35.74424	0.0031
7	22.28008	0.1344
8	28.46772	0.0278
Probs from chi-square with 16 df.		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

ب- اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)

يتضح من الشكل (30) ان القيمة الاحتمالية Jarque-Bera prob 0.72 اكبر من 5% وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية.

جدول (30) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	1.561890	2	0.4580
2	0.554373	2	0.7579
3	2.860930	2	0.2392
4	0.335176	2	0.8457
Joint	5.312369	8	0.7237

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

4- تحليل اختبار استجابة النبضة لدالة الاحتمالات

يوضح الجدول (31) استجابة احتياطات العملة (Fer) لصدمة غير متوقعة للمتغير نفسه والمتغيرات الاخرى واتضح ان في حالة حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في Fer فإن Fer تستجيب بشكل ايجابي للسنة الاولى وبمقدار 8.25 وتستمر الاستجابة بشكل ايجابي ولكن يميل الى الانخفاض وصولاً للسنة العاشرة التي سجلت 3.03، بينما عند حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في اسعار النفط (op) لا تكون هنالك استجابة في Fer في السنة الاولى، بينما يستجيب في السنة الثانية بشكل سلبي بمقدار -0.13 وتستمر الاستجابة بشكل سلبي في السنة الثالثة بمقدار -3.32 وتستمر السير بشكل سلبي متذبذب وصولاً الى السنة العاشرة لتسجل -0.30. في حين حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في الناتج المحلي الاجمالي (Gdp) لا تكون هنالك استجابة في Fer في السنة الاولى بينما تستجيب في السنة الثانية بشكل سلبي بمقدار -0.59 وتستمر الاستجابة بشكل سلبي وصولاً الى السنة الرابعة لتسجل -0.44 اما في السنة الخامسة سجلت الاستجابة بشكل ايجابي بمقدار 0.38 واستمر ارتفاع الاستجابة بشكل ايجابي وصولاً الى السنة العاشرة ليسجل 2.15، عند حدوث صدمة مزدوجة بانحراف معياري 1% في الصدمة

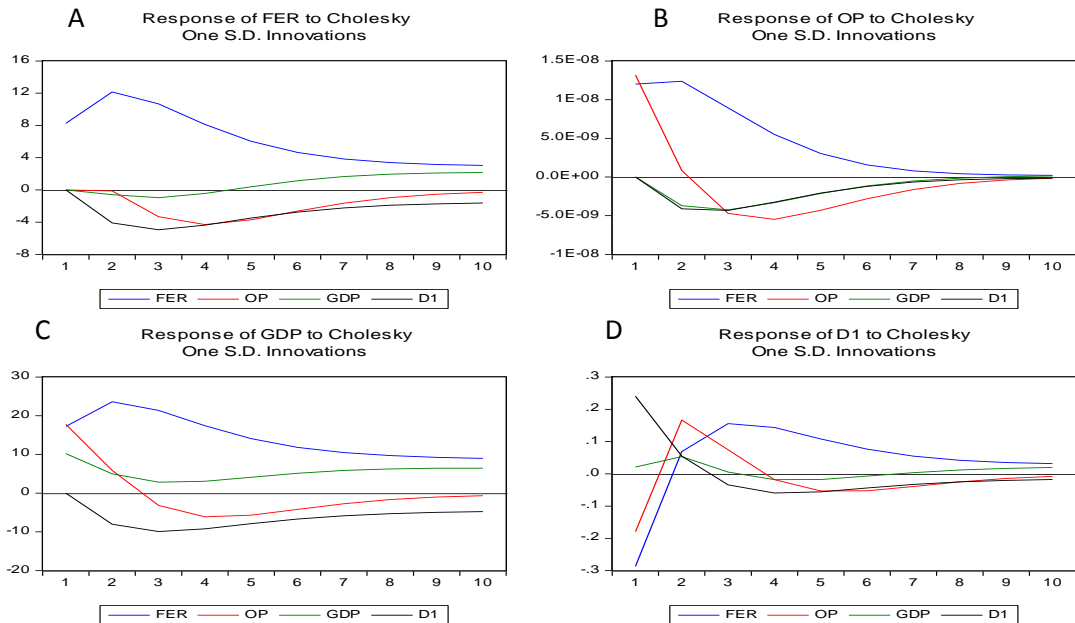
المزدوجة (D1) لا تكون هنالك استجابة في احتياطات العملة Fer في السنة الاولى بينما يستجيب في السنة الثانية بشكل سلبي وبمقدار 4.10- ويستمر الانخفاض بشكل سلبي وصولاً الى السنة العاشرة ليسجل

-1.6

جدول (31) استجابة النبضة للدوال لدالة fer (op,gdp)

Response of FER:				
Period	FER	OP	GDP	D1
1	8.259807	0.000000	0.000000	0.000000
2	12.15729	-0.137395	-0.592408	-4.102897
3	10.67231	-3.322945	-0.967184	-4.947838
4	8.135919	-4.303536	-0.449909	-4.380643
5	6.032826	-3.704083	0.388996	-3.496321
6	4.639984	-2.620250	1.138151	-2.744185
7	3.825978	-1.643900	1.658538	-2.227298
8	3.387140	-0.954783	1.961543	-1.911722
9	3.159609	-0.534683	2.107868	-1.732007
10	3.038010	-0.305920	2.157809	-1.631818

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9
 يبين الجزء A من الشكل (41) استجابة متغير احتياطات العملات الاجنبية لحدوث صدمة بانحراف معياري 1% بالمتغير نفسه او احد المتغيرات الاخرى.
 شكل (41) استجابة كل متغيرات لحدوث صدمة بانحراف معياري واحد للمتغير نفسه والمتغيرات الاخرى



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

5- تحليل مكونات التباين لدالة fer

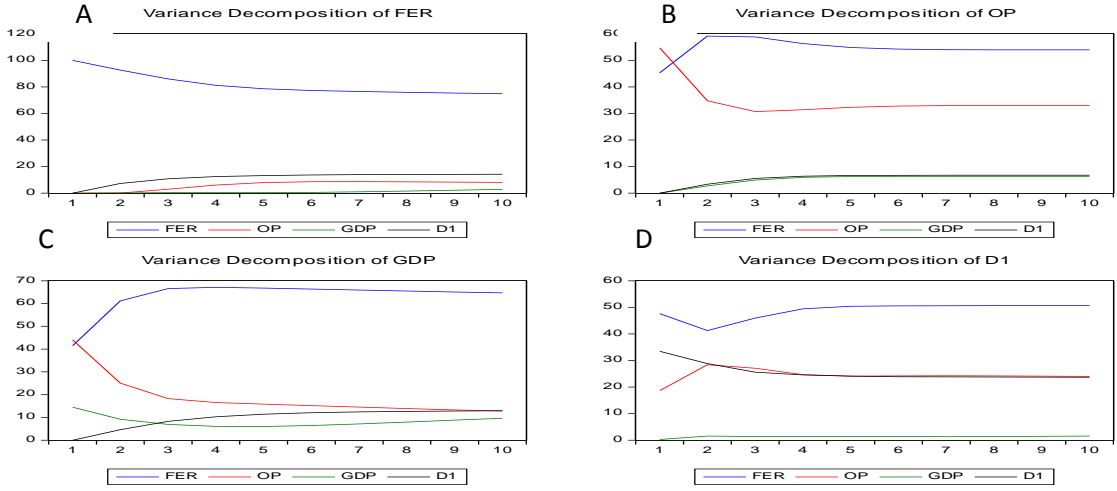
يوضح الجدول (32) ان المتغير (Fer) احتياطات العملة يفسر %100 من مكونات التباين في السنة الاولى عند حدوث صدمة بانحراف معياري %1 ثم ينخفض في السنة الثانية الى 92.62 ويستمر بالانخفاض وصولاً لسنة العاشرة ليسجل 74.90، بينما لا يفسر المتغير اسعار النفط (op) اي شيء من مكونات التباين في السنة الاولى وعند حدوث صدمة بانحراف معياري %1 في حين يفسر في السنة الثانية 0.008 ثم يزداد ليصل الى 8.63 في السنة السابعة و لينخفض في السنة الثامنة ويسجل 8.50 ويستمر بالانخفاض وصولاً الى السنة العاشرة ليسجل 8.12

جدول(32) تحليل مكونات التباين لدالة (op,gdp)fer

Variance Decomposition of FER:					
Period	S.E.	FER	OP	GDP	D1
1	8.259807	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	15.27180	92.62370	0.008094	0.150474	7.217736
3	19.58531	86.01036	2.883548	0.335361	10.77074
4	22.08372	81.22273	6.065580	0.305278	12.40641
5	23.45594	78.61236	7.870404	0.298107	13.21913
6	24.23639	77.29624	8.540517	0.499746	13.66350
7	24.74782	76.52455	8.632414	0.928439	13.91460
8	25.14640	75.93224	8.505096	1.507717	14.05495
9	25.49614	75.39905	8.317337	2.150135	14.13347
10	25.82044	74.90131	8.123756	2.794854	14.18008

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 وكذلك المتغير (Gdp) الناتج المحلي الاجمالي لا يفسر اي شيء من مكونات التباين في السنة الاولى وعند حدوث صدمة بانحراف معياري %1 في حين يفسر في السنة الثانية 0.15 ثم يزداد ليسجل 0.33 في السنة الثالثة وانخفض في السنة الرابعة إذ سجل 0.30 وكذلك انخفض في السنة الخامسة ليسجل 0.29 وارتفع في السنة السادسة ليسجل 0.49 واستمر بالارتفاع وصولاً الى السنة العاشرة ليسجل 2.79، وكذلك المتغير D1 لا يفسر اي شيء من مكونات التباين في السنة الاولى عند حدوث صدمة مزدوجة في المتغيرين op,Gdp ليسجل في السنة الثانية 7.2 واستمر بالارتفاع وصولاً للسنة العاشرة 14.18. والشكل (42) يوضح مكونات التباين:-

شكل (42) تحليل مكونات التباين لكل متغير مع نفسه ومع بقية المتغيرات الاخرى



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

ثانياً: تقدير اثر الصدمة المزدوجة في (op,Gr) على Fer

$$Fer=f(op,gr,D2)$$

$$Fer= a_0 + \sum_{i=1}^n o p_{t-1} + \sum_{i=1}^p GR_{t-1} + \sum_{i=1}^z D2_{t-1} +u$$

Fer: احتياطات العملات الاجنبية

Op: اسعار النفط

Gr: الايرادات العامة

D2: متغير وهمي يمثل الصدمات المزدوجة في (op,Gr)

1- اختبار التكامل المشترك للايرادات العامة

يتضح من الجدول (33) وفق اختبار الاثر trace عدم وجود اي متجه معنوي عند مستوى 5% كون ان القيمة المحسوبة اصغر من القيمة الجدولية، كما يتضح وفق اختبار الامكان الاعظم max-eigen وذلك لعدم معنوية اي متجه عند مستوى 5% كون ان القيمة المحسوبة اصغر من القيمة الجدولية وهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وبذلك نقبل فرضية العدم H_0 القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الاجل الطويل. وبذلك سنقوم باستخدام إنموذج VAR لتحديد اثر الصدمات المزدوجة على احتياطات العملات الاجنبية.

جدول (33) اختبار التكامل المشترك للايرادات العامة

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.598954	21.62986	29.79707	0.3195

At most 1	0.246676	5.183626	15.49471	0.7890
At most 2	0.004708	0.084949	3.841466	0.7707
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.598954	16.44623	21.13162	0.1998
At most 1	0.246676	5.098677	14.26460	0.7293
At most 2	0.004708	0.084949	3.841466	0.7707

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

2- تحليل نتائج انموذج الانحدار الذاتي VAR لدالة (op,gr) fer

قبل اجراء تحليل انموذج VAR لمتغيرات الانموذج يجب معرفة عدد مدد الابطاء المثلى لهذا الانموذج، وبعد اجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول (34) إذ يتم تحديد مدد الابطاء المثلى بالاعتماد على معيار اكايك (AIC) ومعيار شوارز (SC) ومعيار هانان-كوين (HQ) بصورة اساسية إذ يتم اختبار مدة الابطاء التي تحمل اقل قيمة لهذه المعايير:-

جدول (34) عدد مرات الابطاء لانموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	150.4441	NA	2.37e-12	-15.41517	-15.21634	-15.38152
1	200.6969	74.05683*	6.78e-14*	-19.02073*	-18.02658*	-18.85248*

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

من الجدول (34) ان عدد مدد الابطاء هي مدة واحدة بالاعتماد على معياري AIC و SC و HQ والتي هي سنة واحدة. وعليه سننتقل الى تقدير انموذج (VAR) وبعد اجراء التقدير تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (35):-

جدول (35) نتائج تحليل انموذج VAR لدالة (op,gr) fer

Standard errors in () & t-statistics in []				
	FER	OP	GR	D2
FER(-1)	1.450044 (0.30218) [4.79856]	1.32E-09 (6.3E-10) [2.11237]	1.666815 (0.57058) [2.92128]	-0.015300 (0.01453) [-1.05282]
OP(-1)	-1.37E+08 (1.2E+08) [-1.09710]	0.722833 (0.25831) [2.79833]	-1.27E+08 (2.4E+08) [-0.54127]	1523658. (5996248) [0.25410]
GR(-1)	-0.276104 (0.25247) [-1.09362]	-1.20E-09 (5.2E-10) [-2.29779]	-0.426080 (0.47670) [-0.89380]	0.023167 (0.01214) [1.90805]
D2(-1)	-18.66921	-2.31E-08	-28.21406	0.350694

	(4.67862)	(9.7E-09)	(8.83409)	(0.22501)
	[-3.99033]	[-2.38822]	[-3.19377]	[1.55858]
C	17.19099	4.39E-08	35.34053	-0.588019
	(6.29300)	(1.3E-08)	(11.8823)	(0.30265)
	[2.73177]	[3.36951]	[2.97421]	[-1.94291]
R-squared	0.887012	0.587696	0.719209	0.558843
Adj. R-squared	0.854729	0.469895	0.638983	0.432799
Sum sq. resids	883.4049	3.79E-15	3149.549	2.043252
S.E. equation	7.943573	1.65E-08	14.99893	0.382030
F-statistic	27.47669	4.988886	8.964784	4.433691
Log likelihood	-63.43361	316.4688	-75.51030	-5.775815
Akaike AIC	7.203538	-32.78619	8.474768	1.134296
Schwarz SC	7.452074	-32.53765	8.723305	1.382833
Mean dependent	54.10368	7.15E-08	70.17934	0.421053
S.D. dependent	20.84141	2.26E-08	24.96297	0.507257

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

الجدول (35) يبين ان هنالك اربعة نماذج للانحدار الذاتي للمتغيرات الاقتصادية الخاصة لهذا النموذج فالنموذج الاول يبين ان هنالك علاقة طردية بين المتغير احتياطات العملة (Fer) لسنة سابقة والمتغير Fer لسنة الحالية إذ إنَّ زيادة Fer لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة Fer لسنة الحالية بمقدار 1.45 وحدة ، وكذلك ان قيمة t المحتسبة البالغة (4.79) اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.74) عند مستوى 5% اي نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي تشير الى وجود علاقة معنوية بين المتغيرات وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية ، اما المتغير الثاني (Op) اسعار النفط لسنة سابقة فقد كان غير معنوي إذ إنَّ قيمة t المحتسبة البالغة (-1.09) وهي اصغر من قيمة t الجدولية البالغة (1.74) وهي غير معنوية عند مستوى 5% ، وكذلك المتغير الثالث الايرادات العامة (Gr) كان غير معنوي ايضاً إذ إنَّ قيمة t المحتسبة البالغة (-1.09) وهي اصغر من قيمة t الجدولية البالغة (1.74) وهي غير معنوية عند مستوى 5% ، اما D2 المتغير الرابع يرتبط بعلاقة عكسية مع Fer اي إنَّ حدوث صدمة مزدوجة سلبية D2 في المتغيرات Gr,op لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض احتياطات العملة الاجنبية Fer لسنة الحالية بمقدار -18.66 ، وإنَّ قيمة t المحتسبة البالغة (-3.99) وهي اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.74) وهي معنوية عند مستوى 5% وتبين ان R-Squared تساوي 0.88 اي إنَّ المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 88% من التغيرات الحاصلة في Fer والباقي 12% يعود لمتغيرات اخرى غير داخلية في الانموذج والمتغير العشوائي وإنَّ قيمة Adj. R-Squared المصححة 0.85 وقيمة F-statistic هي 27.47 وهي اكبر من قيمة f الجدولية البالغة (4.45) عند مستوى معنوية 5% وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل بفرضية البديلة اي إنَّ الأنموذج ككل معنوي.

3-الاختبارات التشخيصية :-

أ-اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء LM Test:

تشير نتائج هذا الاختبار الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، إذ ان القيمة الاحتمالية (prob) هي (0.17) قد جاءت اكبر من 5% وهذا يشير الى قبول فرضية عدم الفائلة بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ورفض الفرضية البديلة.

جدول (36) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء LM Test

Lags	LM-Stat	Prob
1	21.07507	0.1756
2	17.78049	0.3369
3	14.44338	0.5657
4	25.44753	0.0623
5	21.36330	0.1650
6	24.22746	0.0847
7	18.78810	0.2798
8	16.35307	0.4286
Probs from chi-square with 16 df.		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

ب- اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)

يتضح من الجدول (37) ان القيمة الاحتمالية Jarque-Bera (0.97) prob اكبر من 5% يعني ذلك انها غير معنوية وهذا يعني ان الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

جدول (37) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	0.893003	2	0.6399
2	0.613510	2	0.7358
3	0.109827	2	0.9466
4	0.605266	2	0.7389
Joint	2.221606	8	0.9735

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

4- اختبار تحليل استجابة النبضة لدالة (op,gr) fer

الجدول (38) يوضح استجابة Fer لصدمة غير متوقعة للمتغير نفسه والمتغيرات الاخرى واتضح ان في حالة حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في Fer فإن Fer تستجيب بشكل ايجابي لسنة الاولى بمقدار 7.94 ويستمر بالارتفاع في السنة الثانية بشكل ايجابي ليسجل 12.09 إذ يسجل في السنة الثالثة انخفاضاً بمقدار 11.23 ويستمر بالانخفاض وصولاً الى السنة السادسة إذ سجل مقدار 6.98 اما في السنة السابعة سجل ارتفاعاً ايجابياً بمقدار 7.08 واستمر بالارتفاع وصولاً الى السنة العاشرة إذ سجل 7.48، بينما حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في Op لا تكون هنالك استجابة في Op في السنة الاولى بينما تكون هناك استجابة في السنة الثانية بشكل سلبي بمقدار -1.21 وتستمر الاستجابة بشكل سلبي في

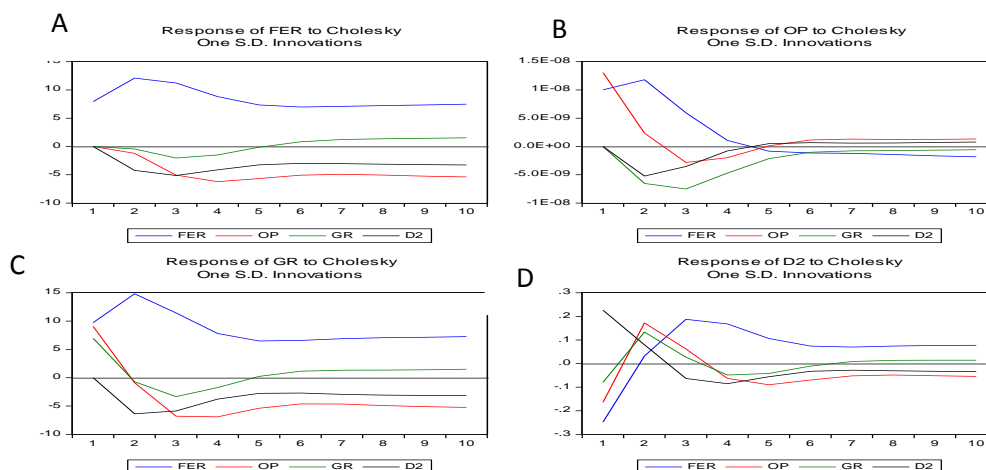
السنة الثالثة لتسجل -5.05- وتستمر الاستجابة بشكل سلبي متذبذب حتى السنة العاشرة ليسجل مقدار - 5.38، عند حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في Gr لا تكون هنالك استجابة في Gr في السنة الاولى بينما تكون الاستجابة في السنة الثانية وتساوي -0.43- إذ يستجيب بشكل سلبي متذبذب وصولاً الى السنة الخامسة إذ سجل -0.12- وكانت استجابة الصدمة بشكل ايجابي في السنة السادسة 0.83 واستمرت الاستجابة بشكل ايجابي وصولاً للسنة العاشرة إذ سجل 1.53، بينما عند حدوث صدمة مزدوجة بانحراف معياري 1% في D2 في السنة الاولى لا تكون هنالك استجابة في Fer بينما تستجيب في السنة الثانية وبنسبة -4.21- وتستمر الاستجابة بشكل سلبي حتى السنة العاشرة إذ سجلت -3.26-

جدول(38) استجابة النبضة للايرادات العامة

Response of FER:				
Period	FER	OP	GR	D2
1	7.943573	0.000000	0.000000	0.000000
2	12.09427	-1.218271	-0.435426	-4.219658
3	11.23346	-5.055707	-2.030172	-5.122083
4	8.814763	-6.224741	-1.491667	-4.136167
5	7.344635	-5.671952	-0.126532	-3.245064
6	6.983530	-5.065829	0.830594	-2.969517
7	7.083654	-4.923883	1.226143	-3.028687
8	7.231862	-5.057616	1.356817	-3.135837
9	7.351210	-5.235051	1.441491	-3.208041
10	7.483196	-5.382680	1.535511	-3.267009

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

يبين الجزء A من الشكل (43) استجابة متغير احتياطات العملات الاجنبية لحدوث صدمة بانحراف معياري 1% بالمتغير نفسه او احد المتغيرات الاخرى . شكل(43) استجابة كل متغيرات لحدوث صدمة بانحراف معياري واحد للمتغير نفسه والمتغيرات الاخرى



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

5- تحليل مكونات التباين لدالة fer

يوضح الجدول (39) إنَّ المتغير Fer يفسر 100% من مكونات التباين في السنة الاولى عند حدوث صدمة بانحراف معياري 1% ثم ينخفض في السنة الثانية الى 91.48 ويستمر بالانخفاض وصولاً لسنة العاشرة ليسجل 66.60، بينما لا يفسر المتغير op اي شيء من مكونات التباين في السنة الاولى وعند حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في حين يفسر في السنة الثانية 0.64 ثم يزداد ليصل الى 6.58 في السنة الثالثة ويستمر بالزيادة حتى السنة العاشرة ليسجل 21.01.

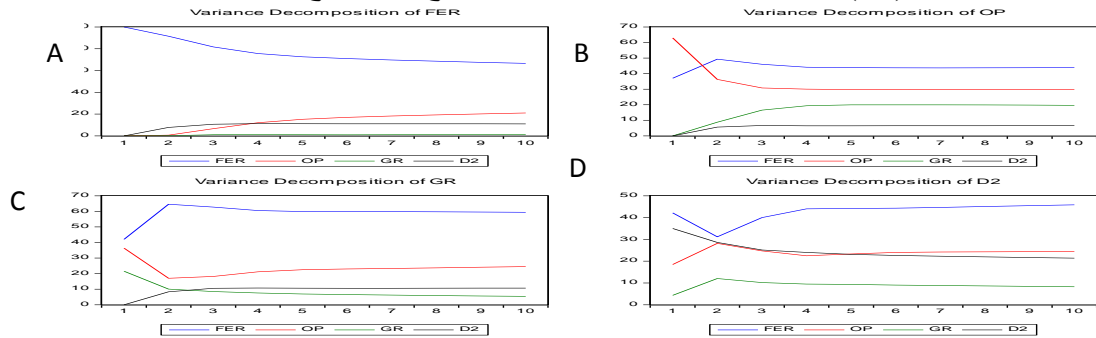
جدول(39) تحليل مكونات التباين

Variance Decomposition of FER:					
Period	S.E.	FER	OP	GR	D2
1	7.943573	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	15.12783	91.48822	0.648537	0.082847	7.780393
3	20.27213	81.65346	6.580786	1.049057	10.71669
4	23.38247	75.58671	12.03347	1.195498	11.18432
5	25.36535	72.61511	15.22578	1.018382	11.14073
6	26.96926	70.94002	16.99690	0.995704	11.06738
7	28.50334	69.68563	18.20073	1.076459	11.03719
8	30.03322	68.56519	19.22957	1.173682	11.03156
9	31.55645	67.53242	20.17005	1.271773	11.02576
10	33.07283	66.60124	21.01170	1.373383	11.01367

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

وكذلك المتغير Gr لا يفسر اي شيء من مكونات التباين في السنة الاولى عند حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في حين يفسر في السنة الثانية 0.08 ثم يزداد الى السنة الخامسة ليسجل 1.01 وانخفض في السنة السادسة ليسجل 0.99 وارتفع في السنة السابعة ليسجل 1.07 واستمر بالارتفاع حتى السنة العاشرة ليسجل 1.37 ، وكذلك المتغير D2 لا يفسر اي شيء من مكونات التباين في السنة الاولى عند حدوث صدمة مزدوجة في المتغيرين Op و Gr ليسجل في السنة الثانية 7.78 واستمر بالارتفاع وصولاً لسنة العاشرة ليسجل 11.01. والشكل (44) الجزء A يوضح تحليل مكونات التباين عند حدوث صدمة بانحراف معياري واحد لدالة Fer.

شكل(44) تحليل مكونات التباين لكل متغير مع نفسه ومع بقية المتغيرات الاخرى



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

ثالثاً: تقدير اثر الصدمة المزدوجة في (Op,Ge) على Fer

$$Fer = f(op, GE, D3)$$

$$Fer = a_0 + \sum_{i=1}^n o p_{t-1} + \sum_{i=1}^m GE_{t-1} + \sum_{i=1}^b D3_{t-i} + u$$

Fer: احتياطات العملات الاجنبية

Op: اسعار النفط

Ge: النفقات العامة

D3: متغير وهمي يمثل الصدمات المزدوجة في (Op,Ge)

1- اختبار التكامل المشترك للنفقات العامة

يتضح من الجدول (40) وفق اختبار الاثر trace عدم وجود اي متجه معنوي عند مستوى 5% كون إن القيمة المحسوبة اصغر من القيمة الجدولية، كما يتضح وفق اختبار الامكان الاكبر max-eigen وذلك لعدم معنوية اي متجه عند مستوى 5% كون ان القيمة المحسوبة اصغر من القيمة الجدولية وهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وبذلك نقبل فرضية العدم Ho القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الاجل الطويل. وبذلك سنقوم باستخدام إنموذج VAR لتحديد اثر الصدمات المزدوجة على احتياطات العملات الاجنبية.

جدول (40) اختبار التكامل المشترك لدالة Fer(po,GE)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.466004	16.23826	29.79707	0.6954
At most 1	0.221746	4.945669	15.49471	0.8146
At most 2	0.023770	0.433030	3.841466	0.5105
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.466004	11.29259	21.13162	0.6181
At most 1	0.221746	4.512639	14.26460	0.8017
At most 2	0.023770	0.433030	3.841466	0.5105
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

2- تحليل نتائج انموذج الانحدار الذاتي VAR لدالة Fer (OP,GE)

قبل اجراء تحليل انموذج VAR لمتغيرات الانموذج يجب معرفة عدد مدد الابطاء المثلى لهذا الانموذج، وبعد اجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول (41) إذ يتم تحديد مدد الابطاء المثلى بالاعتماد على معيار اكايك (AIC) ومعيار سكاروز (SC) ومعيار هانان-كوين (HQ) بصورة اساسية إذ يتم اختبار مدة الابطاء التي تحمل اقل قيمة لهذه المعايير:-

جدول(41) عدد مرات الابطاء لانموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	152.1637	NA	1.27e-11	-16.57374	-16.42535	-16.55328
1	173.6463	33.41733*	3.25e-12*	-17.96070	-17.36712*	-17.87885*
2	182.6934	11.05757	3.60e-12	-17.96593*	-16.92716	-17.82270
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 من الجدول (41) إنَّ عدد مدد الابطاء هي مدة واحدة بالاعتماد على معياري AIC و SC و HQ والتي هي المدة الثانية ومن ثم سنتنقل الى تقدير نموذج Var وعند اجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (42)

جدول(42) نتائج تحليل انموذج VAR

	FER	OP	GE	D3
FER(-1)	1.588067 (0.35592) [4.46189]	8.29E-10 (7.2E-10) [1.14985]	1.761801 (0.36043) [4.88812]	-0.032518 (0.01493) [-2.17779]
OP(-1)	-2.64E+08 (1.5E+08) [-1.78561]	0.297150 (0.29999) [0.99054]	-3.74E+08 (1.5E+08) [-2.49372]	13097116 (6213114) [2.10798]
GE(-1)	-0.474217 (0.27291) [-1.73764]	-7.63E-10 (5.5E-10) [-1.38034]	-0.438459 (0.27636) [-1.58652]	0.029254 (0.01145) [2.55510]
D3(-1)	-14.90562 (5.71166) [-2.60968]	-1.65E-08 (1.2E-08) [-1.42970]	-11.21932 (5.78399) [-1.93972]	0.436384 (0.23962) [1.82114]
C	25.05835 (9.00409) [2.78300]	5.78E-08 (1.8E-08) [3.16638]	28.39445 (9.11811) [3.11407]	-0.821912 (0.37775) [-2.17582]
R-squared	0.846743	0.465395	0.872922	0.427563
Adj. R-squared	0.802955	0.312650	0.836614	0.264009
Sum sq. resids	1198.248	4.92E-15	1228.788	2.108980
S.E. equation	9.251441	1.87E-08	9.368596	0.388126
F-statistic	19.33747	3.046884	24.04218	2.614206
Log likelihood	-66.32951	314.0010	-66.56861	-6.076604
Akaike AIC	7.508370	-32.52642	7.533538	1.165958

Schwarz SC	7.756906	-32.27789	7.782074	1.414495
Mean dependent	54.10368	7.15E-08	61.41060	0.263158
S.D. dependent	20.84141	2.26E-08	23.17755	0.452414

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

الجدول (42) يبين إنَّ هنالك اربعة نماذج للانحدار الذاتي للمتغيرات الاقتصادية لهذه الدالة فالأنموذج الاول يبين ان هنالك علاقة طردية بين المتغير احتياطات العملة (Fer) لسنة سابقة والمتغير Fer لسنة الحالية وقد اتضح إنَّ زيادة Fer لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة Fer لسنة الحالية بمقدار 1.58 وحدة، وإنَّ قيمة t المحتسبة البالغة (4.46) اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.74) اي نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، بينما المتغير الثاني يرتبط اسعار النفط (op) لسنة سابقة مع Fer لسنة الحالية بعلاقة عكسية اي إنَّ زيادة op لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض Fer لسنة الحالية بمقدار (-2.64) وحدة وهي معنوية عند مستوى 5% كون إنَّ t المحتسبة 1.78 اكبر من t الجدولية (1.74)، إذ النفقات العامة (Ge) لسنة سابقة كان غير معنوي عند مستوى 5% إذ إنَّ قيمة t المحتسبة (1.73) اصغر من القيمة الجدولية (1.74)، اما المتغير الرابع تكون علاقة المتغيرين الصدمات المزدوجة (D3) يرتبطان بعلاقة عكسية مع Fer اي إنَّ حدوث صدمة مزدوجة D3 لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض Fer لسنة الحالية بمقدار 14.90- وحدة، وكانت قيمة t المحتسبة البالغة (-2.60) اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.74) وهي معنوية عند مستوى 5%، وتبين إنَّ قيمة R-squared تساوي 0.84 اي إنَّ المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 84% من التغيرات الحاصلة في Fer والباقي 16% يعود للمتغيرات اخرى غير داخلية في الانموذج والمتغير العشوائي، وإنَّ قيمة Adj. R-squared المصححة تساوي 0.80 وقيمة F-statistic تساوي 19.33 وهي اكبر من قيمة f الجدولية البالغة (4.45) عند مستوى معنوية 5% وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل بفرضية البديلة اي إنَّ الانموذج ككل معنوي

3-الاختبارات التشخيصية

أ-اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء LM Test:

تشير نتائج هذا الاختبار الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، من الجدول (43) تبينت إنَّ القيمة الاحتمالية (prob) هي (0.75) قد جاءت اكبر من 5% وهذا يشير الى قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ورفض الفرضية البديلة.

جدول (43) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء LM Test

Lags	LM-Stat	Prob
1	11.80102	0.7576
2	9.119701	0.9084
3	19.56422	0.2405
4	9.224450	0.9039

5	30.46571	0.0157
6	15.64394	0.4781
7	17.39176	0.3607
8	24.59401	0.0773
Probs from chi-square with 16 df.		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

4- اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)

يتضح من الجدول (44) إنَّ القيمة الاحتمالية prob Jarque-Bera (0.06) اكبر من 5% وهذا يعني إنَّ الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية.

جدول (44) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	4.740356	2	0.0935
2	0.437518	2	0.8035
3	6.749334	2	0.0342
4	2.890822	2	0.2356
Joint	14.81803	8	0.0628

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

5- تحليل اختبار استجابة النبضة لدالة (op,Ge) Fer

يوضح الجدول (45) استجابة احتياطات العملة (Fer) لصدمة غير متوقعة للمتغير نفسه والمتغيرات الاخرى واتضح إنَّ في حالة حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في Fer فإن Fer تستجيب بشكل ايجابي للسنة الاولى وبمقدار 9.25 وتستمر الاستجابة بشكل ايجابي متزايد الى السنة الثالثة التي سجلت 13.47 اما في السنة الرابعة فقد سجلت الاستجابة انخفاضاً الى 12.15 واستمر الانخفاض بشكل ايجابي حتى السنة السابعة إذ سجلت 9.76 اما في السنة الثامنة سجلت الاستجابة ارتفاعاً بشكل ايجابي 10.02 واستمر الارتفاع في السنة العاشرة إذ سجلت 10.91، بينما عند حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في اسعار النفط (op) لا تكون هنالك استجابة في Fer في السنة الاولى، بينما يستجيب في السنة الثانية بشكل سلبي بمقدار -2.32 وتستمر الاستجابة بشكل سلبي متزايد وصولاً الى السنة العاشرة لتسجل -8.34، في حين حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في النفقات العامة (Ge) لا تكون هنالك استجابة في Fer في السنة الاولى بينما تستجيب في السنة الثانية بشكل سلبي بمقدار -1.03 وتستمر الاستجابة بشكل سلبي متذبذب حتى السنة العاشرة لتسجل -1.50، عند حدوث صدمة مزدوجة بانحراف معياري 1% في الصدمة المزدوجة (D3) لا تكون هنالك استجابة في Fer في السنة الاولى بينما يستجيب في السنة الثانية بشكل سلبي وبمقدار -2.89 ويستمر الانخفاض بشكل سلبي متذبذب وصولاً الى السنة العاشرة ليسجل -

3.24 .

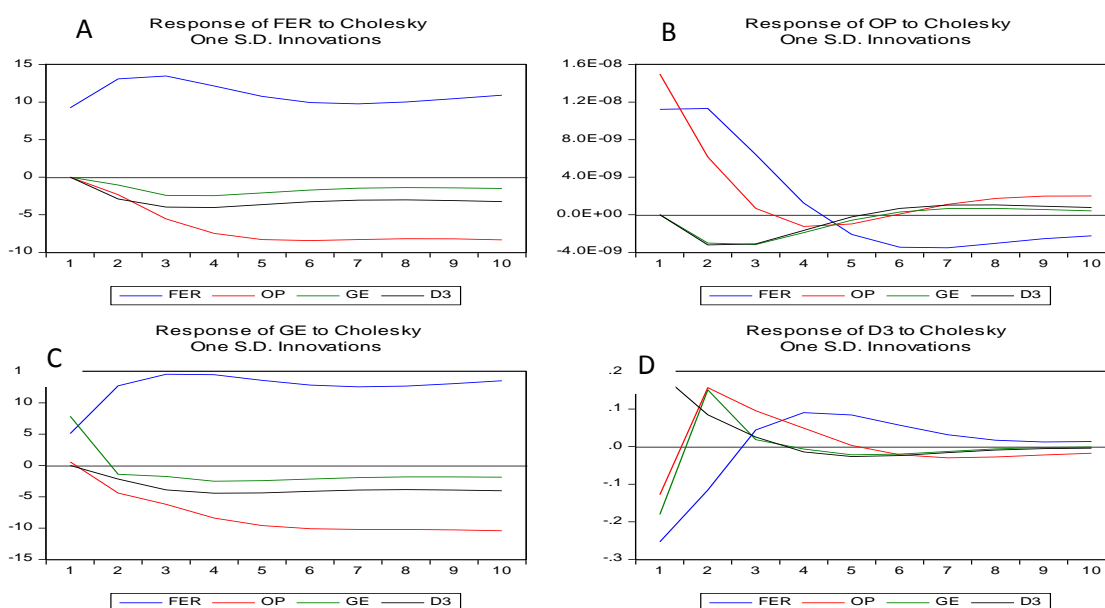
جدول (45) استجابة Fer لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد

Response of FER:				
Period	FER	OP	GE	D3
1	9.251441	0.000000	0.000000	0.000000
2	13.08201	-2.324419	-1.035072	-2.895744
3	13.47668	-5.560099	-2.425284	-3.978911
4	12.15156	-7.481074	-2.452748	-4.030456
5	10.75488	-8.308758	-2.101412	-3.650890
6	9.939522	-8.432515	-1.708559	-3.268205
7	9.766989	-8.298244	-1.465586	-3.056517
8	10.02213	-8.184044	-1.388559	-3.024451
9	10.45901	-8.199070	-1.423335	-3.108803
10	10.91108	-8.341501	-1.505911	-3.240759

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

يبين الجزء A من الشكل (45) استجابة متغير احتياطات العملات الاجنبية لحدوث صدمة بانحراف معياري 1% بالمتغير نفسه او احد المتغيرات الاخرى .

شكل (45) استجابة كل متغيرات لحدوث صدمة بانحراف معياري واحد للمتغير نفسه والمتغيرات الاخرى



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

6- اختبار مكونات التباين لدالة Fer (op, Ge)

يوضح الجدول (46) إن المتغير احتياطات العملة (Fer) يفسر 100% من مكونات التباين في السنة الاولى عند حدوث صدمة بانحراف معياري 1% ثم ينخفض في السنة الثانية الى 94.52 ويستمر بالانخفاض وصولاً لسنة العاشرة ليسجل 65.78، بينما لا يفسر المتغير اسعار النفط (op) اي شيء من

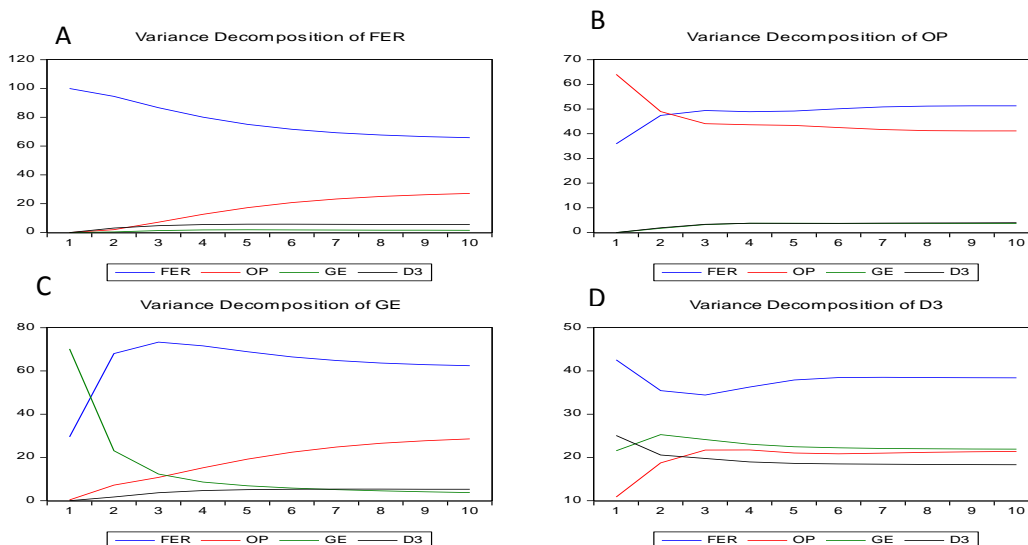
مكونات التباين في السنة الاولى وعند حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في حين يفسر في السنة الثانية 1.98 ثم يزداد ليصل في السنة العاشرة 27.13 .

جدول (46) تحليل مكونات التباين

Variance Decomposition of FER:					
Period	S.E.	FER	OP	GE	D3
1	9.251441	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	16.47992	94.52861	1.989384	0.394485	3.087521
3	22.49083	86.65815	7.179705	1.374628	4.787521
4	27.05041	80.08608	12.61186	1.772436	5.529626
5	30.56424	75.11215	17.26871	1.861036	5.758105
6	33.43164	71.61936	20.79558	1.816670	5.768389
7	35.96414	69.26332	23.29389	1.735895	5.706896
8	38.36556	67.68783	25.01951	1.656378	5.636285
9	40.74583	66.59945	26.23088	1.590532	5.579135

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 وكذلك المتغير النفقات العامة (Ge) لا يفسر اي شيء من مكونات التباين في السنة الاولى وعند حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في حين يفسر في السنة الثانية 0.39 ثم يزداد وبشكل متذبذب ليسجل في السنة العاشرة 1.54، وكذلك المتغير الصدمة المزدوجة (D3) لا يفسر اي شيء من مكونات التباين في السنة الاولى عند حدوث صدمة مزدوجة في المتغيرين اسعار النفط والنفقات العامة (op,Ge) ليسجل في السنة الثانية 3.08 واستمر بالارتفاع وصولاً للسنة العاشرة 5.53.

شكل (46) تحليل مكونات التباين لكل متغير مع نفسه ومع بقية المتغيرات الاخرى



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

رابعاً: تقدير اثر الصدمة المزدوجة في (op,cs) على Fer

$$Fer = f(op,cs,D4)$$

$$Fer = a_0 + \sum_{i=1}^n o p_{t-1} + \sum_{i=1}^r CS_{t-1} + \sum_{i=1}^a D4_{t-1} + u$$

Fer: احتياطات العملة الاجنبية

Op: اسعار النفط

cs: مبيعات نافذة العملة

D4: متغير وهمي يمثل الصدمات المزدوجة في (op,cs)

1- اختبار التكامل المشترك لنافذة مبيعات العملة

يتضح من الجدول (47) إنَّ القيم المحتسبة وفق اختبار الاثر trace عدم وجود اي متجه معنوي عند مستوى 5% كون ان القيمة المحتسبة اصغر من القيمة الجدولية

كما يتضح وفق اختبار الامكان الاكبر max-eigen وذلك لعدم معنوية اي متجه عند مستوى 5% كون إنَّ القيمة المحتسبة اصغر من القيمة الجدولية وهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وبذلك نقبل فرضية العدم Ho القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الاجل الطويل. وبذلك سنقوم باستخدام نموذج VAR لتحديد اثر الصدمات المزدوجة على احتياطات العملات الاجنبية.

جدول (47) اختبار التكامل المشترك لنافذة مبيعات العملة

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.268663	12.68632	29.79707	0.9054
At most 1	0.247684	7.054474	15.49471	0.5713
At most 2	0.101759	1.931706	3.841466	0.1646
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.268663	5.631849	21.13162	0.9891
At most 1	0.247684	5.122768	14.26460	0.7262
At most 2	0.101759	1.931706	3.841466	0.1646

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

2- تحليل نتائج تحليل النموذج الانحدار الذاتي VAR لنافذة مبيعات العملة

قبل اجراء تحليل انموذج VAR لمتغيرات الانموذج يجب معرفة عدد مدد الابطاء المثلى لهذا الانموذج، وبعد اجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول (48) إذ يتم تحديد مدد الابطاء المثلى بالاعتماد على معيار اكايك (AIC) ومعيار سكوارز (SC) ومعيار هانان-كوين (HQ) بصورة اساسية إذ يتم اختبار مدة الابطاء التي تحمل اقل قيمة لهذه المعايير:-

جدول(48) عدد مرات الابطاء لانموذج VAR

Included observations: 19						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	154.7540	NA	2.32e-11	-15.97410	-15.82498	-15.94886
1	187.7370	52.07847 *	1.89e-12*	- 18.49863*	- 17.90214*	- 18.39768*
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 من الجدول (48) إنَّ عدد مدد الابطاء هي مدة واحدة بالاعتماد على معياري AIC و SC و HQ والتي هي سنة واحدة. وعليه سننتقل الى تقدير انموذج (VAR) وبعد اجراء التقدير تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول(48).

جدول(49) نتائج تحليل انموذج VAR لدالة Fer (op,CS)

	FER	OP	CS	D4
FER(-1)	1.480618 (0.27925) [5.30212]	3.95E-10 (5.9E-10) [0.66891]	0.010180 (0.26776) [0.03802]	0.007643 (0.01301) [0.58728]
OP(-1)	-2.23E+08 (1.3E+08) [-1.70426]	0.371000 (0.27598) [1.34431]	51086973 (1.3E+08) [0.40780]	1554759. (6088713) [0.25535]
CS(-1)	-0.534587 (0.30116) [-1.77510]	-5.04E-10 (6.4E-10) [-0.79235]	0.752102 (0.28877) [2.60449]	0.004002 (0.01404) [0.28512]
D4(-1)	-12.47527 (6.00074) [-2.07896]	-1.69E-08 (1.3E-08) [-1.33154]	-3.496558 (5.75392) [-0.60768]	0.250753 (0.27966) [0.89665]
C	17.79274 (7.24050) [2.45739]	4.74E-08 (1.5E-08) [3.09765]	6.825043 (6.94268) [0.98306]	-0.413754 (0.33743) [-1.22618]
R-squared	0.858732	0.464104	0.747446	0.348873
Adj. R-squared	0.818370	0.310990	0.675287	0.162837
Sum sq. resids	1104.511	4.93E-15	1015.518	2.398887
S.E. equation	8.882208	1.88E-08	8.516864	0.413943

F-statistic	21.27564	3.031112	10.35841	1.875299
Log likelihood	-65.55566	313.9781	-64.75762	-7.300210
Akaike AIC	7.426912	-32.52401	7.342908	1.294759
Schwarz SC	7.675448	-32.27547	7.591444	1.543295
Mean dependent	54.10368	7.15E-08	36.33211	0.263158
S.D. dependent	20.84141	2.26E-08	14.94618	0.452414

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

الجدول (49) يبين إنَّ هنالك اربعة نماذج للانحدار الذاتي للمتغيرات الاقتصادية لهذه الدالة فالأنموذج الاول يبين ان هنالك علاقة طردية بين المتغير احتياطات العملة (Fer) لسنة سابقة والمتغير Fer لسنة الحالية وقد اتضح إنَّ زيادة Fer لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة Fer لسنة الحالية بمقدار 1.48 وحدة، وإنَّ قيمة t المحتسبة البالغة (5.30) اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.74) اي نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي تشير الى وجود علاقة معنوية بين المتغيرات وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، المتغير الثاني اسعار النفط (op) لسنة سابقة كان غير معنوي عند مستوى 5%، إذ إنَّ قيمة t المحتسبة البالغة (-1.70) وهي اصغر من قيمة t الجدولية البالغة (1.74) اي انها غير معنوية، وكذلك المتغير الثالث يرتبط cs لسنة سابقة بعلاقة عكسية مع Fer لسنة الحالية اي إنَّ زيادة نافذة بيع العملة (cs) لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض Fer لسنة الحالية بمقدار -0.53، وكانت قيمة t المحتسبة البالغة (-2.77) اصغر من قيمة t الجدولية البالغة (1.74) اي انها معنوية عند مستوى 5% وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية ، وفي المتغير الرابع إذ تكون علاقة المتغيرين الصدمة المزدوجة (D4) يرتبطان بعلاقة عكسية مع Fer اي إنَّ حدوث صدمة مزدوجة D4 لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض Fer لسنة الحالية بمقدار -12.47، وكانت قيمة t المحتسبة البالغة (-2.07) اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.74) اي انها معنوية عند مستوى 5%، وتبين إنَّ قيمة R-squared تساوي 0.85 اي إنَّ المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 85% من التغيرات الحاصلة في Fer والباقي 15% يعود المتغيرات اخرى غير داخلية في الانموذج والمتغير العشوائي، وإنَّ قيمة Adj. R-squared المصححة تساوي 0.81 وقيمة F-statistic تساوي 21.27 وهي اكبر من قيمة f الجدولية البالغة (4.45) عند مستوى معنوية 5% وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل بفرضية البديلة اي إنَّ الانموذج ككل معنوي.

3-الاختبارات التشخيصية

أ-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء LM Test:

تشير نتائج هذا الاختبار الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ،حيث إنَّ القيمة الاحتمالية (prob) هي (0.14) قد جاءت اكبر من 5% وهذا يشير الى قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ورفض الفرضية البديلة.

جدول (50) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء LM Test

Lags	LM-Stat	Prob
1	21.80968	0.1494
2	20.63450	0.1930
3	10.59079	0.8340
4	14.15898	0.5869
5	14.79127	0.5400
6	19.88424	0.2255
7	21.26652	0.1685
8	16.91275	0.3913
Probs from chi-square with 16 df.		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

4- اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)

يتضح من الشكل (51) إن القيمة الاحتمالية Jarque-Bera prob (0.94) اكبر من 5% وهذا يعني إن النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية.

جدول (51) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	1.316095	2	0.5179
2	0.906606	2	0.6355
3	0.258013	2	0.8790
4	0.332767	2	0.8467
Joint	2.813481	8	0.9455

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

5- تحليل اختبار استجابة النبضة لدالة (op,cs) fer

يوضح الجدول (52) استجابة احتياطات العملة (Fer) لصدمة غير متوقعة للمتغير نفسه والمتغيرات الاخرى واتضح إن في حالة حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في Fer فإن Fer تستجيب بشكل ايجابي للسنة الاولى وبمقدار 8.88 وتستمر الاستجابة بشكل ايجابي وصولاً للسنة العاشرة التي سجلت 64.89، بينما عند حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في op لا تكون هنالك استجابة في Fer في السنة الاولى، بينما يستجيب في السنة الثانية بشكل سلبي بمقدار -2.80 وتستمر الاستجابة بشكل سلبي متزايد حتى السنة العاشرة إذ سجل -76.58.

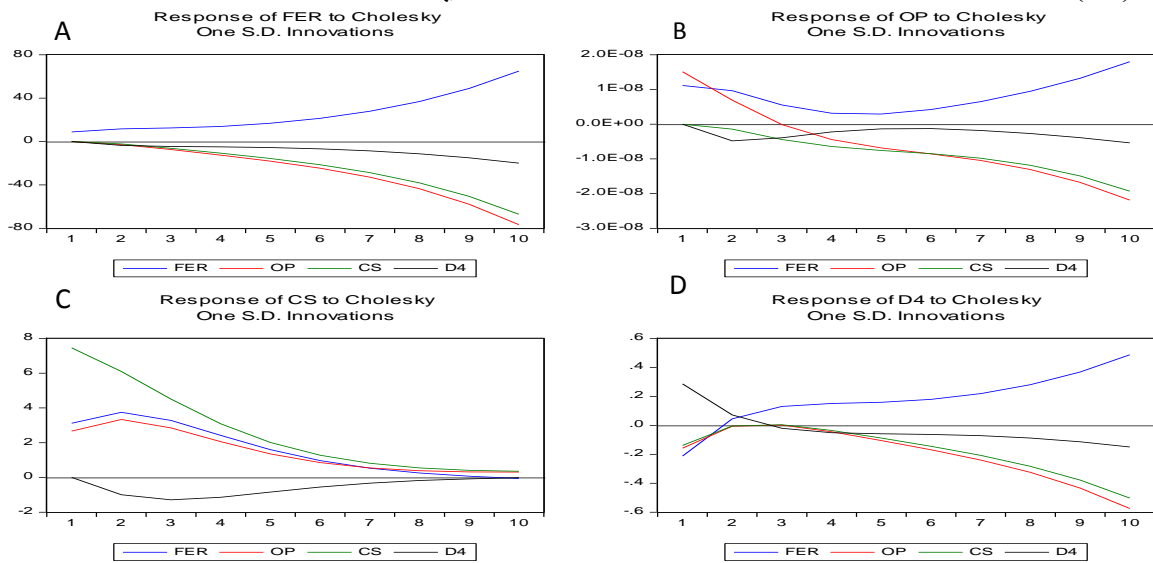
جدول (52) استجابة Fer لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد

Response of FER:				
Period	FER	OP	CS	D4

1	8.882208	0.000000	0.000000	0.000000
2	11.65134	-2.807590	-2.259642	-3.567692
3	12.54091	-7.410093	-6.227289	-4.567692
4	13.95754	-12.48345	-10.69379	-4.946854
5	16.79509	-18.03487	-15.61050	-5.572923
6	21.37916	-24.58724	-21.40264	-6.767856
7	27.96232	-32.83985	-28.66979	-8.655475
8	36.94168	-43.59141	-38.10976	-11.34154
9	48.94745	-57.78250	-50.54889	-14.99246
10	64.89349	-76.58579	-67.01729	-19.86800

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9
في حين حدوث صدمة بانحراف 1% في نافذة بيع العملة (cs) لا تكون هنالك استجابة في Fer في السنة الاولى بينما تستجيب في السنة الثانية بشكل سلبي بمقدار -2.25. وتستمر الاستجابة بشكل سلبي حتى السنة العاشرة إذ سجل -67.01. عند حدوث صدمة مزدوجة بانحراف معياري 1% في الصدمة المزدوجة (D4) لا تكون هنالك استجابة في Fer في السنة الاولى بينما يستجيب في السنة الثانية بشكل سلبي وبمقدار -3.56. ويستمر الارتفاع بشكل سلبي وصولاً الى السنة العاشرة ليسجل -19.86. يبين الجزء A من الشكل (47) استجابة متغير احتياطات العملات الاجنبية لحدوث صدمة بانحراف معياري 1% بالمتغير نفسه او احد المتغيرات الاخرى.

شكل (47) استجابة كل متغيرات لحدوث صدمة بانحراف معياري واحد للمتغير نفسه والمتغيرات الاخرى



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

6- اختبار مكونات التباين لدالة fer (op,cs)

يوضح الجدول (53) إنَّ المتغير احتياطات العملة (Fer) يفسر 100% من مكونات التباين في السنة الاولى عند حدوث صدمة بانحراف معياري 1% ثم ينخفض في السنة الثانية الى 89.30 ويستمر بالانخفاض وصولاً لسنة العاشرة ليسجل 29.13، بينما المتغير لا يفسر op اي شيء من مكونات التباين في السنة الاولى وعند حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في حين يفسر في السنة الثانية 3.27 ويستمر

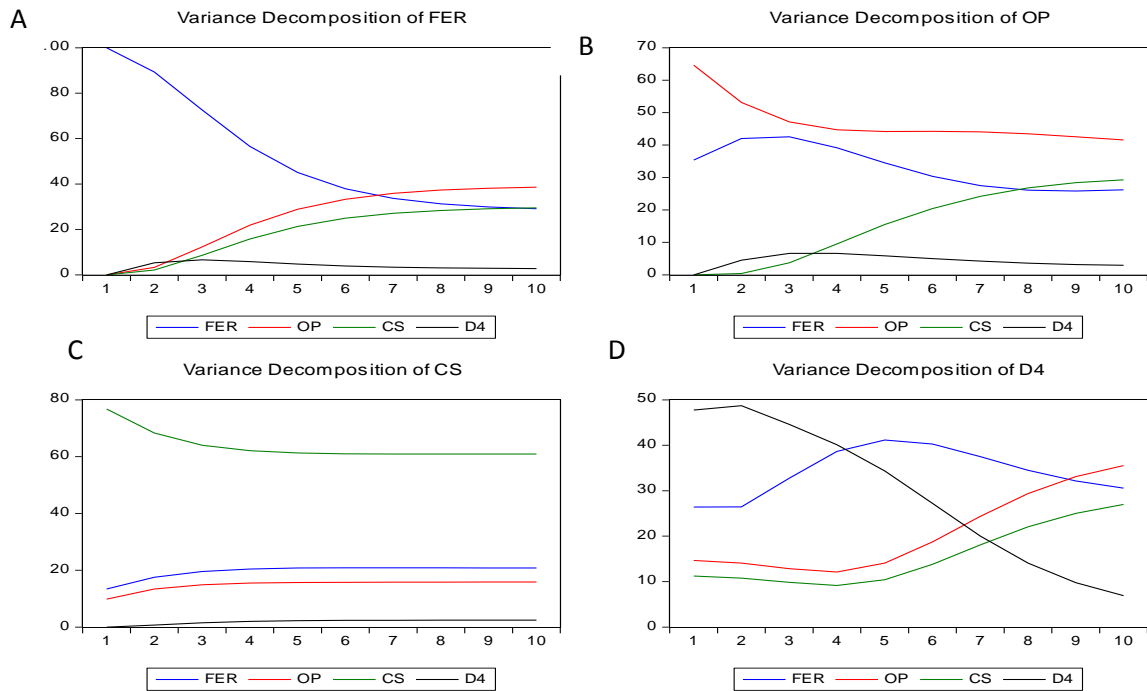
بالارتفاع حتى السنة العاشرة إذ سجل 38.60، وكذلك المتغير نافذة بيع العملة (cs) لا يفسر اي شيء من مكونات التباين في السنة الاولى وعند حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في حين يفسر في السنة الثانية 2.12 ثم يزداد وصولاً الى السنة العاشرة ليسجل 29.48، وكذلك المتغير الصدمة مزدوجة (D4) لا يفسر اي شيء من مكونات التباين في السنة الاولى عند حدوث صدمة مزدوجة في المتغيرين اسعار النفط وبيع نافذة العملة (op,cs) ليسجل في السنة الثانية 5.29 وارتفع في السنة الثالثة إذ سجل 6.55 اما في السنة الرابعة انخفض ليسجل 5.79 واستمر بالانخفاض وصولاً الى السنة العاشرة إذ سجل 2.77. الشكل (48) الجزء A يوضح مكونات التباين لل Fer عد حدوث صدمة مزدوجة في (op,cs)

جدول (53) تحليل مكونات التباين

Variance Decomposition of FER:					
Period	S.E.	FER	OP	CS	D4
1	8.882208	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	15.50369	89.30084	3.279422	2.124267	5.295471
3	22.63164	72.61387	12.25949	8.568108	6.558533
4	31.64916	56.57903	21.82643	15.79786	5.796683
5	43.40215	45.05968	28.87253	21.33674	4.731055
6	58.73010	37.86007	33.29496	24.93323	3.911748
7	78.78100	33.63874	35.88001	27.10021	3.381037
8	105.1301	31.23738	37.34131	28.35886	3.062456
9	139.8820	29.88870	38.15565	29.07709	2.878558
10	185.8213	29.13294	38.60832	29.48436	2.774388

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

شكل (48) تحليل مكونات التباين لكل متغير مع نفسه ومع بقية المتغيرات الاخرى



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

خامساً: تقدير اثر الصدمة المزدوجة في (Op,M1) على Fer

$$Fer = f (op, M1, D5)$$

$$Fer = a_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_i p_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_i M1_{t-1} + \sum_{i=1}^z \gamma_i D5_{t-1} + u$$

Fer: احتياطات العملات الاجنبية

Op: اسعار النفط

M1: عرض النقد

D5: متغير وهمي يمثل الصدمات المزدوجة في (Op,M1)

1- اختبار التكامل المشترك لدالة fer (op,m1)

يتضح من الجدول (54) إنَّ القيم المحتسبة وفق اختبار الاثر trace عدم وجود اي متجه معنوي عند مستوى 5% كون ان القيمة المحتسبة اصغر من القيمة الجدولية كما يتضح وفق اختبار الامكان الاعظم max-eigen وذلك لعدم معنوية اي متجه عند مستوى 5% كون إنَّ القيمة المحتسبة اصغر من القيمة الجدولية وهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وبذلك نقبل فرضية العدم Ho القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الاجل الطويل. وبذلك سنقوم باستخدام انموذج VAR لتحديد اثر الصدمات المزدوجة على احتياطات العملات الاجنبية.

جدول (54) اختبار التكامل المشترك لدالة fer (op,m1)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized	Trace	Statistic	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.473354	20.46180	29.79707	0.3921
At most 1	0.304046	8.919732	15.49471	0.3729
At most 2	0.124596	2.395252	3.841466	0.1217
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized	Max-Eigen	Statistic	0.05	

d				
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.473354	11.54207	21.13162	0.5932
At most 1	0.304046	6.524480	14.26460	0.5468
At most 2	0.124596	2.395252	3.841466	0.1217

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

2-تحليل نتائج انموذج الانحدار الذاتي VAR لدالة (op,m1) fer

قبل اجراء تحليل انموذج VAR لمتغيرات الانموذج يجب معرفة عدد مدد الابطاء المثلى لهذا الانموذج، وبعد اجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول (55) إذ يتم تحديد مدد الابطاء المثلى بالاعتماد على معيار اكايك (AIC) ومعيار سكوارز (SC) ومعيار هانان-كوين (HQ) بصورة اساسية إذ يتم اختبار مدة الابطاء التي تحمل اقل قيمة لهذه المعايير:-

جدول(55) عدد مرات الابطاء لانموذج VAR

	LR	FPE	AIC	SC	HQ
LogL					
160.9735	NA	1.20e-11	-16.62879	-16.47967	-16.60355
202.3983	65.40761*	4.04e-13*	-20.04193*	-19.44544*	-19.94098*

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

من الجدول (55) إنَّ عدد مدد الابطاء هي مدة واحدة بالاعتماد على معياري AIC و SC و HQ والتي هي سنة واحدة. وعليه سننتقل الى تقدير نموذج (VAR) وبعد اجراء التقدير تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول(55)

جدول(56) نتائج تحليل انموذج VAR لدالة (op,m1) fer

	FER	OP	M1	D5
FER(-1)	-0.342084 (0.44871) [-0.76238]	-1.21E-09 (1.0E-09) [-1.16106]	0.098993 (0.33552) [0.29504]	0.033002 (0.02145) [1.53858]
OP(-1)	4.29E+08 (1.9E+08) [2.20778]	0.991088 (0.45056) [2.19970]	-42397998 (1.5E+08) [-0.29188]	-8469851. (9286062) [-0.91210]
M1(-1)	0.854049 (0.27282) [3.13050]	6.78E-10 (6.3E-10) [1.07176]	1.074450 (0.20400) [5.26691]	-0.016987 (0.01304) [-1.30255]
D5(-1)	-10.24392 (4.89872) [-2.09114]	-6.69E-09 (1.1E-08) [-0.58888]	-8.835593 (3.66306) [-2.41208]	0.520509 (0.23418) [2.22273]
C	1.835805	3.06E-08	3.141525	-0.040592

	(7.30416)	(1.7E-08)	(5.46175)	(0.34916)
	[0.25134]	[1.80356]	[0.57519]	[-0.11626]
R-squared	0.868526	0.398694	0.964160	0.427806
Adj. R-squared	0.830962	0.226892	0.953920	0.264323
Sum sq. resids	1027.935	5.53E-15	574.7628	2.349005
S.E. equation	8.568777	1.99E-08	6.407378	0.409617
F-statistic	23.12130	2.320660	94.15664	2.616811
Log likelihood	-64.87308	312.8840	-59.35026	-7.100585
Akaike AIC	7.355061	-32.40885	6.773711	1.273746
Schwarz SC	7.603598	-32.16031	7.022248	1.522282
Mean dependent	54.10368	7.15E-08	55.90035	0.315789
S.D. dependent	20.84141	2.26E-08	29.84867	0.477567

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

الجدول (56) يبين إنَّ هنالك اربعة نماذج للانحدار الذاتي للمتغيرات الاقتصادية لهذه الدالة فالأنموذج الاول يبين ان المتغير احتياطات العملة (Fer) لسنة سابقة كان غير معنويًا عند مستوى 5%، إذ إنَّ قيمة t المحتسبة البالغة (-0.76) وهو اصغر من قيمة t الجدولية البالغة (1.74) وهي غير معنوية عند مستوى 5%، بينما يرتبط المتغير الثاني op لسنة سابقة مع Fer لسنة الحالية بعلاقة طردية اي إنَّ زيادة اسعار النفط (op) لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة Fer لسنة الحالية بمقدار (4.29E+8) وحدة، وكذلك قيمة t المحتسبة البالغة (2.20) وهي اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.74) عند مستوى 5% اي نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي تشير الى وجود علاقة معنوية بين المتغيرات وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، اما المتغير الثالث يرتبط عرض النقد (M1) لسنة سابقة بعلاقة طردية مع Fer لسنة الحالية اي إنَّ زيادة عرض النقد (M1) لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة Fer لسنة الحالية بمقدار 0.85 وحدة، وان قيمة t المحتسبة البالغة (3.13) وهي اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.74) عند مستوى 5% اي نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي تشير الى وجود علاقة معنوية بين المتغيرات وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، اما في المتغير الرابع الصدمة المزوجة (D5) يرتبطان بعلاقة عكسية مع Fer اي إنَّ حدوث صدمة مزوجة D5 لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض Fer لسنة الحالية بمقدار 10.24- وحدة، وكانت قيمة t المحتسبة البالغة (-2.09) اصغر من قيمة t الجدولية البالغة (1.74) وهي غير معنوية، عند مستوى 5% وتبين ان قيمة R-squared تساوي 0.86 اي إنَّ المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 86% من التغيرات الحاصلة في Fer والباقي 14% يعود للمتغيرات اخرى غير داخلية في الانموذج والمتغير العشوائي، وإنَّ قيمة Adj. R-squared المصححة تساوي 0.83 وقيمة F-statistic تساوي 21.27 وهي اكبر من قيمة f الجدولية البالغة (4.45) عند مستوى معنوية 5% وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل بفرضية البديلة اي إنَّ النموذج ككل معنوي.

3-الاختبارات التشخيصية

أ- اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء LM Test:

تشير نتائج هذا الاختبار الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ،من الجدول (57) يتبين إنَّ القيمة الاحتمالية (prob) هي (0.22) قد جاءت اكبر من 5% وهذا يشير الى قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ورفض الفرضية البديلة.

جدول (57) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء LM Test

Lags	LM-Stat	Prob
1	19.92379	0.2237
2	24.74441	0.0745
3	15.96735	0.4552
4	24.86685	0.0722
5	22.62650	0.1241
6	10.26886	0.8522
7	28.46229	0.0278
8	16.54462	0.4156
Probs from chi-square with 16 df.		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

ب- اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)

يتضح من الجدول (58) إنَّ القيمة الاحتمالية Jarque-Bera prob (0.87) اكبر من 5% وهذا يعني إنَّ الانموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية.

جدول (58) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	0.937910	2	0.6257
2	1.083799	2	0.5816
3	0.701180	2	0.7043
4	1.071846	2	0.5851
Joint	3.794735	8	0.8752

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

5- تحليل اختبار استجابة النبضة لدالة (op,m1) fer

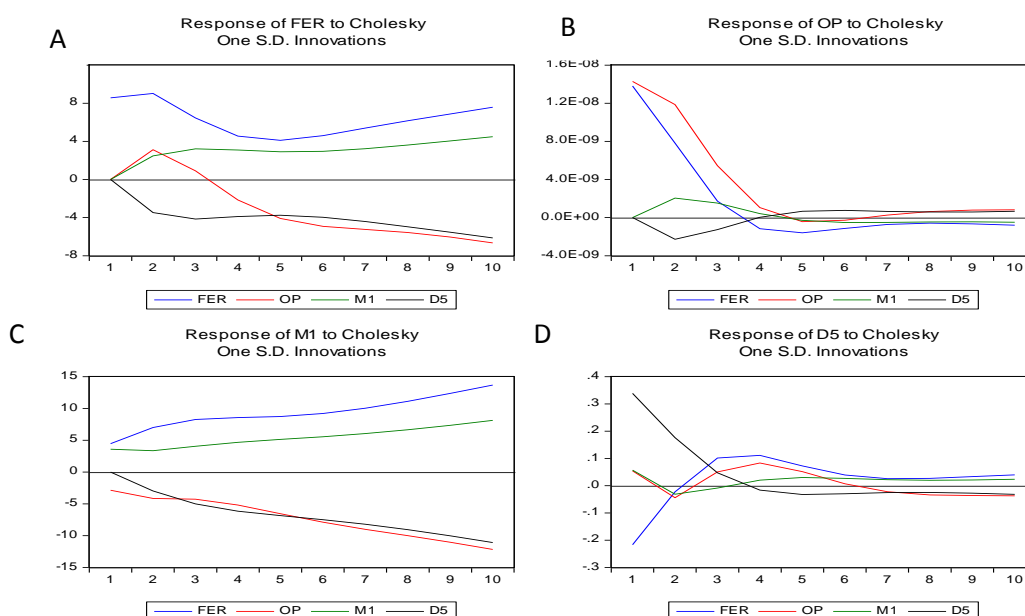
يوضح الجدول (59) استجابة احتياطات العملة (Fer) لصدمة غير متوقعة للمتغير نفسه والمتغيرات الاخرى واتضح إنَّ في حالة حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في Fer فإن Fer تستجيب بشكل ايجابي للسنة الاولى وبمقدار 8.56 وتميل الاستجابة في السنة الثانية الى الارتفاع بشكل ايجابي اما في السنة الثالثة تميل الى الانخفاض بشكل ايجابي حتى السنة الخامسة لتسجل 4.11 اما في السنة السادسة تكون الاستجابة بشكل ايجابي وتميل الى الارتفاع وصولاً الى السنة العاشرة لتسجل 7.57 ، بينما عند حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في اسعار النفط (op) لا تكون هنالك استجابة في Fer في السنة الاولى، بينما يستجيب في السنة الثانية بشكل ايجابي بمقدار 3.12 وتميل الى الانخفاض في السنة الثالثة

لتسجل 0.90 اما في السنة الرابعة تكون الاستجابة بشكل سلبي متزايد بمقدار 2.14- وصولاً الى السنة العاشرة لتسجل -6.65.

جدول (59) استجابة Fer لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد

Response of FER:				
Period	FER	OP	M1	D5
1	8.568777	0.000000	0.000000	0.000000
2	9.031650	3.124342	2.482723	-3.466683
3	6.461765	0.908981	3.216792	-4.143321
4	4.552536	-2.149796	3.090409	-3.891821
5	4.111420	-4.090958	2.904761	-3.750071
6	4.605167	-4.915871	2.960517	-3.961121
7	5.393727	-5.247656	3.234138	-4.412975
8	6.162049	-5.561858	3.618324	-4.960426
9	6.867846	-6.033903	4.042110	-5.535178
10	7.574842	-6.659352	4.486698	-6.133785

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9
 في حين حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في عرض النقد (M1) لا تكون هنالك استجابة في احتياطات العملة (Fer) في السنة الاولى بينما تستجيب في السنة الثانية بشكل ايجابي بمقدار 2.48 وتستمر الاستجابة بشكل ايجابي متذبذب حتى السنة العاشرة لتسجل 4.48، اما عند حدوث صدمة مزدوجة بانحراف معياري 1% في الصدمة المزدوجة (D5) لا تكون هنالك استجابة في Fer في السنة الاولى بينما تستجيب في السنة الثانية بشكل سلبي وبمقدار -3.46 وتكون الاستجابة بشكل سلبي متذبذب وصولاً الى السنة العاشرة لتسجل -6.13. يبين الجزء A من الشكل (49) استجابة متغير احتياطات العملات الاجنبية لحدوث صدمة بانحراف معياري 1% بالمتغير نفسه او احد المتغيرات الاخرى. شكل (49) استجابة كل متغيرات لحدوث صدمة بانحراف معياري واحد للمتغير نفسه والمتغيرات الاخرى



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

5- اختبار مكونات التباين لدالة (op,m1) fer

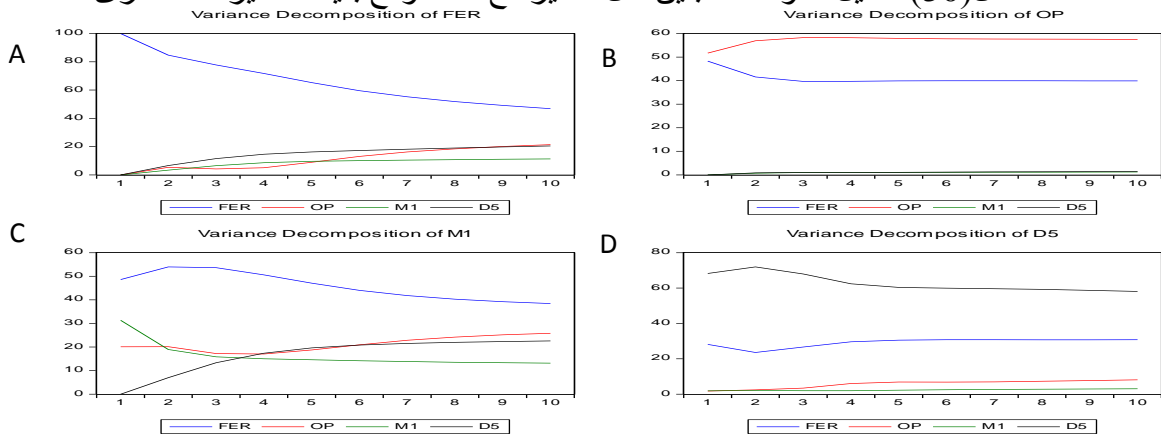
يوضح الجدول (60) إنَّ المتغير احتياطات العملة (Fer) يفسر 100% من مكونات التباين في السنة الاولى عند حدوث صدمة بانحراف معياري 1% ثم ينخفض في السنة الثانية الى 84.72 ويستمر بالانخفاض وصولاً لسنة العاشرة ليسجل 46.82، بينما المتغير اسعار النفط (op) لا يفسر اي شيء من مكونات التباين في السنة الاولى وعند حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في حين يفسر في السنة الثانية 5.33 ثم يزداد ليصل في السنة العاشرة 21.41.

جدول(60) تحليل مكونات التباين

Variance Decomposition of FER:					
Period	S.E.	FER	OP	M1	D5
1	8.568777	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	13.52546	84.72525	5.335970	3.369401	6.569383
3	15.90703	77.75613	4.184333	6.525486	11.53405
4	17.40912	71.75543	5.018315	8.599214	14.62704
5	18.95305	65.24685	8.893020	9.604177	16.25595
6	20.71344	59.57070	13.07810	10.08389	17.26731
7	22.70706	55.21187	16.22329	10.41954	18.14531
8	24.94421	51.85502	18.41542	10.73851	18.99105
9	27.43658	49.12767	20.05819	11.04662	19.76752
10	30.20339	46.82894	21.41291	11.32214	20.43601

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 وكذلك المتغير عرض النقد (M1) لا يفسر اي شيء من مكونات التباين في السنة الاولى وعند حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في حين يفسر في السنة الثانية 3.36 ثم يزداد وصولاً الى السنة العاشرة ليسجل 11.32، وكذلك المتغير الصدمة المزدوجة (D5) لا يفسر اي شيء من مكونات التباين في السنة الاولى عند حدوث صدمة مزدوجة في اسعار النفط وعرض النقد (op,M1) ليسجل في السنة الثانية 6.56 واستمر بالارتفاع وصولاً للسنة العاشرة 20.43، والشكل (50) الجزء A يوضح مكونات التباين لدالة fer عند حدوث صدمة مزدوجة في (op,m1).

شكل(50) تحليل مكونات التباين لكل متغير مع نفسه ومع بقية المتغيرات الاخرى



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

سادساً: تقدير اثر الصدمة المزدوجة في (op,IM) على Fer

$$Fer = f (op, Im, D6)$$

$$Fer = a_0 + \sum_{i=1}^n o p_{t-1} + \sum_{i=1}^c Im_{t-1} + \sum_{i=1}^b D6_{t-1} + u$$

Fer: احتياطات العملة الاجنبية

Op: اسعار النفط

IM: الاستيرادات

D6: متغير وهمي يمثل الصدمات المزدوجة في (op,IM)

1- اختبار التكامل المشترك للاستيرادات

يتضح من الجدول (61) إنَّ القيم المحتسبة وفق اختبار الاثر trace عدم وجود اي متجه معنوي عند مستوى 5% كون ان القيمة المحتسبة اصغر من القيمة الجدولية كما يتضح وفق اختبار الامكان الاعظم max-eigen وذلك لعدم معنوية اي متجه عند مستوى 5% كون إنَّ القيمة المحتسبة اصغر من القيمة الجدولية وهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وبذلك نقبل فرضية العدم Ho القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في الاجل الطويل. وبذلك سنقوم باستخدام نموذج VAR لتحديد اثر الصدمات المزدوجة على احتياطات العملات الاجنبية.

جدول (61) اختبار التكامل المشترك لدالة fer (op,IM)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.562967	20.78773	29.79707	0.3710
At most 1	0.231024	5.888305	15.49471	0.7087
At most 2	0.062400	1.159782	3.841466	0.2815
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.562967	14.89943	21.13162	0.2960
At most 1	0.231024	4.728522	14.26460	0.7756
At most 2	0.062400	1.159782	3.841466	0.2815

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

2- تحليل نتائج انموذج الانحدار الذاتي VAR لدالة fer (op,IM)

قبل اجراء تحليل انموذج VAR لمتغيرات الانموذج يجب معرفة عدد مدد الابطاء المثلى لهذا الانموذج، وبعد اجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول (62) إذ يتم تحديد مدد الابطاء المثلى بالاعتماد على

معياري أكايك (AIC) ومعياري سكواري (SC) ومعياري هانان-كويين (HQ) بصورة أساسية إذ يتم اختبار مدة الإبطاء التي تحمل أقل قيمة لهذه المعايير:-

جدول (62) عدد مرات الإبطاء لانموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	157.8134	NA	1.68e-11	-16.29615	-16.14703	-16.27092
1	192.4204	54.64256*	1.16e-12*	-18.99162*	-18.39513*	-18.89067*

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9
 من الجدول (62) إنَّ عدد مدد الإبطاء هي مدة واحدة بالاعتماد على معياري AIC و SC و HQ والتي هي سنة واحدة. وعليه سننتقل الى تقدير انموذج (VAR) وبعد اجراء التقدير تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (62).

جدول (63) نتائج تحليل انموذج VAR

Standard errors in () & t-statistics in []				
	FER	OP	IM	D6
FER(-1)	1.373925 (0.21694) [6.33334]	1.83E-10 (4.6E-10) [0.39519]	0.074897 (0.16785) [0.44620]	0.005022 (0.00997) [0.50364]
OP(-1)	-40531103 (1.3E+08) [-0.32369]	0.648217 (0.26736) [2.42447]	89010602 (9.7E+07) [0.91872]	1590457. (5755272) [0.27635]
IM(-1)	-0.826447 (0.32646) [-2.53154]	-7.85E-10 (7.0E-10) [-1.12683]	0.603727 (0.25260) [2.39007]	0.017567 (0.01501) [1.17074]
D6(-1)	-1.865691 (5.20180) [-0.35866]	3.20E-09 (1.1E-08) [0.28790]	-2.698612 (4.02489) [-0.67048]	0.046540 (0.23909) [0.19466]
C	23.64546 (8.61955) [2.74323]	4.84E-08 (1.8E-08) [2.62958]	8.161797 (6.66937) [1.22377]	-0.672268 (0.39618) [-1.69688]
R-squared	0.844900	0.398821	0.706961	0.446875
Adj. R-squared	0.800586	0.227055	0.623236	0.288839
Sum sq. resids	1212.657	5.53E-15	726.0030	2.561843
S.E. equation	9.306900	1.99E-08	7.201205	0.427772
F-statistic	19.06611	2.321892	8.443816	2.827682
Log likelihood	-66.44307	312.8860	-61.56943	-7.924567
Akaike AIC	7.520323	-32.40906	7.007308	1.360481
Schwarz SC	7.768860	-32.16052	7.255845	1.609017
Mean dependent	54.10368	7.15E-08	41.71926	0.421053
S.D. dependent	20.84141	2.26E-08	11.73196	0.507257

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

الجدول (63) يبين إنَّ هنالك اربعة نماذج للانحدار الذاتي للمتغيرات الاقتصادية لهذا البحث فالأنموذج الاول يبين إنَّ هنالك علاقة طردية بين المتغير احتياطات العملة (Fer) لسنة سابقة والمتغير Fer لسنة الحالية وقد اتضح إنَّ زيادة Fer لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة Fer لسنة الحالية بمقدار 1.37 وحدة، وإنَّ قيمة t المحتسبة البالغة (6.33) اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.74) عند مستوى معنوية 5% اي نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي تشير الى وجود علاقة معنوية بين المتغيرات وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، بينما المتغير الثاني اسعار النفط (op) لسنة سابقة كان غير معنوي عند مستوى 5%، إذ قيمة t المحتسبة البالغة (-0.32) وهي اصغر من قيمة t الجدولية البالغة (1.74) وهي غير معنوية، وكذلك في المتغير الثالث يرتبط متغير الاستيرادات (IM) لسنة سابقة بعلاقة عكسية مع Fer لسنة الحالية اي ان زيادة IM لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض Fer لسنة الحالية بمقدار 0,82 وحدة، وكانت قيمة t المحتسبة البالغة (-2.53) اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.74) وهي معنوية عند مستوى 5% وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، اما في المتغير الرابع تكون علاقة المتغيرين الصدمة المزدوجة (D6) يرتبطان بعلاقة عكسية مع Fer ولكنه غير معنوي عند مستوى 5%، إذ كانت قيمة t المحتسبة البالغة (-0.35) اصغر من قيمة t الجدولية البالغة (1.74) وهي غير معنوية. وتبين ان قيمة R-squared تساوي 0.84 اي إنَّ المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 84% من التغيرات الحاصلة في Fer والباقي 16% يعود المتغيرات اخرى غير داخلية في الانموذج والمتغير العشوائي، وإنَّ قيمة Adj. R-squared المصححة تساوي 0.80 وقيمة F-statistic تساوي 19.06 وهي اكبر من قيمة f الجدولية البالغة (4.45) عند مستوى معنوية 5% وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل بفرضية البديلة اي إنَّ الانموذج ككل معنوي.

3-الاختبارات التشخيصية:

أ-اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء LM Test:

تشير نتائج هذا الاختبار الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، إذ تبين من الجدول (64) ان القيمة الاحتمالية (prob) هي (0.53) قد جاءت اكبر من 5% وهذا يشير الى قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ورفض الفرضية البديلة.

جدول (64) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء LM Test

Lags	LM-Stat	Prob
1	14.88067	0.5334
2	24.12572	0.0868
3	34.80089	0.0042
4	11.17237	0.7987
5	15.92692	0.4581

6	16.44837	0.4221
7	22.07929	0.1406
8	11.36384	0.7865
Probs from chi-square with 16 df.		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

ب- اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)

يتضح من الشكل (65) إن القيمة الاحتمالية Jarque-Bera (0.40) أكبر من 5% وهذا يعني إن النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية.

جدول (65) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	6.674538	2	0.0355
2	0.113513	2	0.9448
3	0.594217	2	0.7430
4	0.878662	2	0.6445
Joint	8.260930	8	0.4084

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

4- تحليل اختبار استجابة النبضة لدالة (op,IM) fer

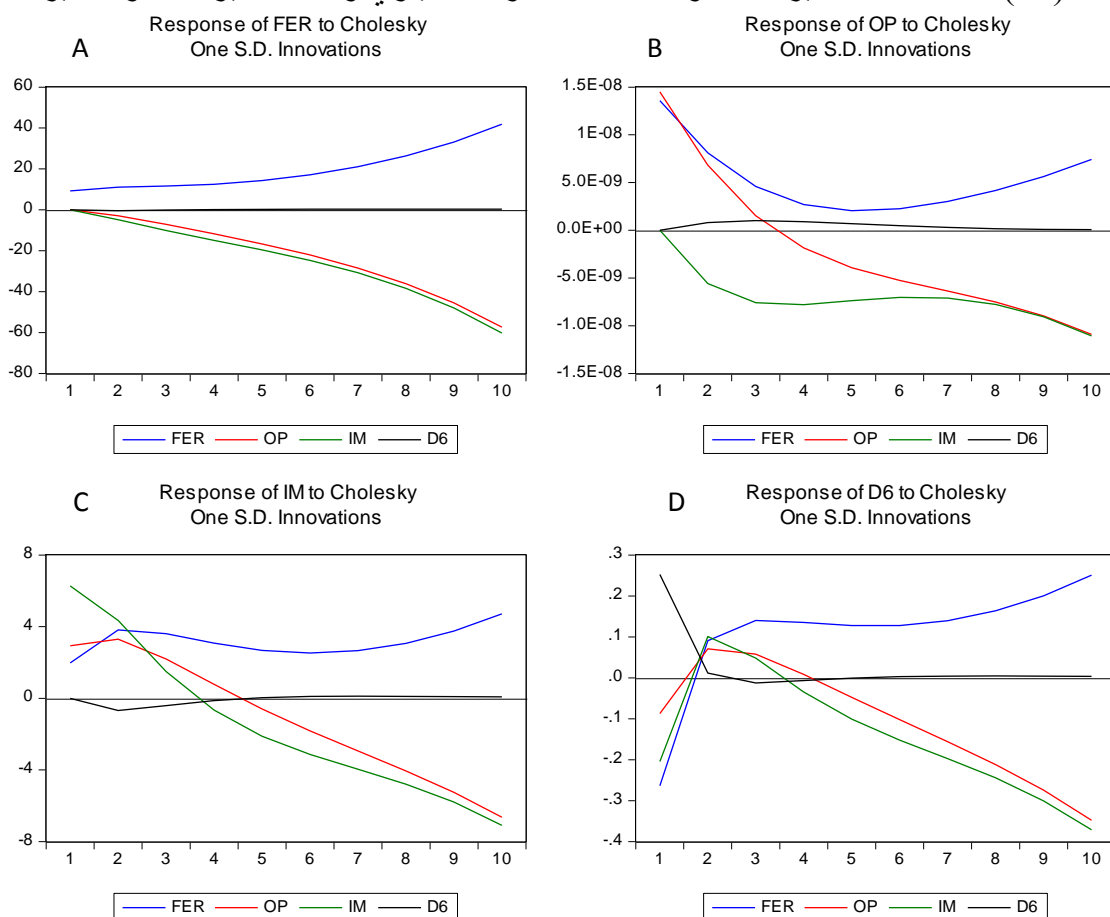
يوضح الجدول (66) استجابة احتياطات العملة (Fer) لصدمة غير متوقعة للمتغير نفسه والمتغيرات الأخرى واتضح إن في حالة حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في Fer فإن Fer تستجيب بشكل ايجابي للسنة الأولى وبمقدار 9.30 وتستمر الاستجابة بشكل ايجابي وصولاً للسنة العاشرة التي سجلت 41.87، بينما عند حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في اسعار النفط (op) لا تكون هنالك استجابة في Fer في السنة الأولى، بينما تكون الاستجابة في السنة الثانية بشكل سلبي بمقدار -2.85 وتستمر الاستجابة بشكل سلبي متزايد حتى السنة العاشرة إذ سجل -57.38.

جدول (66) استجابة Fer لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد

Response of FER:				
Period	FER	OP	IM	D6
1	9.306900	0.000000	0.000000	0.000000
2	11.09495	-2.851848	-4.800502	-0.471028
3	11.59495	-7.053122	-10.14280	-0.138730
4	12.50079	-11.67401	-14.95023	0.127708
5	14.26854	-16.62226	-19.61200	0.260567
6	17.07583	-22.10195	-24.70617	0.306899
7	21.04845	-28.45642	-30.78589	0.314156
8	26.34102	-36.11171	-38.37091	0.314515
9	33.17734	-45.56300	-47.98541	0.326767
10	41.87581	-57.38612	-60.20696	0.360833

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 في حين حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في الاستيرادات (IM) لا تكون هنالك استجابة في احتياطات العملة (Fer) في السنة الاولى بينما تستجيب في السنة الثانية بشكل سلبي بمقدار -4.80 وتميل الاستجابة الى التزايد بشكل سلبي حتى السنة العاشرة إذ سجل -60.20. عند حدوث صدمة مزدوجة بانحراف معياري 1% في الصدمة المزدوجة (D6) لا تكون هنالك استجابة في Fer في السنة الاولى بينما يستجيب في السنة الثانية بشكل سلبي وبمقدار -0.47 والاستجابة في السنة الثالثة بشكل سلبي وبمقدار -0.13 وفي السنة الرابعة تكون الاستجابة بشكل ايجابي يميل الى الزيادة وصولاً الى السنة العاشرة إذ سجل 0.36. يبين الجزء A من الشكل (51) استجابة متغير احتياطات العملات الاجنبية لحدوث صدمة بانحراف معياري 1% بالمتغير نفسه او احد المتغيرات الاخرى.

شكل (51) استجابة كل متغيرات لحدوث صدمة بانحراف معياري واحد للمتغير نفسه والمتغيرات الاخرى



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

6- اختبار مكونات التباين لدالة fer (op,IM)

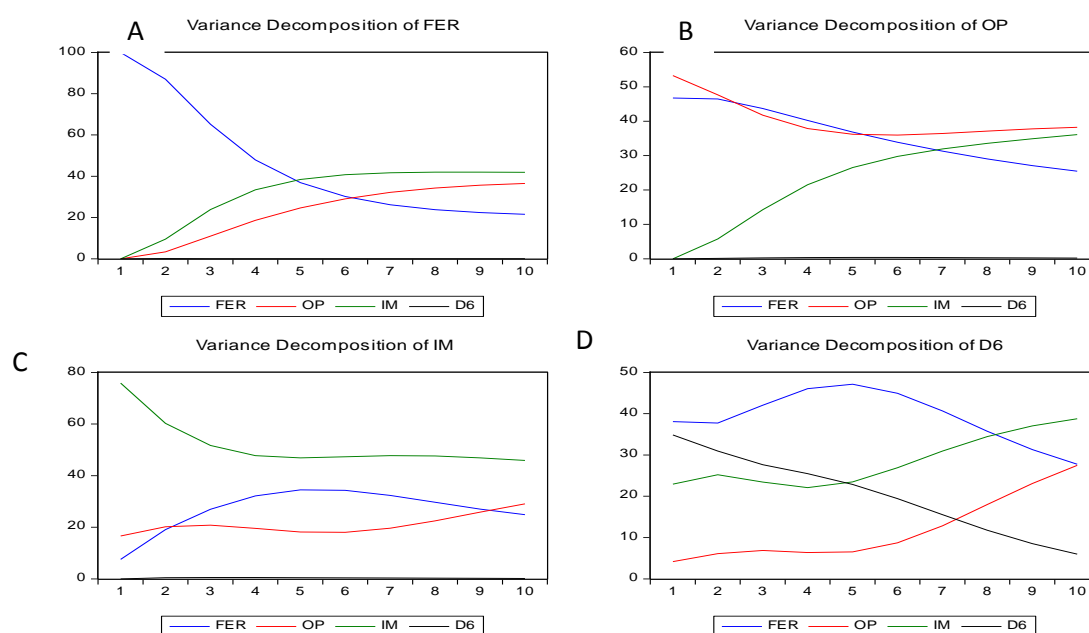
يوضح الجدول (67) إنَّ المتغير احتياطات العملة (Fer) يفسر 100% من مكونات التباين في السنة الاولى عند حدوث صدمة بانحراف معياري 1% ثم ينخفض في السنة الثانية الى 86.97 ويستمر بالانخفاض وصولاً لسنة العاشرة ليسجل 21.56، بينما المتغير اسعار النفط (op) لا يفسر اي شيء من

مكونات التباين في السنة الاولى وعند حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في حين يفسر في السنة الثانية 3.37 ويستمر بالارتفاع حتى السنة العاشرة إذ سجل 36.51.

جدول (67) تحليل مكونات التباين

Variance Decomposition of FER:					
Period	S.E.	FER	OP	IM	D6
1	9.306900	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	15.52791	86.97734	3.373080	9.557561	0.092017
3	22.98263	65.15684	10.95786	23.83964	0.045648
4	32.31531	47.92100	18.59293	33.46141	0.024651
5	43.69060	36.88155	24.64610	38.45531	0.017042
6	57.44073	30.17497	29.06428	40.74804	0.012714
7	74.16274	26.15658	32.15799	41.67601	0.009422
8	94.71242	23.77241	34.25451	41.96620	0.006879
9	120.2076	22.37547	35.63193	41.98759	0.005010
10	152.0580	21.56773	36.51098	41.91760	0.003694

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 وكذلك متغير الاستيرادات (IM) لا يفسر اي شيء من مكونات التباين في السنة الاولى وعند حدوث صدمة بانحراف معياري 1% في حين يفسر في السنة الثانية 9.55 ثم يزداد وصولاً الى السنة العاشرة ليسجل 41.91، وكذلك المتغير الصدمة المزدوجة (D6) لا يفسر اي شيء من مكونات التباين في السنة الاولى عند حدوث صدمة مزدوجة في المتغيرين اسعار النفط والاستيرادات (op,IM) ليسجل في السنة الثانية 0.09 ويستمر في الانخفاض وصولاً الى السنة العاشرة ليسجل 0.003. والشكل (52) الجزء A يوضح مكونات التباين لfer عند حدوث صدمة مزدوجة في المتغير نفسه والمتغيرات الاخرى شكل (52) تحليل مكونات التباين لكل متغير مع نفسه ومع بقية المتغيرات الاخرى



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

استنتاجات الجانب النظري

استعرض الباحث اثر الصدمات الاقتصادية المزدوجة في احتياطات العملات الاجنبية في العراق خلال المدة (2004-2023) وفي ضوء ذلك توصل البحث الى ما يأتي:-

١- تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات مستمرة (داخلية او خارجية) وقد تكون هذه الصدمات مزدوجة مثل صدمة ٢٠١٤ و صدمة ٢٠٢٠ التي تركت اثراً واضحاً في الاقتصاد العراقي بسبب الاعتماد المباشر على الجانب النفطي في تمويل النفقات.

٢- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود تأثير سلبي على احتياطات العملات الاجنبية في اوقات حدوث الصدمات المزدوجة والتي تؤدي الى تراجع وانخفاض الاحتياطات الاجنبية.

٣- ضعف تنوع مصادر الدخل إذ ان معظم ايرادات البلد تأتي من الايراد النفطي واهمال مصادر الدخل الاخرى.

٤- إنّ عدم استقرار اسعار النفط والتقلبات المستمرة يجعل البلدان الريعية احادي الاقتصاد مثل العراق عرضة للاختلالات الهيكلية و حدوث صدمات مزدوجة مستمرة.

٥- انخفاض الاهمية النسبية للايرادات غير النفطية إذ ساعدت الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي ومحدودية مصادر الدخل وتشوه النظام الضريبي في تكوين ايرادات الموازنة العامة هذا الامر ادى الى الاعتماد على الايرادات النفطية والتوجه نحو الاحتياطات الاجنبية لمعالجة الاختلالات الحاصلة.

٦- عند حدوث صدمة ايجابية في الاقتصاد العراقي فإنها تؤدي الى زيادة الاحتياطات من العملات الاجنبية وعند حدوث صدمة سلبية فإنها تؤدي الى انخفاض احتياطات العملات الاجنبية.

٧- العراق وبخلاف الدول النفطية لا يمتلك صندوقاً سيادياً يستطيع السحب منه بامتصاص الصدمات النفطية وتمويل عجز الموازنة.

٨- تجاوزت الاحتياطات الاجنبية الحجم الكافي في اغلب سنوات البحث وفق مؤشر الاحتياطات الاجنبية الى الاستيرادات. كذلك تجاوزت الاحتياطات الاجنبية الحجم الكافي في اغلب سنوات البحث وفق مؤشر الاحتياطات الاجنبية الى الدين الخارجي. وتجاوزت الاحتياطات الاجنبية الحجم الكافي في اغلب سنوات البحث وفق مؤشر الاحتياطات الاجنبية الى ميزان المدفوعات.

٩- تراجعت الاحتياطات الاجنبية في ظل حدوث الصدمات المزدوجة في عام 2014 و عام 2020 بسبب انخفاض اسعار النفط وتراجع الايراد النفطي واستخدام الاحتياطات الاجنبية من اجل سد النفقات العامة والوصول الى حالة الاستقرار الاقتصادي.

استنتاجات الجانب القياسي

- ١- إنَّ حدوث صدمة مزدوجة في اسعار النفط والناجح المحلي سيكون تأثيرها سلبيا على حجم الاحتياطات تؤدي الى انخفاضها وتأثر هذه الصدمة يتناقص تدريجيا على قيمة الاحتياطات.
- ٢- إنَّ حدوث صدمة مزدوجة في اسعار النفط والايادات العامة سيكون تأثيرها سلبيا على حجم الاحتياطات تؤدي الى انخفاضها وتأثر هذه الصدمة يتناقص تدريجيا على قيمة الاحتياطات.
- ٣- إنَّ حدوث صدمة مزدوجة في اسعار النفط والنفقات العامة سيكون تأثيرها سلبيا على حجم الاحتياطات تؤدي الى انخفاضها وتأثر هذه الصدمة يتناقص تدريجيا على قيمة الاحتياطات.
- ٤- إنَّ حدوث صدمة مزدوجة في اسعار النفط ومبيعات نافذة العملة سيكون تأثيرها سلبيا على حجم الاحتياطات تؤدي الى انخفاضها وتأثر هذه الصدمة يتناقص تدريجيا على قيمة الاحتياطات.
- ٥- إنَّ حدوث صدمة مزدوجة في اسعار النفط وعرض النقد الضيق سيكون تأثيرها سلبيا على حجم الاحتياطات تؤدي الى انخفاضها وتأثر هذه الصدمة يتناقص تدريجيا على قيمة الاحتياطات.
- ٦- إنَّ حدوث صدمة مزدوجة في اسعار النفط والاستيرادات سيكون تأثيرها سلبيا على حجم الاحتياطات تؤدي الى انخفاضها وتأثر هذه الصدمة يتناقص تدريجيا على قيمة الاحتياطات.

التوصيات

- ١- تشريع قوانين جديدة لإصلاح النظام الاقتصادي والنهوض بواقع الاقتصاد العراقي مع تعديل النفقات العامة وتوجيهها نحو النفقات الاستثمارية من اجل الحصول على الايرادات.
- ٢- اتباع سياسات فعالة و ايجاد حلول من اجل معالجة الاختلالات وتوفير فرص للشباب عن طريق تفعيل دور القطاع الخاص ودعم المشاريع التي تمتص اكبر قدر من البطالة وتحرك النشاط الاقتصادي.
- ٣- العمل على تنويع الايرادات العامة وعدم الارتكاز على الايراد النفطي من اجل معالجة الصدمات الاقتصادية التي تطرأ على الاقتصاد العراقي والاتجاه نحو الايرادات الاخرى وتفعيلها من اجل ان تكون سد امن للاقتصاد العراقي.
- ٤- ضرورة وضع اهداف من اجل التوازن الداخلي والخارجي بما يتلاءم مع واقع الاقتصاد العراقي والنظر للاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد ولغرض تحقيق هذه الاهداف الاساسية للتوازن تكون من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد وخاصة في مجال قاعدة الانتاج وتأثره بالصدمات الخارجية.
- ٥- يجب ان يكون هنالك ترابط واضح بين السياسات المالية والنقدية والتجارية في اولوياتها لغرض تحقيق اهداف التوازن الداخلي والخارجي.
- ٦- عند حدوث صدمة اقتصادية ضرورة استخدام سياسة اقتصادية ملائمة وصحيحة لمعالجة الصدمة وعدم استخدام سياسة تؤدي الى تفاقم هذه الصدمة.
- ٧- ينبغي التركيز على الاحتياطات الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي وزيادة الاحتياطات لما يسهم في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي فضلاً عن مواجهة الصدمات.
- ٨- استخدام جزء من الاحتياطات الاجنبية للاستثمار الخارجي وفي جوانب تكون المخاطرة منخفضة في الدول التي يكون تصنيفها الائتماني عال من اجل ضمان الحصول على ايرادات اجنبية تضاف الى الايرادات النفطية والعمل على تخصيص جزء من الاحتياطات الاجنبية الفائضة لبناء صندوق سيادي الهدف منه استخدام هذه الاحتياطات في اوقات الصدمات.
- ٩- وضع منهاج استيراد مبرمج لضمان استيراد السلع الضرورية والانتاجية ضمن اولويات حاجة البلد والحد من استيراد السلع الكمالية غير الضرورية التي اسهمت في استنزاف العملة الاجنبية والعمل على تفعيل قوانين خاصة من اجل الحد وتقليل التدفق الاجنبي الى الخارج.
- ١٠- ضرورة العمل والاهتمام بتنويع الصادرات وتعدد السلع المصدرة من اجل الحصول على ايرادات بالعملة الاجنبية وتمويل برامج التنمية الاقتصادية للاقتصاد العراقي.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

الكتب ومقالات:

١. الافندي، محمد احمد، النظرية الاقتصادية الكلية "السياسة والممارسة"، ط٢، الامين للنشر والتوزيع، صنعاء، ٢٠١٤.
٢. بندر، رجاء عزيز، اثر السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي، مركز الدراسات المصرفية، ٢٠٠٩.
٣. البيرماني، صلاح مهدي عباس، نموذج رياضي لقياس وتحليل توازن العام في الاقتصاد العراقي من خلال نموذج، بحوث ومقالات، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١١.
٤. الجبوري، مهدي سهر، خضير عباس حسين، تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية، ط١، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٨.
٥. الجنابي، نبيل مهدي، التوقعات العقلانية "المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي"، ط١، دار غيداء للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٦.
٦. الدباغ، اسامة بشير واثيل الجومرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، مطبعة المناهج، عمان، ٢٠٠٣.
٧. دعوش، علي عبد الكاظم، دور الانضباط المالي في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٠.
٨. الربيعي، احمد رعد عبد الكافي، مأزق الدولة الريعية، هيمنة المورد الواحد، ط١، دار روافد للطباعة والنشر، ٢٠٢٢.
٩. الربيعي، فلاح خلف علي، هوية النظام الاقتصادي في العراق بين الدولة الريعية والدولة التنموية، قسم الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، م٤٢، العدد٤٨٤.
١٠. سراج، عبدالله، العولمة والازمات الاقتصادية، سلسلة كتيبات تعريفية، موجة الى الفئة العمرية الشبابية في الوطن العربي، العدد٤٢، صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٣.
١١. السيد، سامي، مبادئ الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٨.
١٢. الشاذلي، احمد شفيق، (٢٠١٤)، طرق تكوين وادارة الاحتياطات الاجنبية تجارب بعض الدول العربية والاجنبية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة.

١٣. الشثري، احمد بن عبد العزيز، الاحكام الفقهية للمضاربة بالذهب في المصارف الاسلامية، (دراسة فقهية تطبيقية)، جامعة الامير سطاتم بن عبد العزيز، مجلد ٥، العدد ٣١، الاسكندرية.
١٤. صالح، فاروق و احمد، عبد العزيز، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز، دار خوارزم العلمية للنشر، جدة، ٢٠١٥م.
١٥. الصوص، نداء محمد، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، ٢٠٠٧.
١٦. عبد الحسين، زين العابدين محمد، وصادق علي حسن، الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، ط١، مركز الرافدين للحوار، بيروت، لبنان، ٢٠١٨.
١٧. عبد الرحيم، شيببي و محمد، شكوري، البطالة في الجزائر مقارنة تحليلية وقياسية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٨.
١٨. عبد الستار، حيدر فاخر، التحليل الاقتصادي لتغيرات اسعار الاسهم منهج الاقتصاد الكلي، دار المريخ لنشر، الرياض، ٢٠٠٢.
١٩. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر، بغداد، ٢٠٠٥.
٢٠. قاسم، مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة للنشر، ط١، بغداد، العراق، ٢٠١٢.
٢١. الكردي، محمد صلاح، الية عمل النظم البنكية في ظل الصدمات النقدية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠٢٣.
٢٢. محمد، شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار حامد للنشر، عمان، ٢٠١٢، ص ٢٧٢.
٢٣. المرزوك، خالد، النظام النقدي الدولي، الاقتصاد الدولي، جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد.
٢٤. نجم، رفاه عدنان وآخرون، اثر الصدمات النقدية في النمو الاقتصادي للارجنتين للمدة (١٩٨٠-٢٠١٨)، بحوث مستقبلية (٤٩)، كلية الحداثة الجامعة، ٢٠٢١.
٢٥. الوزني، خالد واصف والرفاعي، احمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط١٠، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٩.

التقارير والنشرات:

١. البنك الدولي، التعامل مع صدمة مزدوجة، بقلم، رباح ارزقي وها نغوين.
٢. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي، 2004.
٣. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي، 2005.
٤. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي، 2006.
٥. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي، 2007.
٦. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي، 2008.
٧. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي، 2009.
٨. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي، 2010.
٩. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي، 2011.
١٠. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي، 2012.
١١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي، 2013.
١٢. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي، 2014.
١٣. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي، 2015.
١٤. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي، 2016.
١٥. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي، 2017.
١٦. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي، 2018.
١٧. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي، 2019.
١٨. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي، 2020.
١٩. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي، 2021.
٢٠. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي، 2022.
٢١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي، 2023.
٢٢. التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة في السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول/ ديسمبر ٢٠١٤، منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية الثامنة والستون.
٢٣. صندوق النقد الدولي، دواعي التدخل في سوق الصرف، مجلة التمويل والتنمية.

المجلات

١. ال طعمة، حيدر حسين، والخفاجي، عباس جواد، تحليل العلاقة بين الدين العام والتضخم في العراق، مجلة الغاري لكلية الادارة والاقتصاد، مجلد ١٨، العدد ١، جامعة الكوفة، ٢٠٢٢.

٢. آيد، علي ودرويش، حسين ديكان، اثر الصدمات النقدية على سوق الاسهم في العراق (العراق، الاردن) دراسة مقارنة، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، مجلد ٩، العدد ٤، ٢٠١٧.
٣. بالرقي، تيجاني، وآخرون، اثر تغيرات اسعار صرف العملات الاجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي ٢١ والنظام المحاسبي المالي، جامعة فرحات عباس، سطيف ١، الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد ٣، العدد ١، ٢٠١٧.
٤. حامد، قريب الله عبد المجيد عبد القادر ، استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR لدراسة العلاقة بين حجم الانفاق العام والنمو السكاني في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة طيبة، العدد ١٩، ٢٠١٨.
٥. حسين، احمد محمد، استجابة تحويلات العاملين بالخارج للتقلبات الاقتصادية في الدول المرسله: دليل من مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣٧، العدد ١، ٢٠٢٣.
٦. حسين، كريم سالم والجنابي، نبيل مهدي ، العلاقة بين اسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)، مجلة الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، ٢٠١١.
٧. الحويش، ياسر، حقوق السحب الخاصة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٠، العدد ٢، جامعة دمشق، ٢٠١٤.
٨. رشيد، ايناس محمد، اثر صدمات اسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، مجلة اقتصاديات الاعمال، مجلد ٤، العدد ٤، بغداد، ٢٠٢٣.
٩. سفر، جعفر صادق، وعبد الحميد سليمان ظاهر، تحليل وقياس اثر الصدمات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، جامعة زاخو، العراق، المجلد ٨، العدد ٤، ٢٠٢٠.
١٠. سلمان، بثينة حسيب، ادارة احتياطي الاجنبي واثره في تلافي الازمات الاقتصادية جراء انخفاض اسعار النفط عالمياً للمدة ٢٠٠٨-٢٠٢٠، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ١٧، ٢٠٢٣.
١١. سلمان، محمد صالح، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٥ دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد ١٦، العدد ٥٨، ٢٠١٠.

١٢. عبد الحميد، خالد هاشم، ادارة احتياطات الصرف الاجنبي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٠١٩.
١٣. عبد اللطيف، همسة قصي، تقلبات اسعار النفط العالمية واثرها على واقع الاقتصاد العراقي، جامعة النهريين، مجلة الريادة للمال والاعمال، م٤، العدد٢، ٢٠٢٣.
١٤. عدنان، خديجة، تحليل الصدمات الهيكلية لنموذج الطلب الكلي باستخدام متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد ١١، العدد ٤١، ٢٠١٦.
١٥. عريش، شفيق، عثمان نقار، رولى شفيق اسماعيل، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد٣٣، العدد٥، ٢٠١٥.
١٦. العسكري، هاني مالك، الاقتصاد العراقي والازمات المزدوجة للمدة ٢٠١٤-٢٠٢٠ تداعيات التأثير ومقاربات التغيير، مجلة اقتصاديات الاعمال، العدد خاص، ج٢، ٢٠٢١.
١٧. علاوي، كامل كاظم، راهي، محمد غالي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة ١٩٧٤-٢٠١٠، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، المجلد٩، العدد٣٢، ٢٠١٥.
١٨. فريد، سالي محمد، الصدمات الخارجية التجارية واثرها على اقتصادات الدول، الابتكار للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٢٢.
١٩. الكبيسي، محمد صالح سلمان، دراسة تحليل لصددمات اسعار النفط الخام في السوق العالمية، الاسباب والنتائج، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، مجلد ٢٤، العدد١٠٤، ٢٠١٧.
٢٠. محمد، سيف عبد الجبار وآخرون، الاستثمارات الاجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم العلاقات الدولية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد خاص، ٢٠١٣.
٢١. مطرود، لميس محمد، ويارة، سمير عبد الصاحب، انعكاس الصدمات المالية في اداء اسواق الاوراق المالية دراسة تطبيقية في سوق العراق لاوراق المالية، مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية، م٤، العدد٧، ٢٠٢٢.

٢٢. عبد، مهند خليفة، وعبد، طيبة عباس، الانضباط المالي واثره في معالجة الصدمات
المزدوجة في الاقتصاد العراقي، مجلة اقتصاديات الاعمال للابحاث التطبيقية، جامعة الفلوجة،
مجلد ٤، العدد ١، ٢٠٢٣.

٢٣. يحيى، نسيم، طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمة الطلب، صدمات العرض) وسبل
علاجها، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد ٥، جانفي،
٢٠١٦.

٢٤. يعقوب، محمد غايب، وفخري، سامر محمد، دراسة تحليلية للصدمة الاقتصادية على
الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢١)، مجلة تكريت للعلوم الادارية
والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد ٢٠، العدد ٦٥، ٢٠٢٤.

٢٥. يونس، عدنان حسين، وآخرون، واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة
٢٠٠٣-٢٠١٢، مجلة الادارة والاقتصاد، مجلد ٤، العدد ١٦، ٢٠٢٠.

الرسائل والاطاريح:

١. الجابري، قصي عبود فرج، بناء نموذج قياسي لتحليل آثار صدمة العرض في الاقتصاد العراقي
المحاصر، اطروحة دكتوراه، غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد الجامعة
المستنصرية، ١٩٩٥.

٢. حسين، خضير عباس، اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق
للمدة (١٩٨٠-٢٠١١)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٢.

٣. حميد، خديجة عدنان، تحليل الصدمات الهيكلية لنموذج الطلب الكلي باستخدام متجه الانحدار
الذاتي الهيكلي، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠١٥.

٤. السلماوي، محسن خضير عباس، دور التوازن الاقتصادي السلعي النقدي للاقتصاد المفتوح في
بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، تجارب بلدان مختارة مع الاشارة خاصة للعراق،
اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠٢٤.

٥. صبيح، زينب حسين، تداعيات الصدمتين المزدوجتين على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٤-
٢٠٢٠)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٢٣م.

٦. عباس، بان عباس مهدي، الصدمات الاقتصادية المتعددة واثرها في الاداء المالي للمصارف
الاسلامية تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء،
٢٠٢٣م.

٧. عبد الصمد، بوشنة، اختبار علاقة التكامل المشترك لاثر التغير في التداول النقدي على الناتج الداخلي الخام دراسة حالة الجزائر خلال المدة ١٩٧٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٦.
٨. الكرعوي، حيدر صاحب صالح، تأثير عرض النقود في الاستقرار الاقتصادي في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٢٣.
٩. مريم، حراد، دراسة تحليلية قياسية لاثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية حالة الجزائر ١٩٧٠-٢٠٠٧، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠١٢.
١٠. رزوقي، علاء طالب، انعكاس الصدمات الاقتصادية على انماط الاستهلاك العائلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: اسباب وتداعيات، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢١.

البحوث:

١. ابراهيم، مصطفى محمد، فاعلية الاحتياطات الاجنبية في استخدام ادوات السياسة النقدية الغير التقليدية للمدة من (٢٠١٤-٢٠٢٠)، بحث مجلة، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد.
٢. علوان، قصي عبد الوهاب حسين، وآخرون، اثر الاستثمار في الاحتياطات الاجنبية على ميزانية البنك المركزي العراقي، الجامعة العراقية، كلية الادارة والاقتصاد، بدون سنة.
٣. سلمان، محمد صالح، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٥ دراسة قياسية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٠.
٤. سفر، جعفر صادق، ظاهر، عبد الحميد سليمان، تحليل وقياس اثر الصدمات على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة زاخو، ٢٠٢٠م.
٥. سمعوني توفيق زقاي ذياب، تأثير برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر: دراسة قياسية، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد ٢٤، العدد ٢، الكويت، ٢٠٢٢.
٦. العايب، وليد، دراسة تحليلية لفعالية السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج IS-LM-BP خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٥، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد ٧، الجزائر، ٢٠١٦.

٧. مواكبي، سهيلة و زيدان، محمد، محددات الطلب على احتياطي الصرف الاجنبي في الجزائر دراسة قياسية من ١٩٩٤-٢٠١٦، جامعة شلف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد ١٦، العدد ٢٢، الجزائر، ٢٠٢٠.

مواقع الانترنت:

١. التحديث الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، كيف يمكن للشفافية ان تفيد بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ابريل، ٢٠٢٠، موقع انترنت: www.worldbank.org
٢. التعامل مع الصدمات الاقتصادية، حياد المال في الاوقات المضطربة، مقال مترجم، على الموقع: <https://fastercapital.com>
٣. صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ٢٠١٧، <https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2017/09/19/world-economic-outlook-october-2017>
٤. موقع <https://www.adss.com/ar/trading-glossary/currency-basket-definition> ADSS

المصادر الانكليزية:

1. Adelheid Burgi- Schmelz, INTERNATIONAL RESERVES AND FOREIGN CURRENCY LIQUIDITY, GUIDELINES FOR A DATA TEMPLATE, INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2011 .
2. Archer,David,(2016),Rationale for Holding Foreign Currency Reserves, Reserve Bank of New Zealand ,vol. 61, No.4 .
3. BALANCE OF PAYMENTS TEXTBOOK, INTERNATIONAL MONETARY FUND, Balance of payments textbook. — Washington, DC, USA : International Monetary Fund, 1996, p:129.
4. Barry Eichengreen and Marc Flandreau, A Century and A Half of Central Banks, International Reserves and international Currencies, university of california, Berkeley and Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva, 2014.

5. Brian Snowdon and Howard R. Vane, Modern Macroeconomics, principal Lecturer in Economics in the Newcastle Business School, Northumbria University, uk, 2005 .
6. Brue, McConnell, and Flynn, Economics Principles, Problems, and Policies, Campbell R. McConnell, EIGHTEENTH EDITION, 2009.
7. Carolina Osorio, The Motivation and Methodology for Breaking Foreign Reserves into Tranches, For instance, the United States' government short term notes, DIC 2007 .
8. Christopher j, FEDERAL RESERVE BANK of ST. LOUIS, Cleveland, 1993 .
9. Dani Rodrik, The Social Cost of Foreign Exchange Reserves, Harvard University, International Economic Journal, 2006 .
10. David Andolfatto, Macroeconomic Theory and Policy, Preliminary Draft, Simon Fraser University, 2005.
11. Debt- and Reserve- Related Indicators of External Vulnerability, International Monetary fund, Prepared by the Policy Development and Review Department in consultation, with other Departments, 2000 .
12. Edward Hill, et al, Economic Shocks and Regional Economic Resilience, Urban Institute, Building Resilient Region Project conference on Urban and Regional Policy and Its Effects: Building Resilient Regions, Washington, DC, 2010.
13. Eric Reed, Economic Shocks: Definition and Examples, 2020, [https://finance-yahoo-com.translate.google.com/news/economic-shocks-definition-examples](https://finance.yahoo-com.translate.google.com/news/economic-shocks-definition-examples).
14. <https://www.investopedia.com/terms/e/economic-shock.aspx>
15. Jagdish Handa, Monetary Economics, This edition published in the Taylor & Francis e-Library, 2nd Edition, 2008, p: 130
16. Jocelyn Horne and Daehoon Nahm, International Reserves and Liquidity: A Reassessment, jhorne@efs.mq.edu.au .

17. Joshua Aizenman and Jaewoo Lee, International Reserves: Precautionary versus Mercantilist Views, Theory and Evidence, Economics Department and the NBER University of California, First version, 2005 .
18. Kamran Dadkhah, The Evolution of macroeconomic theory and policy, Springe-Verlag Berlin Heidelberg, northeastern University, Boston, New York, 2009.
19. Laura Alfaro, Fabio Kanczuk, Optimal Reserve Management and Sovereign Debt, by Laura Alfaro and Fabio Kanczuk, 2006 .
20. Liy oy Louie and Jorge Salazar, Guidelines for Foreign Exchange Reserve Management, Prepared by the Staff of the International Monetary Fund, Washington, DC, 2004 .
21. Luis felipe cespedes, IS-LM-Bp in the Pampas, IMF Staff Papers, Vol,50, Special Issue, 2008.
22. Matthias Doepka, MACROECONOMICS, University of Chicago, Copyright by Matthias Doepke,1999 .
23. Michael Wickens, Macroeconomic Theory A Dynamic General Equilibrium Approach, Copyright University Press,41 William Street, America, 2008.
24. Naming the coronavirus disease (COVID-19) and the virus that causes it ." منظمة الصحة العالمية. مؤرشف من الأصل في ٢٠٢٠-٠٥-١٦ .
25. Olivier Jean Blanchard Stanley Fischer, Lectures on Macroeconomics, The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England, Sixth printing, 1993 .
26. Olivier Jeanne, Romain Rancière, The Optimal Level of International Reserves For Emerging Market Countries, Johns Hopkins University, 2010 .
27. Pablo García, LARGE HOARDINGS OF INTERNATIONAL RESERVES: ARE THEY WORTH IT?, Central Bank of Chile, 2005 .

28. Palgrave macmillan, Exchange Rates and Macroeconomic Dynamics, Edited by Pavlos Karadeloglou and Virginie Terraiza, 1991 .
29. Patcharaporn Leepipatpiboon, Macroeconomic Shocks and Conflict, Authorized for distribution by Bjorn Rother, 2023.
30. Robert M. Dunn Jr. & John H. Mutti, International Economics, International Economics, Sixth Edition, John H. Mutti Grinnell College, this edition published in the Taylor & Francis e-Library, 2004.
31. Russell Green & Tom Torgerson, " Are High Foreign Exchange Reserves in Emerging Markets A Blessing or A Burden?", Department of The Treasury : Office of International Affairs, Occasional paper, 2007, No. 6.
32. Saba Abid , Neelam Jhavar, " An Analysis of Foreign Exchange Reserves in India since 2001-2016", IOSR Journal of Economics and Finance, Volume 8, Issue 2, 2017.
33. Songporn Hansanti, Sardar M.N. Islam, International Finance in Emerging Markets , Physica-Verlag, A Springer Company, 2008.
34. Zhichao Zhang, Frankie Chau, Li Xie, Accumulation of Large Foreign Reserves in China: A behavioural perspective, Durham University, 2015.

الملاحق الاصائية

ملحق (1)

الإيرادات العامة والنفقات العامة والنتائج المحلي الإجمالي والاستيرادات والصادرات وعرض النقد

الضيق واحتياطات العملة الأجنبية وأسعار النفط

السنة	الإيرادات العامة مليار دولار	النفقات العامة مليار دولار	النتائج المحلي الإجمالي مليار دولار	الاستيرادات مليار دولار	الصادرات مليار دولار	عرض النقد الضيق مليار دولار	احتياطات العملة الأجنبية مليار دولار	أسعار النفط دولار
2004	22.6997 2	22.1042 7	36.6382	21.3022 7	17.81	6.98460 4	9.31	36.05
2005	27.5155 6	17.9179 3	49.9548 9	23.4840 4	23.6491	7.74397 4	13.42	50.64
2006	33.2579 7	22.7036 6	64.8054 2	20.7786 8	30.3638 2	10.4814	18.71	61.08
2007	43.0935 3	26.4760 1	87.9682 7	19.3707 8	39.2120 7	17.1437 8	31.57	69.08
2008	66.7100 6	49.3793 8	130.528 8	35.2009 4	63.1963 8	23.4330 3	48.65	94.4
2009	46.7373 1	44.4729 3	110.527 2	41.0905 6	39.3783 2	31.5567 1	43.67	61.06
2010	59.1721 8	54.2597	136.648 1	43.3225 5	51.0652 7	43.6285 8	49.67	77.45
2011	90.9760 9	58.2274 2	181.711 6	46.7638	77.9483 2	52.2357 3	59.41	103
2012	97.1753 4	73.2960 3	206.184 5	55.7996 8	89.0894	51.6917	64.99	107
2013	92.3436 7	86.7475 6	222.067 8	56.8869 8	84.9589	59.9277 3	71.89	103
2014	88.8588 5	70.4521 1	224.563 8	57.6137 7	82.5647	61.2921 2	61.81	94.9
2015	55.8573 9	59.1575 6	163.597 5	47.467	51.3277	54.9877 6	50.31	44.7
2016	45.7221	56.3591 6	165.482 4	34.208	41.2983	59.4395 2	41.3	36
2017	64.9882 4	63.4370 6	186.273 7	37.866	57.5591	59.7996 2	44.92	49.3
2018	89.5544 5	67.9606 7	225.982 3	45.736	86.3599	65.4025	59.93	65.6
2019	90.3924 4	93.8852 9	232.065 5	58.138	81.585	72.9168 1	62.47	60.38
2020	53.1089 9	63.9347 9	181.228 2	48.2309 2	46.9077 1	86.8517 6	58.66	40.69
2021	74.7133 6	70.445	206.465 4	40.736	72.822	82.1534 2	57.77	68.4
2022	110.751 7	80.1093 2	262.372 7	42.7941 7	91.5251 4	100.334 2	88.4	95.6
2023	102.478 3	107.579 8	249.279 7	37.1781	99.1472 8	121.086 4	100.42	75.55

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية

ملحق (3)
اختبار دوال استجابة النبضة لدالة (op,gdp) fer

Response of OP:				
Period	FER	OP	GDP	D1
1	1.20E-08	1.32E-08	0.000000	0.000000
2	1.24E-08	8.22E-10	-3.70E-09	-4.11E-09
3	8.95E-09	-4.71E-09	-4.25E-09	-4.32E-09
4	5.49E-09	-5.48E-09	-3.33E-09	-3.24E-09
5	3.04E-09	-4.31E-09	-2.13E-09	-2.07E-09
6	1.56E-09	-2.81E-09	-1.16E-09	-1.20E-09
7	7.84E-10	-1.61E-09	-5.17E-10	-6.57E-10
8	4.16E-10	-8.33E-10	-1.44E-10	-3.57E-10
9	2.64E-10	-3.85E-10	4.73E-11	-2.09E-10
10	2.14E-10	-1.57E-10	1.34E-10	-1.44E-10
Response of GDP:				
Period	FER	OP	GDP	D1
1	17.24826	17.76997	10.18451	0.000000
2	23.61416	5.845008	4.969060	-8.037837
3	21.38474	-3.170823	2.840587	-9.917696
4	17.41557	-6.124247	3.054361	-9.210374
5	14.07480	-5.698735	4.105956	-7.867116
6	11.82147	-4.191539	5.139462	-6.677165
7	10.46384	-2.732954	5.861562	-5.834548
8	9.690243	-1.678303	6.262034	-5.299183
9	9.247473	-1.027020	6.425139	-4.973969
10	8.971907	-0.668451	6.441038	-4.772911
Response of D1:				
Period	FER	OP	GDP	D1
1	-0.286658	-0.179346	0.021036	0.240256
2	0.069122	0.166618	0.053010	0.054789
3	0.155694	0.074346	0.005272	-0.034451
4	0.143563	-0.018160	-0.018120	-0.059540
5	0.107984	-0.053374	-0.017579	-0.055911
6	0.076226	-0.052751	-0.007323	-0.044176
7	0.054564	-0.039282	0.003609	-0.033144
8	0.041757	-0.025155	0.011797	-0.025281
9	0.034891	-0.014594	0.016861	-0.020424
10	0.031455	-0.007943	0.019525	-0.017687

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

ملحق (4)

اختبار مكونات التباين لدالة (op,Gdp) fer

Variance Decomposition of OP:					
Period	S.E.	FER	OP	GDP	D1
1	1.78E-08	45.31142	54.68858	0.000000	0.000000
2	2.24E-08	59.14302	34.77162	2.724155	3.361202
3	2.53E-08	58.81609	30.69857	4.948230	5.537112
4	2.69E-08	56.34088	31.37672	5.922220	6.360177
5	2.76E-08	54.84106	32.30553	6.235735	6.617676
6	2.78E-08	54.22622	32.77814	6.304104	6.691533
7	2.79E-08	54.03179	32.94826	6.306658	6.713284
8	2.79E-08	53.98353	32.99444	6.301106	6.720917
9	2.79E-08	53.97419	33.00231	6.299253	6.724247
10	2.79E-08	53.97253	33.00083	6.300672	6.725968
Variance Decomposition of GDP:					
Period	S.E.	FER	OP	GDP	D1
1	26.77683	41.49276	44.04080	14.46644	0.000000
2	37.39104	61.16425	25.02958	9.185085	4.621077
3	44.40587	66.55770	18.25618	6.921548	8.264571
4	49.05965	67.13094	16.51522	6.058285	10.29555
5	52.11694	66.77921	15.83006	5.989034	11.40169
6	54.26316	66.34723	15.19928	6.421714	12.03178
7	55.94507	65.91623	14.53776	7.139146	12.40687
8	57.39219	65.48483	13.89939	7.974154	12.64163
9	58.70653	65.06673	13.31459	8.818917	12.79976
10	59.93051	64.67727	12.78873	9.617462	12.91654
Variance Decomposition of D1:					
Period	S.E.	FER	OP	GDP	D1
1	0.415335	47.63545	18.64599	0.256529	33.46203
2	0.459189	41.23725	28.42077	1.542554	28.79943
3	0.491769	45.97772	27.06526	1.356425	25.60060
4	0.516382	49.42852	24.67036	1.353341	24.54778
5	0.533474	50.40918	24.11583	1.376592	24.09839
6	0.543316	50.56771	24.19267	1.345335	23.89428
7	0.548475	50.61071	24.25269	1.324478	23.81212
8	0.551343	50.65907	24.20916	1.356514	23.77526
9	0.553273	50.70397	24.11015	1.439936	23.74595
10	0.554849	50.73770	23.99386	1.555594	23.71285

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

ملحق (5)

اختبار استجابة النبضة لدالة (op,GR) fer

Response of OP:				
Period	FER	OP	GR	D2
1	1.00E-08	1.31E-08	0.000000	0.000000
2	1.18E-08	2.37E-09	-6.52E-09	-5.23E-09
3	5.97E-09	-2.82E-09	-7.51E-09	-3.53E-09
4	1.08E-09	-1.98E-09	-4.71E-09	-7.87E-10
5	-8.23E-10	1.09E-10	-2.14E-09	5.00E-10
6	-1.15E-09	1.16E-09	-1.02E-09	6.83E-10
7	-1.22E-09	1.31E-09	-7.75E-10	6.05E-10
8	-1.41E-09	1.24E-09	-7.32E-10	6.20E-10
9	-1.65E-09	1.24E-09	-6.58E-10	7.11E-10
10	-1.83E-09	1.32E-09	-5.69E-10	7.97E-10
Response of GR:				
Period	FER	OP	GR	D2
1	9.727102	9.048742	6.962151	0.000000
2	14.81888	-0.885305	-0.719410	-6.377008
3	11.43696	-6.805907	-3.350677	-5.885930
4	7.800924	-6.918391	-1.755607	-3.792143
5	6.492759	-5.402259	0.233256	-2.763354
6	6.578615	-4.624169	1.149699	-2.721390
7	6.892795	-4.651415	1.326120	-2.941266
8	7.056063	-4.915552	1.334147	-3.076382
9	7.141789	-5.116984	1.396893	-3.126918
10	7.259118	-5.244780	1.499894	-3.170505
Response of D2:				
Period	FER	OP	GR	D2
1	-0.248067	-0.164257	-0.079642	0.226022
2	0.032073	0.171930	0.133364	0.079265
3	0.187485	0.062031	0.026825	-0.063350
4	0.167928	-0.062857	-0.048605	-0.085590
5	0.106399	-0.090096	-0.042072	-0.055783
6	0.074103	-0.069803	-0.010678	-0.033169
7	0.069796	-0.052338	0.008625	-0.028204
8	0.073928	-0.048782	0.013806	-0.030770
9	0.076595	-0.051719	0.013875	-0.033138
10	0.077329	-0.054692	0.014170	-0.033896

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

ملحق (6)

اختبار مكونات التباين لدالة (op,GE) fer

Variance Decomposition of OP:					
Period	S.E.	FER	OP	GR	D2
1	1.65E-08	37.02497	62.97503	0.000000	0.000000
2	2.20E-08	49.31040	36.28460	8.766417	5.638583
3	2.45E-08	45.98989	30.78547	16.55947	6.665172
4	2.50E-08	44.12806	30.03853	19.36633	6.467085
5	2.51E-08	43.84892	29.77740	19.92356	6.450108
6	2.52E-08	43.76896	29.79249	19.95739	6.481163
7	2.53E-08	43.71554	29.86680	19.92145	6.496208
8	2.54E-08	43.72330	29.89837	19.86727	6.511058
9	2.55E-08	43.79157	29.89683	19.77487	6.536724
10	2.56E-08	43.89672	29.88800	19.64202	6.573259
Variance Decomposition of GR:					
Period	S.E.	FER	OP	GR	D2
1	14.99893	42.05780	36.39620	21.54599	0.000000
2	22.05753	64.58240	16.99027	10.06899	8.358345
3	26.63700	62.72034	18.17878	8.486763	10.61412
4	28.90867	60.53217	21.16138	7.574183	10.73227
5	30.24470	59.91088	22.52356	6.925745	10.63982
6	31.43455	59.84108	23.01470	6.545136	10.59909
7	32.67548	59.83204	23.32622	6.222153	10.61958
8	33.95411	59.72919	23.69833	5.916744	10.65574
9	35.23917	59.55971	24.10995	5.650218	10.68012
10	36.52812	59.37980	24.50004	5.427105	10.69305
Variance Decomposition of D2:					
Period	S.E.	FER	OP	GR	D2
1	0.382030	42.16416	18.48655	4.346005	35.00328
2	0.447888	31.18870	28.18507	12.02813	28.59810
3	0.494303	39.99275	24.71533	10.16983	25.12208
4	0.534953	43.99988	22.48252	9.508526	24.00907
5	0.557220	44.19957	23.33586	9.333833	23.13074
6	0.567514	44.31565	24.00981	9.033703	22.64083
7	0.574937	44.65243	24.22252	8.824440	22.30061
8	0.582696	45.08079	24.28258	8.647125	21.98950
9	0.591073	45.49132	24.36483	8.458871	21.68498
10	0.599740	45.84851	24.49733	8.271979	21.38219

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

ملحق (7)

اختبار استجابة النبضة لدالة (op,GE) fer

Response of OP:				
Period	FER	OP	GE	D3
1	1.12E-08	1.50E-08	0.000000	0.000000
2	1.13E-08	6.15E-09	-3.01E-09	-3.21E-09
3	6.42E-09	6.77E-10	-3.17E-09	-3.09E-09
4	1.25E-09	-1.24E-09	-1.91E-09	-1.66E-09
5	-2.09E-09	-9.83E-10	-5.73E-10	-2.24E-10
6	-3.46E-09	8.74E-11	3.03E-10	6.85E-10
7	-3.52E-09	1.10E-09	6.63E-10	1.04E-09
8	-3.04E-09	1.73E-09	6.79E-10	1.04E-09
9	-2.55E-09	1.98E-09	5.52E-10	9.06E-10
10	-2.25E-09	2.00E-09	4.16E-10	7.68E-10
Response of GE:				
Period	FER	OP	GE	D3
1	5.088568	0.553162	7.846725	0.000000
2	12.70728	-4.418689	-1.418755	-2.179599
3	14.53945	-6.217145	-1.770146	-3.895406
4	14.47261	-8.392196	-2.521992	-4.428725
5	13.57951	-9.590640	-2.431667	-4.378974
6	12.83296	-10.09993	-2.177998	-4.131953
7	12.54115	-10.21479	-1.946430	-3.935053
8	12.66988	-10.22142	-1.832676	-3.869384
9	13.04924	-10.27764	-1.827378	-3.920382
10	13.51892	-10.43253	-1.887328	-4.039185
Response of D3:				
Period	FER	OP	GE	D3
1	-0.253191	-0.127760	-0.180199	0.194272
2	-0.115335	0.156876	0.150913	0.084777
3	0.044168	0.095303	0.018630	0.025311
4	0.090426	0.049382	-0.006243	-0.014053
5	0.084118	0.003069	-0.021739	-0.026424
6	0.056819	-0.021919	-0.019789	-0.023845
7	0.031683	-0.029673	-0.012825	-0.016028
8	0.016991	-0.027456	-0.006197	-0.009074
9	0.012302	-0.022151	-0.002266	-0.005138
10	0.013670	-0.017716	-0.000936	-0.003976

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

ملحق (8)

اختبار مكونات التباين لدالة (op,GE) fer

Variance Decomposition of OP:					
Period	S.E.	FER	OP	GE	D3
1	1.87E-08	35.93723	64.06277	0.000000	0.000000
2	2.32E-08	47.39311	48.99575	1.685758	1.925379
3	2.44E-08	49.42860	44.05124	3.189563	3.330598
4	2.46E-08	48.91224	43.61369	3.739499	3.734580
5	2.48E-08	49.17012	43.36394	3.758076	3.707862
6	2.50E-08	50.09828	42.49568	3.697394	3.708645
7	2.53E-08	50.84915	41.68182	3.678608	3.790417
8	2.56E-08	51.19049	41.26126	3.671458	3.876793
9	2.58E-08	51.27601	41.13769	3.653543	3.932752
10	2.60E-08	51.27801	41.13294	3.626055	3.962991
Variance Decomposition of GE:					
Period	S.E.	FER	OP	GE	D3
1	9.368596	29.50136	0.348622	70.15001	0.000000
2	16.59921	68.00198	7.197227	23.07663	1.724162
3	23.32145	73.31706	10.75285	12.26670	3.663394
4	29.15046	71.57646	15.17066	8.599923	4.652952
5	33.92965	68.85068	19.18771	6.861479	5.100136
6	37.94380	66.49216	22.42791	5.815979	5.263959
7	41.48045	64.77807	24.83069	5.086696	5.304550
8	44.76563	63.62972	26.53349	4.535106	5.301682
9	47.94354	62.88213	27.72799	4.099095	5.290785
10	51.08873	62.38017	28.58896	3.746395	5.284482
Variance Decomposition of D3:					
Period	S.E.	FER	OP	GE	D3
1	0.388126	42.55507	10.83537	21.55564	25.05392
2	0.467457	35.42431	18.73214	25.28267	20.56088
3	0.480142	34.42333	21.69516	24.11488	19.76664
4	0.491313	36.26323	21.73004	23.04691	18.95982
5	0.499645	37.89833	21.01517	22.47402	18.61248
6	0.504295	38.47200	20.81826	22.21540	18.49435
7	0.506576	38.51750	20.97432	22.07989	18.42829
8	0.507723	38.45568	21.17211	21.99515	18.37707
9	0.508386	38.41401	21.30678	21.93981	18.33939
10	0.508895	38.40942	21.38540	21.89632	18.30886

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

ملحق (9)

اختبار استجابة النبضة لدالة (op,cs) fer

Response of OP:				
Period	FER	OP	CS	D4
1	1.12E-08	1.51E-08	0.000000	0.000000
2	9.66E-09	6.93E-09	-1.42E-09	-4.83E-09
3	5.54E-09	-1.23E-10	-4.41E-09	-3.90E-09
4	3.15E-09	-4.43E-09	-6.43E-09	-2.25E-09
5	2.92E-09	-6.84E-09	-7.56E-09	-1.35E-09
6	4.22E-09	-8.56E-09	-8.49E-09	-1.28E-09
7	6.49E-09	-1.04E-08	-9.79E-09	-1.81E-09
8	9.48E-09	-1.31E-08	-1.18E-08	-2.71E-09
9	1.32E-08	-1.67E-08	-1.49E-08	-3.90E-09
10	1.80E-08	-2.19E-08	-1.93E-08	-5.40E-09
Response of CS:				
Period	FER	OP	CS	D4
1	3.120434	2.668400	7.461870	0.000000
2	3.750997	3.331645	6.096793	-0.999949
3	3.278076	2.850610	4.506919	-1.285715
4	2.420917	2.057919	3.088107	-1.140273
5	1.598696	1.352237	2.009461	-0.843493
6	0.966866	0.852208	1.274734	-0.554482
7	0.534094	0.546055	0.814777	-0.331841
8	0.253058	0.383017	0.548509	-0.179342
9	0.068873	0.314958	0.410006	-0.080079
10	-0.062710	0.308950	0.354727	-0.014367
Response of D4:				
Period	FER	OP	CS	D4
1	-0.212665	-0.158496	-0.138624	0.285981
2	0.044397	-0.005615	-0.004901	0.071711
3	0.130214	0.001234	0.003688	-0.020792
4	0.150235	-0.045109	-0.035490	-0.051340
5	0.158940	-0.105370	-0.088266	-0.058747
6	0.179158	-0.169491	-0.145158	-0.062793
7	0.218758	-0.240315	-0.208074	-0.071683
8	0.280798	-0.325308	-0.283252	-0.088265
9	0.368506	-0.433499	-0.378514	-0.113744
10	0.487346	-0.575104	-0.502822	-0.149492

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

ملحق (10)

اختبار مكونات التباين لدالة (op,cs) fer

Variance Decomposition of OP:					
Period	S.E.	FER	OP	CS	D4
1	1.88E-08	35.37495	64.62505	0.000000	0.000000
2	2.28E-08	42.00670	53.11159	0.389587	4.492121
3	2.42E-08	42.55981	47.16583	3.674788	6.599566
4	2.57E-08	39.17110	44.70954	9.510621	6.608742
5	2.78E-08	34.48819	44.15547	15.48964	5.866700
6	3.06E-08	30.33589	44.20818	20.44358	5.012343
7	3.45E-08	27.49475	44.07912	24.19410	4.232029
8	4.00E-08	26.10144	43.49108	26.79672	3.610757
9	4.79E-08	25.83811	42.56796	28.41218	3.181750
10	5.91E-08	26.18686	41.59140	29.29947	2.922270
Variance Decomposition of CS:					
Period	S.E.	FER	OP	CS	D4
1	8.516864	13.42365	9.816180	76.76017	0.000000
2	11.65665	17.52098	13.40929	68.33385	0.735882
3	13.29341	19.55291	14.90889	64.03694	1.501268
4	14.05871	20.44740	15.47263	62.07985	2.000121
5	14.37988	20.78022	15.67348	61.29046	2.255847
6	14.50429	20.86963	15.75097	61.01594	2.363458
7	14.55101	20.87056	15.79082	60.93831	2.400315
8	14.56968	20.84726	15.81948	60.92394	2.409318
9	14.57924	20.82218	15.84543	60.92321	2.409178
10	14.58697	20.80197	15.87350	60.91781	2.406723
Variance Decomposition of D4:					
Period	S.E.	FER	OP	CS	D4
1	0.413943	26.39423	14.66069	11.21495	47.73014
2	0.422514	26.43840	14.08959	10.77802	48.69398
3	0.442630	32.74434	12.83882	9.827579	44.58926
4	0.473732	38.64309	12.11505	9.140764	40.10109
5	0.521564	41.16680	14.07630	10.40508	34.35181
6	0.598220	40.26162	18.72726	13.79722	27.21391
7	0.715477	37.49475	24.37360	18.10297	20.02868
8	0.885778	34.51248	29.39012	22.03690	14.06049
9	1.124513	32.15283	33.09663	25.00332	9.747224
10	1.451881	30.55509	35.54440	26.99315	6.907367

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

ملحق (11)

اختبار استجابة النبضة لدالة (op,m1) fer

Response of OP:				
Period	FER	OP	M1	D5
1	1.38E-08	1.43E-08	0.000000	0.000000
2	7.82E-09	1.19E-08	2.05E-09	-2.26E-09
3	1.72E-09	5.44E-09	1.52E-09	-1.26E-09
4	-1.17E-09	1.06E-09	4.16E-10	3.83E-11
5	-1.60E-09	-4.28E-10	-2.88E-10	6.69E-10
6	-1.13E-09	-2.76E-10	-5.15E-10	7.56E-10
7	-7.11E-10	2.68E-10	-5.02E-10	6.55E-10
8	-5.84E-10	6.41E-10	-4.51E-10	5.84E-10
9	-6.60E-10	7.87E-10	-4.45E-10	5.95E-10
10	-8.00E-10	8.23E-10	-4.83E-10	6.61E-10
Response of M1:				
Period	FER	OP	M1	D5
1	4.467567	-2.871522	3.584647	0.000000
2	6.981615	-4.168132	3.352346	-2.990087
3	8.268262	-4.281467	4.038856	-5.016240
4	8.555994	-5.187212	4.671255	-6.163857
5	8.713406	-6.563434	5.129613	-6.866092
6	9.196013	-7.892808	5.549923	-7.489614
7	10.03996	-9.015891	6.043295	-8.208836
8	11.12489	-10.02134	6.643663	-9.060496
9	12.35094	-11.04582	7.342657	-10.03049
10	13.68419	-12.17735	8.126604	-11.10550
Response of D5:				
Period	FER	OP	M1	D5
1	-0.217158	0.053970	0.056496	0.338414
2	-0.023108	-0.044184	-0.031486	0.176148
3	0.101237	0.050493	-0.008790	0.047251
4	0.110905	0.082897	0.020112	-0.016246
5	0.072548	0.051372	0.029581	-0.032511
6	0.038996	0.006850	0.026566	-0.029714
7	0.025647	-0.022255	0.021615	-0.025364
8	0.026820	-0.033884	0.019575	-0.024941
9	0.033289	-0.036387	0.020567	-0.027721
10	0.039762	-0.037097	0.023141	-0.031752
Cholesky Ordering: FER OP M1 D5				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

ملحق (12)

اختبار مكونات التباين لدالة (op,m1) fer

Variance Decomposition of OP:					
Period	S.E.	FER	OP	M1	D5
1	1.99E-08	48.28464	51.71536	0.000000	0.000000
2	2.46E-08	41.55252	56.90592	0.695517	0.846046
3	2.53E-08	39.65314	58.28613	1.015049	1.045671
4	2.54E-08	39.70219	58.21852	1.037706	1.041583
5	2.55E-08	39.89699	57.95235	1.045292	1.105365
6	2.55E-08	39.95932	57.76873	1.082539	1.189413
7	2.55E-08	39.95969	57.66833	1.119065	1.252919
8	2.56E-08	39.93257	57.61670	1.148042	1.302681
9	2.56E-08	39.90109	57.56984	1.175472	1.353591
10	2.56E-08	39.87763	57.49878	1.207487	1.416101
Variance Decomposition of M1:					
Period	S.E.	FER	OP	M1	D5
1	6.407378	48.61625	20.08463	31.29913	0.000000
2	11.28493	53.94764	20.11703	18.91480	7.020531
3	15.98499	53.64214	17.20021	15.81102	13.34663
4	20.38249	50.61342	17.05568	14.97690	17.35399
5	24.65571	47.07894	18.74239	14.56379	19.61488
6	29.01143	44.05105	20.93857	14.17853	20.83185
7	33.58060	41.81789	22.83661	13.82131	21.52419
8	38.44578	40.27700	24.21697	13.53076	21.97527
9	43.67103	39.21389	25.16600	13.31351	22.30660
10	49.31610	38.44976	25.83156	13.15548	22.56320
Variance Decomposition of D5:					
Period	S.E.	FER	OP	M1	D5
1	0.409617	28.10580	1.735983	1.902316	68.25590
2	0.449768	23.57567	2.404913	2.067914	71.95150
3	0.466262	26.65159	3.410538	1.959742	67.97813
4	0.487073	29.60732	6.021909	1.966345	62.40442
5	0.497066	30.55909	6.850347	2.242245	60.34832
6	0.500231	30.78134	6.782692	2.495998	59.93997
7	0.502488	30.76589	6.918045	2.658661	59.65740
8	0.505339	30.70148	7.289818	2.778797	59.22990
9	0.508911	30.69981	7.699045	2.903241	58.69790
10	0.513315	30.77543	8.089832	3.056881	58.07786

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

ملحق (13)

اختبار استجابة النبضة لدالة (op,Im) fer

Response of OP:				
Period	FER	OP	IM	D6
1	1.36E-08	1.45E-08	0.000000	0.000000
2	8.11E-09	6.82E-09	-5.58E-09	8.07E-10
3	4.59E-09	1.53E-09	-7.58E-09	1.01E-09
4	2.71E-09	-1.84E-09	-7.79E-09	9.08E-10
5	2.06E-09	-3.91E-09	-7.38E-09	6.94E-10
6	2.26E-09	-5.27E-09	-7.03E-09	4.73E-10
7	3.02E-09	-6.36E-09	-7.10E-09	2.93E-10
8	4.17E-09	-7.51E-09	-7.76E-09	1.68E-10
9	5.63E-09	-8.97E-09	-9.07E-09	9.46E-11
10	7.42E-09	-1.09E-08	-1.11E-08	6.08E-11
Response of IM:				
Period	FER	OP	IM	D6
1	1.976963	2.936594	6.270996	0.000000
2	3.812075	3.299601	4.338720	-0.681315
3	3.609543	2.194645	1.491558	-0.406456
4	3.078489	0.777006	-0.663399	-0.132153
5	2.670289	-0.591164	-2.120365	0.029029
6	2.519996	-1.821892	-3.133689	0.100330
7	2.656329	-2.948017	-3.957240	0.117857
8	3.072129	-4.055472	-4.794463	0.109485
9	3.756984	-5.249463	-5.799276	0.093022
10	4.713515	-6.639916	-7.091307	0.078335
Response of D6:				
Period	FER	OP	IM	D6
1	-0.263942	-0.087341	-0.204828	0.252469
2	0.090789	0.070590	0.100630	0.011750
3	0.139811	0.057768	0.047919	-0.012503
4	0.135436	0.008256	-0.034562	-0.006813
5	0.127464	-0.047514	-0.100729	-0.000552
6	0.127768	-0.102292	-0.152154	0.002897
7	0.139554	-0.156133	-0.197377	0.004191
8	0.163658	-0.212064	-0.244599	0.004310
9	0.200493	-0.274405	-0.300644	0.003971
10	0.250900	-0.348065	-0.371268	0.003610
Cholesky Ordering: FER OP IM D6				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

ملحق (14)

اختبار مكونات التباين لدالة (op,IM) fer

Variance Decomposition of OP:					
Period	S.E.	FER	OP	IM	D6
1	1.99E-08	46.73153	53.26847	0.000000	0.000000
2	2.32E-08	46.45168	47.64903	5.778364	0.120923
3	2.49E-08	43.71246	41.74181	14.27651	0.269220
4	2.63E-08	40.21492	37.88001	21.54482	0.360247
5	2.77E-08	36.86697	36.20121	26.54371	0.388116
6	2.92E-08	33.88995	35.95324	29.77999	0.376814
7	3.08E-08	31.27948	36.41931	31.95503	0.346191
8	3.29E-08	29.01313	37.12029	33.56059	0.305986
9	3.58E-08	27.08102	37.76843	34.89042	0.260125
10	3.97E-08	25.47286	38.21446	36.10130	0.211382
Variance Decomposition of IM:					
Period	S.E.	FER	OP	IM	D6
1	7.201205	7.536797	16.62943	75.83378	0.000000
2	9.826766	19.09620	20.20492	60.21818	0.480700
3	10.80743	26.94260	20.82817	51.69036	0.538864
4	11.28446	32.15528	19.57858	47.75815	0.507983
5	11.80321	34.50915	18.14630	46.87964	0.464918
6	12.60220	34.27062	18.00828	47.30693	0.414172
7	13.79260	32.31940	19.60236	47.72518	0.353067
8	15.46349	29.65925	22.47310	47.58175	0.285901
9	17.73222	27.04436	25.85441	46.88106	0.220175
10	20.76127	24.88300	29.08913	45.86583	0.162039
Variance Decomposition of D6:					
Period	S.E.	FER	OP	IM	D6
1	0.427772	38.07094	4.168781	22.92732	34.83296
2	0.454399	37.73178	6.107832	25.22333	30.93706
3	0.481472	42.04000	6.879843	23.45701	27.62315
4	0.501466	46.04896	6.369293	22.09888	25.48287
5	0.529263	47.13904	6.523765	23.46067	22.87652
6	0.574514	44.95154	8.706723	26.92447	19.41727
7	0.642569	40.65090	12.86417	30.95857	15.52636
8	0.737900	35.74478	18.01417	34.46394	11.77712
9	0.866253	31.29375	23.10578	37.05272	8.547743
10	1.035542	27.76872	27.46629	38.78233	5.982654

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

Abstract:

Double economic shocks are one of the important topics because of the changes and imbalances in the macroeconomic balance, and the double shock is the simultaneous occurrence of two shocks at the same time, in the form of external shocks and internal shocks, and their results are negative and imbalances occur in the balance of payments and budget deficit, and one of the most vulnerable countries to double shocks are rentier countries as a result of direct dependence on one revenue and lack of diversification of revenues, as when a double negative shock will lead to a decline in oil revenues and a decline in foreign reserves, and that the need to use foreign reserves in order to reach stability and balance of the economy, the research aims to indicate the impact of double economic shocks and their negative impact on the depletion of foreign reserves. The problem of research is focused on the dependence of the Iraqi economy on oil revenues in the formation of public revenues and foreign reserves, and that any decrease in these revenues due to oil price shocks will affect the size of foreign currency reserves, so the problem can be formulated with the following question: do double economic shocks affect currency reserves in Iraq .

The research is based on the hypothesis that double economic shocks have a negative impact on foreign currency reserves in the Iraqi economy. A number of conclusions were reached, the most important of which were the results of statistical analysis showed a negative impact on foreign currency reserves in times of double shocks that lead to a decline and decrease in foreign reserves, and a number of recommendations were made, the most important of which is to use part of the foreign reserves for foreign investment and in aspects where the risk is low in countries with a high credit rating, in order to ensure obtaining foreign revenues to be added to oil revenues and work on allocating part of the excess foreign reserves to build a sovereign fund aimed at using these reserves in times of shocks.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Karbala

College of Administration and Economics

Department of Economics



The impact of double economic shocks on foreign currency reserves in Iraq

A Thesis To the Council of the College of Administration and Economics-
University of Karbala, which is part of the requirements for obtaining a
master's degree in economic sciences

Submitted By

Zainulabdeen Mohammed Mayih AL-Mousawi

Supervised by

Dr

Khudair Abbas Hussein Al-Waeli

2024

1446